مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار تقرير استدامة وتطوير أنموذج لهذا التقرير وفقاً لمبادىء المبادرة العالمية للتقارير

To What Extent Do Jordanian Shareholding Companies Commit to Issuing Sustainability Report, And How to Develop a Model for This Report According to the Global Reporting Initiative Principles

إعداد الطالبة

عشتار قسطنطين ايشو قليتا

الرقم الجامعي

(401110011)

إشراف

الاستاذ الدكتور محمد مطر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة– كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الاول / 2013 –2014

تفـــــويض

انا / عشتار قسطنطين قليتا، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاســـم : عشتار قسطنطين قليتـــا.

التاريخ : 20 كانون الثاني 2014.

التوقيع : ....

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار تقرير استدامة، وتطوير أنموذج لهذا التقرير وفقاً لمبادىء المبادرة العالمية للتقارير".

وأُجيزت بتاريخ : 20 / 01 / 2014 .

أعضاء لجنة المناقشة :		التوقيع
- الاستاذ الدكتور محـــمد مطـــر	رئيساً ومشرفاً	....
- الاستاذ الدكتور عبدالناصر نور	عضواً داخــليا	....
- الاستاذ الدكتور يوسف سعادة	عضواً خارجياً	....

ﻫﻫ شكر وتقدير ﻫﻫ

أشكر الله وأحمده على نعمة إتمام هذا الجهد المتواضع

وأخص بكل الشكر والتقدير والاحترام حضرة الفاضل

الاستاذ الدكتور محمد مطر

الذي لم يبخل علي بالوقت والنُصح والارشاد والتوجيه بكل أمانة ومصداقية لا مثيل لهما كي يخرج هذا العمل بصورته النهائية بفضل الله تعالى.

وكل الشكر والتقدير لاعضاء لجنة المناقشة الكرام لما منحوني من وقت لقراءة رسالتي المتواضعة وإثرائها بتوجيهاتهم القيمة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لكافة أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الأعمال، واخص بالذكر الدكتور عبدالله الدعاس لكل ما قدمه لي من دعم وتشجيع

والدكتور مُضر عبداللطيف، لما ابداه من تعاون

وشكر خاص لعميد كلية الاعمال

الاستاذ الدكتور عبد الناصر نور

على تعاونه ورقي تعامله

وانتهز هذه الفرصة لاتقدم بشكر خاص جدا

للاستاذ الدكتور غازي خليفة

كما وأتوجه بشكري وتقديري **لجامعة الشرق الأوسط** ولكافة الاداريين والعاملين في الجامعة لحُسن وطيب تعاملهم.

وجزيل الشكر لأخي بانيبال وعائلته الكريمة على كل ما يقدموه لي من حب وتشجيع

ولا أنسى بالشكر

زميلي في العمل،، **فراس الاحمد**

وزملاء الدراسة ،، **محمود كعيبر، عمر تركي، أحمد العرموطي، أيمن مصاروة**

وكل من ساهم في اتمام هذه الدراسة ...

ﮪﮪ إهـــــداء ﮪﮪ

الى الأرواح الغالية على قلبي .. التي لم ولن تفارقني أبداً

أبي.... أُمي

"رحمهما الله"

الى شخصك القدير... ومقامك الرفيع

يا من انحني أمام أفضاله ودعمه وتشجيعه

داعية الله عز وجل ان يجازيك بكل الخير والبركات

أُهدي هذا الجهد المتواضع

الى الدكتور الفاضل عبدالله الدعاس

فهرس الدراسة

قائمة المراجع

قائمة الملحقات

قائمة الجداول

قائمة الاشكال		
الرقم	الموضوع	الصفحة

الملخص

مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار تقرير استدامة وتطوير أنموذج لهذا التقرير وفقاً لمبادىء المبادرة العالمية للتقارير

إعــداد : عشتار قسطنطين قليتا

إشـراف : الاستاذ الدكتور محمد مطر

هدفت هذه الدراسة الى عرض المفاهيم والمباد ىء التي تحكم إعداد تقارير الإستدامة وبحث أصولها الفكرية في النظريات المحاسبية والإدارية والإقتصادية والتي تشكل بمجموعها الإطار المفاهيمي لمحاسبة الإستدامة. بالاضافة الى إبراز المزايا التي تحققها تقارير الإستدامة للأطراف ذات العلاقة. كما هدفت الى تقصّي مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار ونشر معلومات إستدامة و إلقاء الضوء على نواحي القصور فيها وذلك وصولاً إلى تطوير أنموذج لتقرير إستدامة يعمم عليها وذلك بالإسترشاد بالمبادىء الصادرة بهذا الخصوص عن المبادرة العالمية لإعداد التقارير Global Reporting Initiative (GRI).

ولتحقيق أهداف الدراسة، تضمن الجزء التطبيقي، دراسة ميدانية تم تنفيذها بأسلوبين، **أولهما:** الأسلوب الاختباري الذي تم من خلاله التحقق الفعلي من مدى قيام عينة الشركات المساهمة والبالغ عددها (161) شركة، بنشر معلومات ذات علاقة بالاستدامة، سواء من خلال تقرير استدامة منفصل، أو من خلال افصاحات تُنشر ملحقة بقوائمها المالية المنشورة عن طريق الاطلاع على القوائم المالية الفعلية المنشورة للعام 2012، إما الورقية منها، أو تلك المنشورة على المواقع الالكترونية لتلك الشركات. وثانيهما: كان الاسلوب المسحي الذي تم بموجب استبانة صممت على اساس مبادىء ومؤشرات المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI، ووزعت على عينة من (167) فرداً من ثلاث فئات على صلة بموضوع الاستدامة، وهي: ادارة الشركات المساهمة العامة الاردنية، والمساهمون والاطراف ذات المصالح، وفئات مجتمعية اخرى. وقد كان القصد من هذه الاستبانة الوقوف على مدى اهتمام تلك الفئات حول نشر معلومات عن

الاستدامة ومن ثم الاستفادة من المعلومات المستخلصة من تلك الاستبانة في تطوير الانموذج المُقترح لتقرير الاستدامة الذي يتلاءم مع البيئة الأردنية.

توصلت الدراسة الى ان الشركات المساهمة العامة الاردنية المشمولة ضمن عينة الاسلوب الاختباري تهتم بنشر معلومات سنوية عن الاستدامة، من خلال تقرير استدامة مستقل أو من خلال افصاحات مرفقة بقوائمها المالية السنوية. ومن نتائج الدراسة ايضا وفيما يخص عينة الاسلوب المسحي، ان نسبة عالية سبق وان اطلعت على معلومات استدامة منشورة وايدت بقوة أن تقوم الشركات المساهمة باصدار تقارير استدامة مستقلة وان يكون ذلك بشكل الزامي. كشفت الدراسة ايضا عن اهتمام العينة بفئاتها الثلاث بالمحاور الثلاث الرئيسة لتقرير الاستدامة وما تتضمنه من بنود، وكانت الاولوية للمحور الاقتصادي، تلاه المجتمعي، ثم البيئي. وكان من أهم ما توصلت اليه الدراسة هو تطوير أنموذج مقترح لتقرير الاستدامة المستقل والملائم للبيئة الاردنية والذي يتماشى مع مبادىء ومؤشرات المبادرة العالمية لاعداد التقاريرGRI.

وقد أوصت الدراسة بأهمية قيام الجهات الرسمية بتشجيع وتعزيز وعي الشركات المساهمة العامة الاردنية بأهمية هذا النوع من التقارير، كما وأوصت بأهمية قيام الشركات المساهمة العامة الاردنية بتطبيق نموذج تقرير الاستدامة الذي تم تطويره بما يتلاءم والبيئة الاردنية من خلال هذه الدراسة ليكون تقريرا مستقلا يصدر عنها بما يتماشى مع المبادىء والمؤشرات الصادرة عن المبادرة العالمية لاعداد التقاريرGRI.

Abstract

To What Extent Do Jordanian Shareholding Companies Commit to Issuing Sustainability Report, And How to Develop a Model for This Report According to the Global Reporting Initiative Principles

Prepared by: Ashtar Qastantine Kalita
Supervised by: Prof. Mohamad Matar

This study aimed to show the concepts and principles that govern the preparation of sustainability reports and discuss its intellectual basis in the theories of accounting, management science, and economic, which make up the conceptual framework of sustainability accounting. In addition to highlighting the benefits of sustainability reports to related parties . It also aimed to find the fact to what extent do Jordanian Shareholding Companies commit to issuing and disclose Sustainability informations, and shed light on the shortcomings, and improve it all the way to develop a model for the sustainability report to be generalized according to the principles Global Reporting Initiative (GRI).

To achieve the objectives of the study, the practical part included a field study which was carried out into two ways: first, the experimental method through which the actual verification have been done to check to what extent the shareholding companies included in the sample of (161) company, do disclose sustainability informations, whether through a sustainability report, or through its disclosures attached to annual financial statements. The experimental method have been done by via access to the actual published financial statements for the year 2012, either paper ones, or those published on the websites of those companies. The second : the survey style, which has been under a questionnaire designed on the basis of the principles and indicators of the Global Initiative for reporting GRI, the questionnaire distributed to a sample of (167) individuals of three categories related to the issue of sustainability, namely: Administration of Jordanian public shareholding companies, shareholders and related

parties of interest, and other community groups. The intent of this questionnaire was to stand on the attention span of those categories to disseminate information about sustainability and then take advantage of the information obtained from such resolution in the development of the proposed model for the sustainability report , which fits with the Jordanian environment.

The study found that the Jordanian public shareholding companies included in the sample of experimental method bother to publish annual sustainability informations, through a seperate sustainability report or through its Disclosures attached to annual financial statements. It also revealed, that a high proportion had previously seen published sustainability informations and supported strongly shareholder companies issuing sustainability reports and that to be in a mandatory way. As well as the results of the study sample of three categories showed their interesting of the sustainability report three axes and their component items , and the priority was for the economic axis, followed by the community axis , and then the environmental axis. Among the most important findings of the study was the developing of a proposed model for the independent sustainability report and appropriate for the Jordanian environment, which is consistent with the principles and indicators of the Global Initiative for reporting GRI.

The study recommended that official bodies should promote awareness and encourage the Jordanian public shareholding companies of the importance of this type of report , it also recommended that Jordanian public shareholding companies applying the model sustainability report that has been developed through this study to be an independent report comes out in line with the principles and indicators issued by the Global Initiative for reporting GRI.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1- تمهيد.
2- مشكلة الدراسة وأسئلتها.
3- هدف الدراسة.
4- أهمية الدراسة.
5- حدود الدراسة.
6- محددات الدراسة.
7- نموذج الدراسة.
8- المصطلحات الإجرائية.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1- تمهيد:

أدى حدوث طفرة في العلوم المالية في الفترة ا لأخيرة إلى ضرورة الإعتماد على مجموعة من الأساليب الفنية في عرض التقارير المالية والتي بموجبها يتم تحقيق الأ هداف الإقتصادية والمادية والبشرية لأصحاب العلاقة والمجتمع معاً، لانه و منذ بدأت الثورة الصناعية وما صاحبها من تصاعد مذهل في النشاط التجاري والصناعي، ومع النمو السكاني المتزايد الذي تزايدت معه معدلات إستنزاف الموارد الطبيعية أصبح الانسان قلقاً على نفسه وعلى مصير الأجيال القادمة بعده.

ذلك أدى إلى تزايد الإهتمام بموضوع المسؤولية البيئية والمجتمعية حيث تسعى دول العالم إلى محاولة الإستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة دون الإضرار بالبيئة، وقد لقيت المحاسبة عن المسؤولية المجتمعية بمجالاتها البيئية والموارد الطبيعية إهتماما من قبل العديد من المنظمات والهيئات الدولية، بإعتبارها مصدراً للمعلومات اللازمة لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة في الدول المختلفة، وذلك بإعتبارها العنصر الرئيس المؤثر في إعداد وتخطيط سياسات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وأيضا لتأثير معدلات التنمية التي ترغب كل دولة من دول العالم تحقيقها في مستوى وجودة البيئة، وأيضا في تحديد الحجم المتاح من الموارد الطبيعية في هذه الدول. (الفضل وآخرون، 2002، ص211)

ويتزايد الإتجاه حالياً نحو الإفصاح عن الأداء البيئي والمجتمعي لمنظمات الأعمال والذي أصبح ضمن الإطار العام للإفصاح المحاسبي نتيجة إهتمام المنظمات الحكومية والأهلية

بالتنمية البيئية والضغوطات التي تمارسها الهيئات الدولية والمهنية والأكاديمية بشأن البيئة وضرورة حمايتها وتنميتها من خلال تبني مفهوم التنمية المستدامة وبهذا ظهر دور للمحاسبة البيئية والمجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة. وأصبحت المسؤولية الإجتماعية للشركات تشكل حاليا جزءاً هاماً من المفهوم الأحدث للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، مما يعكس أهمية إلتزام منظمات الأعمال بإصدار تقارير تتضمن إلتزامها بتنفيذ برامج مسؤولية إجتماعية . وتعد تقارير الإستدامة من أولى الأدوات أو الوسائل الفنية لتقييم مدى إلتزام منظمات الأعمال بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويعد إعداد تقارير الإستدامة كممارسة لقياس أداء المنشأة نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة والإفصاح عن هذا الأداء وتحمل المسؤولية تجاه الأطراف المعنية الداخلية والخارجية. وفي خطوة متقدمة على طريق تحديد الإطار المفاهيمي الملائم لمحاسبة الإستدامة والتقارير الصادرة عنها، وضعت المبادرة العالمية للتقارير (Global Reporting Initiative (GRI سلسلة من الإرشادات لإعداد تقارير الإستدامة (Sustainability Reporting Guidelines) والتي يمكن إعتبارها بمثابة المعايير المهنية المقبولة عالمياً في مجال تطبيق محاسبة الإستدامة وتقاريرها، وشملت هذه الإرشادات مؤشرات رئيسة أو عامة تطبق على جميع الشركات والمنظمات على إختلاف طبيعة أنشطتها، وقد تم تصنيف تلك المؤشرات في ثلاثة محاور رئيسة، الأول لتقييم الأداء الإقتصادي والثاني لتقييم الأداء البيئي، والثالث لتقييم الأداء الإجتماعي. (مطر، والسويطي 2012)

وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية المبادىء والإرشادات التي وضعتها المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) والتي تعتبر بمثابة المرجعية Benchmark المستخدمة فيي تصنيف تقارير الإستدامة التي تصدرها الشركات على المستوى العالمي.

2- مشكلة الدراسة وأسئلتها:

ان إلتزام منظمات الأعمال بنهج إصدار تقارير الإستدامة في الدول النامية بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص ما يزال محدوداً بالرغم من أهميته البارزة كونه يعكس إلتزام هذه المنظمات بالإستمرار في الإلتزام نحو المسؤولية الإقتصادية، والبيئية والإجتماعية، وتحقيق مبادئ الشفافية في الإفصاح عن تعاملاتها مع كل الأطراف ذات العلاقة، من مساهمين، وموظفين، وبيئة داخلية وخارجية، والمجتمعات المحلية التي تدور في فلك هذه المنظمات.

وفي الأردن كغيره من الدول العربية الأخرى اقتصرالإفصاح عن الأنشطة البيئية والمجتمعية للشركات المساهمة العامة على عدد محدود جداً من الشركات. وكان البنك العربي ، والبنك الاهلي الاردني، وشركة زين (الأردن)، وشركة توزيع الكهرباء الأردنية، ودار الحكمة للادوية، وشركة فاين لصناعة الورق الصحي، هي من أصدر تقريراً منفصلاً للإستدامة وللعامين 2010، 2011، 2012 في حين اقتصر ما نشرته بقية الشركات من معلومات عن المسؤولية الإجتماعية على بضع عبارات تضمنتها تقاريرها المالية السنوية التقليدية.

ومن هنا تتمثل مشكلة الدارسة في إستكشاف مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتوفير معلومات تفصح فيها عن إنجازاتها تجاه المجتمع في المجالات: الإقتصادية، والبيئية، والإجتماعية، وذلك ليتم بناء على النتائج التي ستكشف عنها هذه الدراسة إقتراح أنموذج عام لتقرير إستدامة يوصى به للتطبيق في تلك الشركات.

في ضوء ما تقدم تتمثل عناصر مشكلة الدراسة في البحث عن إجابة لكل من الأسئلة التالية :

1 -هل تنشر الشركات المساهمة العامة الأردنية معلومات سنوية عن الاستدامة ؟

2 -وفي حال كونها تنشر مثل هذه المعلومات، هل تتبنى لدى إعدادها ونشرها، المبادىء والمؤشرات الصادرة بهذا الخصوص عن المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI ؟

3 -ما أنموذج تقرير الاستدامة الذي تراه الاطراف ذات العلاقة بالشركات المساهمة العامة الاردنية مناسبا للتطبيق في تلك الشركات؟

3- هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :-

1- عرض المفاهيم والمباديء التي تحكم إعداد تقارير الإستدامة وبحث أصولها الفكرية في النظريات المحاسبية والإدارية والإقتصادية والتي تشكل بمجموعها الإطار المفاهيمي لمحاسبة الإستدامة.

2- إبراز المزايا التي تحققها تقارير الإستدامة للأطراف ذات العلاقة.

3 -تقصّي مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار ونشر معلومات إستدامة وإلقاء الضوء على نواحي القصور فيها وذلك وصولاً إلى تطوير أنموذج لتقرير إستدامة يعمم عليها وذلك بالإسترشاد بالمبادىء الصادرة بهذا الخصوص عن المبادرة العالمية لإعداد التقارير Global Reporting Initiative (GRI).

4- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث في الإطار العام لتقارير الإستدامة بالإستناد إلى معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير ، لما لها من أهمية في أيضاح دور منظمات الأعمال في مساهمتها في الإلتزامات الإقتصادية، والبيئية، والإجتماعية نحو المجتمع الذي تتواجد فيه هذه المنظمات، خاصة وأن الشفافية تعد من الأمور المرغوب فيها من قبل العديد من الأطراف المعنية بما في ذلك الشركات والعمال والمنظمات غير الحكومية والمستثمرين والمحاسبين وغيرهم، ومن هذا المنطلق برزت أهمية هذه الدراسة لتعزيز هذا التوقع وتحقيق التواصل بوضوح وشفافية فيما يتعلق بالإستدامة ، ومن هنا كانت أهمية إعداد تقارير الإستدامة التي يمكن ان تستخدمها منظمات الأعمال، أياً كان حجمها أو موقعها أو القطاع الذي تعمل فيه . كما تأمل الباحثة أن يكون الأنموذج الذي تسعى إلى تطويره من خلال هذه الدراسة مرشداً تستفيد منه الشركات المساهمة العامة الأردنية في إعداد تقارير الإستدامة الصادرة عنها.

5- حدود الدراسة

بالنسبة للجزء الاختباري من الدراسة الميدانية، الشركات المساهمة العامة الأردنية المشمولة في القطاعات الإقتصادية الرئيسة الثلاثة: المالي، والخدمي، والصناعي، وعددها (231) شركة. وبالنسبة للجزء المسحي منها الفئات الثلاث ذات العلاقة بالاستدامة وهي: ادارة الشركات المساهمة العامة الاردنية، وأصحا المصالح، والفئات الاخرى.

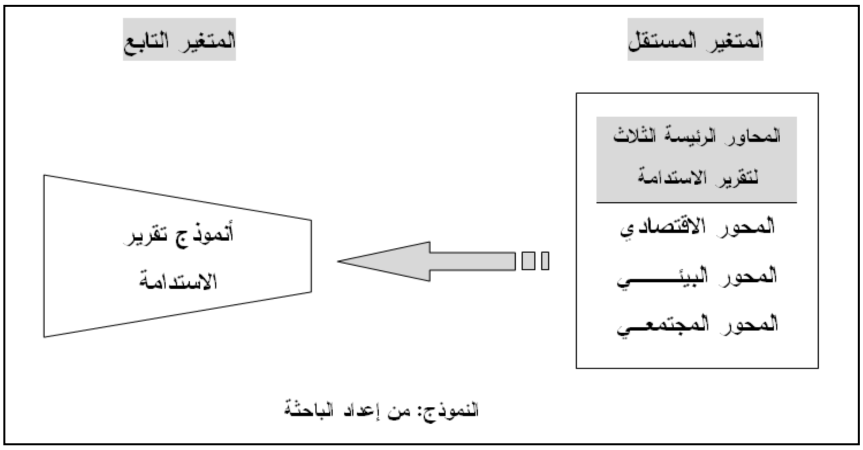
6- محددات الدراسة

لعل أهم محدّدات الدراسة هي درجة صدق الأداة المستخدمة في جميع البيانات وثباتها ومدى وضوعية إجابة أفراد العينة عن فقرات الاستبانة، ودرجة تمثيل العينة للمجتمع الذي سحبت منه. حيث لم يكن هناك اهتمام كافي بموضوع الاستجابة من قبل افراد العينة بالاضافة الى التهرب وابداء حجج مختلفة في سبيل عدم التجاوب. ولقد حاولت الباحثة اجراء بعض المقابلات مع الجهات التي قامت باصدار تقارير استدامة مستقلة ولكن للاسف لم يكن هناك اي تجاوب. كما لاحظت الباحثة ان بعض موظفي هذه الشركات لم يكن لديهم علم بموضوع الاستدامة.

7- نموذج الدراسة:

فيما يلي أنموذج للدراسة والذي يبين المتغيرات المستقلة والتابعة، وكما هو موضح أدناه:

أنموذج الدراسة

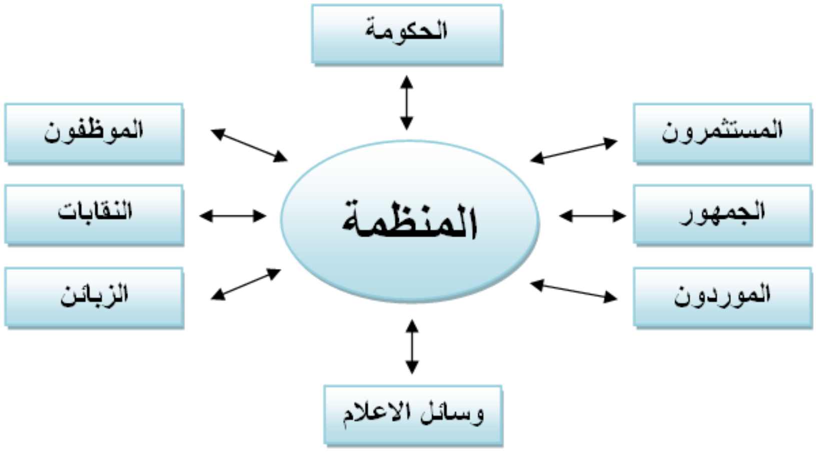


الشكل رقم (1)
نموذج الدراسة

8- المصطلحات الاجرائية

التنمية المستدامة : هو مصطلح يشير إلى التنمية (الإقتصادية ، والبيئية، والإجتماعية) والتي تُلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها الخاصة، والتنمية المستدامة ليست حالة جامدة ، وإنما هي عملية ديناميكية تتأثر بـتغيير وإستغلال الموارد، وتوجيه الإستثمارات، و تعزيز إ تجاه التطور التكنولوجي، و إحداث التغييرات المؤسسية التي تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية فضلاً عن الاحتياجات الحالية . (World Commission On Environment And Development, 1987)

الإطار المفاهيمي للإستدامة : يتمثل في الإطار النظري أو الفكري الذي يوضح المفاهيم والمبادىء الأساسية للإستدامة وتمتد جذور هذا الإطار بوجه عام إلى ثلاث نظريات اساسية هي: نظرية المشروعية، ونظرية أصحاب المصالح، ونظرية المؤسسة. وقد لاقت النظريات الثلاث اهتماما متزايدا من قبل الباحثين في الاونة الاخيرة، وهي تقوم على افتراض ان المنظمة تصمم الانظمة (Systems) التي تحكم انشطتها بشكل يوثق العلاقة بينها من جهة، وبين الفئات التي تمثل المساهمين، واصحاب المصالح الاخرين والمجموعات الاخرى ممن هم على علاقة بالاستدامة من جهة اخرى. (مطر، والسويطي 2012)، والوسيلة المثلى لتوثيق هذه العلاقة هي المعلومات التي تفصح عنها ضمن تقارير المسؤولية الاجتماعية والبيئية التي تصدر عنها. (Deegan, etal, 2002)، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال الشكل التالي:



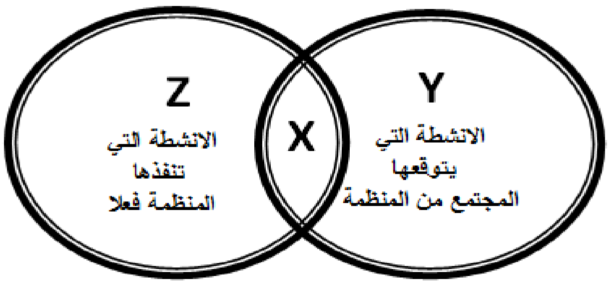
شكل رقم (2)

الفئات أصحاب المصالح

وفيما يلي توضيح للنظريات الثلاث المشار اليها اعلاه:

1 **نظرية المشروعية (Legitimacy Theory):** وبموجب هذه النظرية، فان على المنشأة أن تسعى الى توفير عنصر المشروعية لانشطتها التشغيلية وذلك مراعاة لقواعد العقد الاجتماعي Social contract الذي يربط بينها وبين المجتمع من حولها وعليها ان تدرك بان استمراريتها مرهونة بمدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات المتوقعة منها تجاه المجتمع وليس فقط بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الملاّك، ومن ثم فان عدم امتثالها لتلك الالتزامات يبرر تطبيق الجزاءات القانونية المحددة عليها في نطاق العقد الاجتماعي. (مطر، والسويطي 2012)، وفي سياق نظرية المشروعية هذه يرى (Donovan, 2002) بانه توجد في الغالب فجوة توقعات Expectation gap بين نوعية وكمية الانشطة التي يتوقعها المجتمع من المنظمة من جهة، ونوعية وكمية الانشطة التي تنفذها تلك المنظمة على الواقع الفعلي من جهة اخرى، وكلما اتسعت هذه الفجوة كلما انخفضت درجة

مشروعية انشطة المنظمة، وفي المقابل فانه كلما ضاقت هذه الفجوة كلما اقتربت الانشطة التي تقوم بها المنظمة من حجم توقعات المجتمع. وقد سعى Donovan لتمثيل هذه العلاقة من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (3)

العلاقة بين انشطة المنظمة وتوقعات المجتمع

إذ يمثل القطاع (X) المشترك بين الدائرتين (Z,Y) مدى نجاح المنظمة في تنفيذ التزاماتها المتوقعة منها تجاه المجتمع، في حين تمثل المساحة المتبقية خارج هذا لاقطاع في الدائرة (Y) الانشطة الاخرى التي يتوقعها المجتمع، لكن المنظمة عجزت عن تنفيذها فعلا، بمعنى ان المساحة المتبقية تمثل فجوة التوقعات. وبناء لذلك تقاس درجة مشروعية انشطة المنظمة بمساحة القطاع (X)، فكلما زادت مساحة هذا القطاع ترتفع درجة المشروعية، وبنقصانها تنخفض المشروعية.

2 **نظرية أصحاب المصالح (Stakeholders Theory):** وهي تعتبر الركن الاساسي في بناء الاطار المفاهيمي لمحاسبة وتقارير الاستدامة، فهي على طرفي نقيض من نظرية الملاّك Stockholders Theory التي تعتبر بدورها الركن الاساسي في بناء الاطار المفاهيمي للمحاسبة التقليدية والتقارير التي تصدر عنها.

اذ تدعو نظرية اصحاب المصالح الى احلال مفهوم الوحدة المجتمعية Social Entity الذي يحكم النظام المحاسبي التقليدي بدلاً من مفهوم الوحدة المحاسبية Accounting Entity . وبذلك يتطلب مفهوم الوحدة المجتمعية أن لا ينحصر اهتمام ادارة المنشأة فقط في تحقيق مصلحة الملاّك، بل يجب ان يتسع نطاق هذا الاهتمام ليشمل ايضا وبالقدر نفسه مصالح الفئات او الاطراف الاخرى ذات العلاقة بالشركة مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين، والمقرضين، والموردين، والزبائن، والموظفين والحكومة وغيرهم. كما يترتب على ذلك تغيير مفهوم المستخدم المستهدف Target User للتقارير المالية التي تصدرها المنشأة اذ بدلاً من ان توجه كما في اشكالها التقليدية الى فئة الملاّك فقط، يجب ان يتسع نطاق الابلاغ المالي بموجب تقارير الاستدامة ليشمل المحتوى المعلوماتي لها اغراض الفئات الاخرى من اصحاب المصالح اي جميع الفئات التي تتأثر بنشاط المنشأة او تؤثر فيه. (Skouloudis, and Evangelino.S, 2009)

3 **نظرية المؤسسة (Institution Theory)**: تقضي نظرية المؤسسة والتي تعتبر امتدادا لنظرية المنظمة Organizational theory التي ينسب الفضل في تطويرها الى الباحثين (Dimmagio & Powell, 1983) بوجود تماثل في اشكال التنظيم الخاصة بالمنظمات التي تمارس انشطة متماثلة. من هنا تلعب هذه النظرية دورا هاما في مجال تصميم نظم المعلومات المحاسبية ومن ثم في تحديد نطاق وطبيعة الافصاح الطوعي أو الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية. (مطر، والسويطي 2012)

تقـــــــارير الإستدامة : وهو تقرير يوضح الأداء الإقتصادي، والبيئي، والمجتمعي للشركة فيما يتعلق بعملياتها ومنتجاتها وخدماتها ، ويربط بين وظائف التمويل والتسويق والبحث والتطوير للشركة بطريقة أكثر إستراتيجية. (الجوزي، 2012)

وقد عرفت المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) تقارير الإستدامة، بأنها التقارير التي تصدر عن الشركات ومنظمات الأعمال وبشكل شبه مالي من أجل أيضاح مدى مساهمة هذه الشركات أو المنظمات في كافة مجالات الحياة الإجتماعية، والبيئة، والإقتصادية، كما عرفت هذه المنظمة تقرير الإستدامة من جانب آخر بأنه تقرير تنظيمي يعطي معلومات حول الأداء الإقتصادي، والبيئي، والمجتمعي. (www.globalreporting.org)

المبادرة العالمية للتقارير (GRI) Global Reporting Initiative : وهي منظمة غير ربحية تعمل على تعــزيز الإستدامـــة الإقتصاديـــة. وتصــدر مجموعة من أكثر المعـــايير انتشـــاراً فـــي العالم لتقارير الإستدامـــة – والمعروفة أيضا بتقـــارير البصمة البيئية (EFR) Ecological Footprint Reporting – أو تقارير حـــوكمة البيئة الإجتماعية Environmental Social Governance Reporting (ESG) – أو التقـــريـــر ثـــلاثـــي الابعـــاد أو المحـــاور (Triple Bottom Line Reporting (TBL - أو تقارير المسؤولية الإجتماعية للشركات (Corporate Social Reporting - CSR) ، وتسعى (GRI) لجعل تقارير الإستدامة تقاريرا روتينية وقابلة للمقارنة مع التقارير المالية. (www.globalreporting.org)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: الاطار النظري.

1- تمهيد.

2- تعريف الاستدامة.

3- تعريف التنمية المستدامة

4- أهمية التنمية المستدامة.

5- تقارير الاستدامة.

5-1 نبذة عن تقرير الاستدامة.

5-2 أهمية ومزايا تقارير الاستدامة.

5-3 أصحاب المصالح ومدى تأثيرهم وتأثرهم بتقارير الاستدامة.

5-4 محددات ومعوقات تقارير الاستدامة.

5-5 المناهج المتبعة في اعداد تقارير الاستدامة.

5-5-1 منهج دورة الحياة لاعداد التقارير.

5-5-2 منهج المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI.

5-6 وسائل تعزيز عنصر الافصاح في تقارير الاستدامة.

ثانياً: الدراسات السابقة.

1- **الدراسات العربية السابقة.**

2- **الدراسات الاجنبية السابقة.**

3- **مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.**

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الاطار النظري

1- تمهيد

ان لتقارير الاستدامة التي تصدرها منظمات الاعمال تاريخ طويل بدأ باصدار التقارير البيئية. وقد نُشرت التقارير البيئية الأولى في أواخر الثمانينيات من قبل شركات الصناعات الكيميائية التي كانت تواجه مشكلة السمعة السيئة من حيث خطورة صناعتها. والمجموعة الأخرى التي بدات بإصدار التقارير البيئية وبشكل مبكر، كانت منظمات الاعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تميزت بالتزامها بأنظمة ادارة بيئية متقدمة جدا .

(http://www.guardian.co.uk/sustainable-business/online-panel-discussion-sustainability-reporting)

وستتطرق الباحثة من خلال الاطار النظري الى التعريف بالاستدامة والتنمية المستدامة واهم اهدافها وخصائصها، كما ستقدم نبذة عن تقارير الاستدامة ومزاياها واهميتها كذلك ما قد تواجه تقارير الاستدامة من محددات ومعوقات . بالاضافة الى التعريف ببعض المناهج المتبعة في اعداد تقارير الاستدامة، واخيرا ستقوم الباحثة بالتعريف عن اهم وسائل تعزيز عناصر الافصاح في تقارير الاستدامة.

2- تعريف الإستدامة

لم يكن هناك تعريف مقبول عالميا للإستدامة وذلك لكثرة الأمور المتوقعة منها. وقد استخدم مصطلح الإستدامة منذ ثمانينيات القرن العشـــرين وكان يعني إستدامة البشرية على كوكب الأرض وهذا التعريف هو الأكثر شيوعا للإستدامة، وهناك تعريف بسيط للإستدامة، بأنها "تحسين نوعية الحياة البشرية حين نعيش ضمن الطاقة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة"، (IUCN/UNEP/WWF, 1991)

وقد بنت اللجنة التي شكلتها منظمة الامم المتحدة عام 1987 برئاسة رئيس وزراء النرويج الاسبق Gronham، تعريفها هذا على عدة عناصر لعل أهمها هو أن الموارد الطبيعية المتوفرة حاليا لسكان العالم هي بطبيعتها ناضبة في وقت يتزايد فيه عدد السكان بوتيرة متصاعدة، كما أن تعاظم ظاهرة التغيرات المناخية وما يصاحبها من كوارث بيئية تفرض على الشركات ان تراعي الاثار السلبية التي قد تنشأ عن أنشطتها التشغيلية على المجتمعات التي تعمل فيها مما يفرض على كل منها أن تنشيء ضمن هيكلها التنظيمي إدارة خاصة بالإستدامة تعنى بتضمين إستراتيجيتها الشاملة خطة لنشاطها البيئي والمجتمعي وذلك في إطار تبني نظام متكامل للإبلاغ المالي يوفر معلومات تمكن من تقييم أداء الشركة ليس التشغيلي فقط وإنما أداءها البيئي والمجتمعي أيضا. (Schallegger and Wagner, 2006)، وكان مؤتمر قمة الارض الذي عقد في مدينة ريو دو جانيرو عام 1992 أول مؤتمر عالمي يختص بموضوع التنمية المستدامة والذي أقر فيه زعماء العالم خطة عمل لتحقيق هذه التنمية في القرن الحادي والعشرين (Davidson, 2010).

ولقد أصبح إستخدام مصطلح الإستدامة واسع النطاق ويمكن تطبيقه تقريبا على كل وجه من وجوه الحياة على الأرض، بدءًا من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي وفي كل مجالات الحياة. الإجتماعية، والبيئية، والإقتصادية، وهي التي تعتبر "الركائز الثلاث" للإستدامة. (United Nations General Assembly 2005)

وتود الباحثة أن تشير إلى دعوة البعض أمثال (ديفيد جريجز – مدير معهد جامعة موناش للاستدامة في استراليا) إلى إعادة تعريف التنمية المستدامة عن طريق توسيع أهدافها لتشمل ستة أهداف عالمية: الحياة وسبل العيش، والأمن الغذائي، واستدامة الإمدادات من المياه النظيفة، والطاقة النظيفة، والأنظمة الأيكولوجية الصحية، والإدارة الرشيدة (جريجز، 2013).

وفي الوقت الذي اتى فيه تعريف الاستدامة اخذا بالاعتبار التنمية العالمية على مستوى الحكومات، فانه ايضا يشير الى دور منظمات الاعمال والتي لديها السيطرة على اغلب الموارد الطبيعية في كوكبنا هذا. ذلك يعني انه من الصعب اتخاذ اي خطوة تجاه الاستدامة ما لم تاخذ هذه المنظمات بنظر الاعتبار مدى تأثير انشطتها التشغيلية على البيئة والمجتمع. وبما ان الهدف الاساسي لاي من هذه المنظمات هو تحقيق الارباح للاستمرار بانشطتها، فلابد لها لكي يستمر ذلك على نحو مستدام ان تهتم خلال ممارسة انشطتها والتي تحقق ارباحا لها ان تتجنب التسبب في اي ضرر للبيئة او المجتمع المتواجدة فيهما. ويعتبر تبني الاستدامة من الامور التي تعمل على تحسين الناحية التجارية لاي منظمة اعمال. بالاضافة الى عوامل مهمة اخرى تعكس الفائدة لمصدري تقارير الاستدامة. (Rankin, Stanton, McGowan, Ferlauto & Tilling, 2012)

وغالبا ما تعرّف استدامة الأعمال بانها عملية إدارة ثلاثية الأبعاد (Three Bottom Line Management) – وهي العملية التي من خلالها تعمل الشركات على إدارة المخاطر المالية، والاجتماعية، والبيئية، وكذلك ادارة الالتزامات والفرص.

ويعتمد هذا النهج على أساس منظور محاسبي ولا يعبر تماما عن عنصر الوقت والذي هو متأصل في استدامة الأعمال. وهناك تعريف أكثر قوة وهو أن استدامة الأعمال تمثل مرونة الشركات التي تعمل اعمال اضافية مستمرة والتي يمكنها تحمل ومواجهة الصدمات لأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنظم الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية السليمة. هذه الشركات تخلق قيمة اقتصادية وتساهم لخلق نظم إيكولوجية صحية ومجتمعات قوية . تتطلب استدامة الأعمال التجارية من الشركات على الالتزام بمبادئ التنمية المستدامة. ووفقا للمجلس العالمي للتنمية الاقتصادية (WCED)، ومن أجل ان تكون التنمية الصناعية مستدامة ، فإنه يجب معالجة القضايا الهامة على المستوى العام، مثل : الكفاءة الاقتصادية (الابتكار، والازدهار، والإنتاجية)، العدالة الاجتماعية (الفقر، والمجتمع، والصحة، وحقوق الإنسان)، والمساءلة البيئية (تغير المناخ، واستخدام الأراضي، والتنوع البيولوجي). وهناك عدد من أفضل الممارسات التي تعزز استدامة الأعمال التجارية وتساعد المؤسسات على تعزيز تحركاتها ونشاطاتها على طول المسار لتتحول من التقاعس الى الريادة. وفيما يلي توضيح لهذه الممارسات:

- **إشراك أصحاب المصالح (Stakeholders Engagement):**

يمكن للمنظمات أن تتعلم من العملاء، والموظفين، والمجتمع المحيط بها. والمشاركة ليست فقط عملية توصيل رسالة ما، ولكن تفهم المعارضين وإيجاد أرضية مشتركة وإشراك أصحاب المصالح في عملية صنع القرار المشترك.

- **نظم الإدارة البيئية (Environmental Management Systems):**

توفر هذه الأنظمة الهياكل والعمليات التي تساعد على ترسيخ الكفاءة البيئية في ثقافة المنظمة وتخفيف المخاطر. ومن أكثر هذه المعايير المعترف بها على نطاق واسع في جميع أنحاء

العالم هو معيار ISO 14001 ، ولكن يوجد هناك ايضا العديد من معايير الصناعة والمعايير القُطرية.

- **الإبلاغ والإفصاح (Reporting and Disclosure) :**

القياس والتحكم هي في صميم الأسس اللازمة لممارسات الاستدامة في المنظمات. لا يمكن للمنظمات فقط جمع ومقارنة المعلومات ، ولكن يمكن أن تكون ذات شفافية تامة مع الاطراف الخارجية. وتُعد المبادرة العالمية لاعداد التقارير (GRI) واحدة من الأمثلة العديدة على معايير إعداد التقارير والمعترف بها على نطاق عالمي.

- **تحليل دورة الحياة (Life Cycle Analysis):**

وينبغي لهذه المؤسسات التي ترغب في اتخاذ قفزة كبيرة إلى الأمام ان تجري تحليلاً منهجياً للأثر البيئي والاجتماعي للمنتجات التي تستخدمها أو التي تنتجها، من خلال تحليل دورة الحياة، التي تقيس الاثر بشكل أكثر دقة.

وقد تبين أن المؤسسات التي تتبنى الاستدامة تمتلك المقدرة على اجتذاب واستبقاء الموظفين بسهولة أكبر وأقل مواجهة للمخاطر المالية وللمخاطر التي تواجه سمعتها. هذه المؤسسات هي أيضا أكثر ابتكارا وقابلة للتكيف مع بيئاتها.(Bansal, Ivey, 2013)

3- تعريف التنمية المستدامة .

أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة والتي أصبحت من القضايا الحيوية والملحة الواجب مراعاتها في عملية التخطيط التنموي أو تنفيذ المشاريع التنموية، والتنمية المستدامة تتصف بالاستقرار والتواصل والتفاعل بين الأنظمة

الحيوية الثلاثة البيئية، والاقتصادية، والمجتمعية. اما هدف التنمية المستدامة فينصب على الاهتمام بشكل رئيس بتقييم الأثر البيئي، والمجتمعي، والاقتصادي، للمشاريع التنموية. (منصوري، ورمزي 2008)

وقد تبنت غالبية الدول الصناعية المتقدمة في النصف الثاني من القرن العشرين طريق التقدم المتنامي في العلم والتقنية، وأساليب الإنتاج مما أدى إلى ظهور ما أصبح يعرف بمجتمع المعلومات أو المجتمع ما بعد الصناعي الذي لم يعد يعتمد على نشاط الأفراد ولا على المجتمع ككل بقدر اعتماده على فرضية قدرة البشر على السيطرة على ذلك التقدم. إلا أن التطورات غير المنضبطة المصاحبة للتقدم الصناعي قد أسهمت من جانب أخر في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، حيث أضحت قضايا التدهور البيئي، والتصحر، والفقر، وعدم المساواة الاقتصادية، والدفء الكوني، والانفجار السكاني، وتزايد معدلات انقراض الكائنات الحية بشكل مخيف، والأمطار الحمضية، واستنفاد طبقة الأوزون، وتلوث الماء والهواء . (الحسن، 2011)

أما البنك الدولي فقد وضع تعريفا أكثر قابلية للتطبيق عمليا، حيث عُرفت التنمية المستدامة بيئيا كخطوة أولى عن طريق استخدام إطار ثلاثي الأبعاد، فالبنك الدولي يشترط في أي مشروع فني مقترح يوافق البنك على تمويله أن يكون مستداما اقتصاديا، وبيئيا، واجتماعيا. كما ينبغي أن يكون قابلا للاستمرار اقتصاديا، وماليا من حيث قدرته على النمو، والمحافظة على مستويات رأس المال، وكفاءة استخدام الموارد والاستثمار، وأن يكون مستداما بيئيا بحيث يحافظ على الموارد الطبيعية شاملة التنوع البيولوجي، إضافة إلى البعد الاقتصادي، والبيئي هناك البعد المجتمعي الذي له أهميته وضرورته في تحقيق شروط النماء المستدام والذي ينطوي على العدالة الاجتماعية والحراك الاجتماعي والمشاركة الشعبية الفعالة والتمكين والهوية

الحضارية والتنمية المؤسسية. ويجرى الآن ومنذ سنوات قليلة مضت استبدال المنهج السابق القائم على الإطار الثلاثي للتنمية المستدامة بمفهوم أكثر جاذبية وهو "التنمية المستدامة باعتبارها فرصة سانحة"، وانطلاقا من هذا المفهوم يمكن تعريف التنمية المستدامة على انها (ان تترك للأجيال القادمة من الفرص ما يوازي تلك الفرص التي أتيحت لجيلنا، إن لم يكن أكثر)، حيث يكون رأس المال ونموه هما الوسيلتان الوحيدتان لخلق فرص للأجيال القادمة تعادل تلك التي أتيحت لجيلنا على أن يتم تحديد رأس المال على أساس نصيب الفرد للوفاء باحتياجات الزيادة السكانية العالمية. (سراج الدين، 2005، ص12-15)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تركيبة رأس المال المتاحة للجيل القادم قد تختلف عن تركيبة المخزون الحالي، وهكذا فإن تعريف الاستدامة كفرصة سانحة يوضح أهمية احتساب المخزون الثابت(الثروة)، والمخزون المتدفق (الدخل)، وبالتالي فإن هذا الدخل يشير إلى وجود أنواع مختلفة من رأس المال، حيث يوجد أربعة أنواع على الأقل من رأس المال بيانها في الآتي: (سراج الدين، 2005، ص19)

- **رأس المال المصنوع** : ويتمثل في المساكن والمنشآت الصناعية والقاعدية وهو ما يؤخذ في الاعتبار عند تقدير إجمالي الناتج الوطني.
- **رأس المال الطبيعي**: يتمثل بصورة أساسية في الموارد الطبيعية أو مخزون الأصول التي تنتجها البيئة مثل التربة والغلاف الجوي والغابات والمياه والأراضي، كما يشمل أيضا قدرة الأنظمة البيئية على إعادة تصنيع النفايات التي يخلفها النشاط البشري، والوعي بقيمة رأس المال الطبيعي وهشاشته في نفس الوقت هو شرط ضروري لتصميم سياسة العمال الملائمة للبيئة. (نيوتن، 2006، ص194)

❖ **رأس المال البشري:** ويتمثل في البشر كقيمة اقتصادية أولى إضافة إلى تحصيلهم التعليمي وحالتهم الصحية ومستوياتهم، وقدراتهم.

❖ **رأس المال الاجتماعي:** ويشمل القاعدة المؤسسية والحضارية اللازمة لقيام المجتمع بوظائفه والتي تجعل من المجتمع شيئا أسمى من مجرد حاصل جمع أفراد.

ويعد رأس المال الاجتماعي في التنمية المستدامة أفضل إطار يمكن من خلاله فهم مغزى التنمية المستدامة حيث أن هناك أدلة على تأثير رأس المال الاجتماعي على مخرجات التنمية مثل :النمو، العدالة ، الحد من الفقر. (زاهر، 2000، ص26)

4- اهمية التنمية المستدامة .

تتجلى أهمية التنمية المستدامة من خلال الأهداف التي تصبو إليها والفوائد التي تتحقق من جرائها والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي: (الغامدي، 2006)

1 -تسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا.

2 -تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.

3 -تشجع على توحيد الجهود والتعاضد بين القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم الاتفاق عليه، من أهداف وبرامج تسهم في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة.

4 -تنشط وتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتتسم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع.

وقد حدد مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في ديو جانيرو عام 1992 خصائص التنمية المستدامة فيما يلي: (لطفي، 2005)

1- تنمية طويلة الأجل تعتمد على تقدير الإمكانات المتوفرة وتخطيطها لأطول فترة مستقبلية.

2- تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية الموجودة.

3- تراعي احتياجات البشر لتحسين نوعية حياتهم.

4- تدعو إلى عدم استنزاف الموارد الطبيعية أو تلوثها والحفاظ على المحيط الحيوي للبيئة.

5 -تدعو الى تنسيق سياسات استخدام الموارد مع توجيه الاستثمارات والبدائل التكنولوجية لتحقيق تنمية متكاملة.

ومثالا على اهمية تبني الشركات للتنمية المستدامة والفوائد العائدة عليها سواء على مستوى نشاطها التشغيلي او على المستوى المجتمعي والبيئي، نعرض جزء مما جاء في تقرير لشركة BHP Billiton وهي احدى الشركات الاسترالية الرائدة في مجال الموارد الطبيعية وقد اوضحت في تقريرها العوامل المهمة الى جانب الفائدة التجارية التي تكسبها من خلال تبنيها للتنمية المستدامة ومنها:(Rankin, Stanton, McGowan, Ferlauto & Tilling, 2012)

1 -تقليل مخاطر العمل وتعزيز وزيادة فرص لمشاريع واعمال للشركة.

2 -تحقيق المكاسب والحفاظ على ديمومة عمل الشركة.

3 -تحسين كفاءة الاداء التشغيلي وذلك من خلال خفض التكلفة والضياع والعوادم.

4 -تحسين مستوى رضا القوى العاملة لدى الشركة.

5 -المحافظة على مستوى الامان والسلامة العامة للانشطة التشغيلية للشركة.

6 -تعزيز سمعة الشركة وعلامتها التجارية مما ينعكس بالايجاب على سعر أسهمها في السوق المالي ومما يؤدي الى تحسين قيمتها السوقية..

7 -تعزيز القابلية للتخطيط الاستراتيجي للعمل على المدى البعيد.

اضافة الى النقاط المشار اليها اعلاه، اشار التقرير الى بعض المنافع المجتمعية والتي اتت من دمج الاستدامة في اعمال الشركة، ومنها المساهمة في تحسين مستويات المعيشة ومساعدة المجتمع للوصول الى الاكتفاء الذاتي.

والشكل رقم (4) اداناه يوضح العوامل والمنافع المشار اليها اعلاه.



المصدر: (Rankin, Stanton, McGowan, Ferlauto & Tilling, 2012)

شكل رقم (4)

العوامل والمنافع المكتسبة من تبني التنمية المستدامة

5- تقارير الاستدامة:

5-1 نبذة عن تقارير الاستدامة:

ادى تزايد الاهتمام بتأثير منظمات الاعمال على البيئة والمجتمع الى إحداث تحول في طبيعة الافصاح عن المعلومات البيئية والمجتمعية من كونها اختيارية أو طوعية الى جعلها إلزامية على الشركات، ويشار إلى الإفصاحات "كمتطلب" (Solicited Disclosures)، والتي يمكن أن ينظر إليها باعتبارها نتيجة طبيعية لتزايد الضغوط على الشركات لتكون مسؤولة أكثر. (Van der Laan, 2009). ولقد بدأت بالفعل العديد من الشركات بالنظر الى تقارير الاستدامة كنتيجة حتمية للأعمال، والتي تعود عليها بمنافع مالية وتقودها نحو الابتكار (KPMG, 2011).

وعلى الرغم من التغطية الواسعة لتقارير الاستدامة الصادرة من الشركات عالميا، إلا انه لا يوجد أي تعريف مقبول عالميا لتقرير الاستدامة لمنظمات الاعمال (Roca & Searcy, 2012). وعرّف (Daub, 2007) تقرير الاستدامة على انه التقرير الذي يجب أن يتضمن "معلومات نوعية وكمية، والتي تعبر عن مدى عمل الشركة لتحسين كفاءتها وفاعليتها الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية خلال فترة التقرير الصادر، ودمج هذه الجوانب في نظام إدارة الاستدامة". وعلى نفس المنوال، عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD,2002) تقارير التنمية المستدامة بأنها "تقارير عامة تصدر من قبل الشركات لتزويد أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين بما يعبر عن موقف الشركات وأنشطتها تجاه الابعاد الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية".

وتُعد تقارير الاستدامة كممارسة لتحقيق كل من القياس (Measuring)، والإفصاح (Disclosing)، والخضوع للمساءلة (Being Accountable)، لأصحاب المصالح الداخليين

والخارجيين عن الأداء التنظيمي من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة" (CorporateRegister.com, 2011).

وحسب (Schuchard,2010) فان المسؤولية الاجتماعية للشركات هي "إدماج الممارسات الاجتماعية، والبيئية، والحوكمة الجيدة في كل ما يتم في منظات الاعمال، والاعتراف بالجوانب المادية للأمور غير المالية التي هي جزء لا يتجزأ من الخطط الاستراتيجية والعمليات الشاملة". ان مصطلح الاهمية النسبية (Materiality)، يشير عموما إلى المعلومات المفصح عنها، والتي ينبغي أن تغطي اهم الاثار البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، فضلا عن غيرها من القضايا التي من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على التقييم والقرارات من الجهات المعنية. ويمكن النظر الى الاهمية النسبية كمعيار الذي عنده يعد اي أثر أو مؤشر ذو اهمية كبيرة ليتم التقرير عنه. وبالرغم من اختلاف مستويات اهمية الموضوعات والمؤشرات المطروحة، فالجهود المبذولة في اعداد التقارير يجب ان تشير الى الاهمية النسبية لهذه المؤشرات والموضوعات. ويجب ان تركز جهود التقارير في المقام الأول على تلك المؤشرات والموضوعات التي لها الاهمية النسبية بالنسبة لمنظمة الاعمال واصحاب المصالح (Stakeholder). (GRI,2009)

وهناك اتجاه آخر يدعو الى تحقيق الدمج بين بيانات الاستدامة مع التقرير المالي السنوي، وقد بدأ ذلك في حوالي العام 2000، والذي كان بدافع تبني مبدأ المحور الثلاثي الابعاد (Tripple Bottom Line)، والهدف هو إعطاء المزيد من الحجم لمعلومات الاستدامة والوصول إلى عدد مشاهدات اكبر للتقارير المالية السنوية (Park & Brorson, 2005).

وخلال السنوات العشرين الماضية ازدادت أهمية تقارير الاستدامة، وتقدمت أوروبا للغاية في مجال التقرير عن الاستدامة وأصدرت نحو 50% من مجموع تقارير الاستدامة

الصادرة عالمياً. ولكن في نفس الوقت نجد مناطق أخرى تحاول اللحاق بأوروبا، مثل أمريكا الشمالية والوسطى وآسيا. (CorporateRegister.com,2011).

وتتفاوت الشركات العاملة في دول العالم المختلفة من حيث تبنيها لنهج اصدار تقارير خاصة بالاستدامة، فتصل مثلا الى 54% في اوروبا، 25% في اليابان واستراليا، 19% في الولايات المتحدة الامريكية في حين لا تتعدى هذه النسبة 2% في جنوب افريقيا والشرق الاوسط. علما بان الاهتمام باصدار مثل هذه التقارير إما بصورة طوعية او بصورة الزامية يتزايد بوتيرة متصاعدة على مستوى العالم، لا بل ان بعض المراكز المتخصصة بنشر وتحليل المعلومات شرعت في اصدار مؤشرات خاصة للاستدامة على نمط المؤشرات الخاصة بالاسواق المالية منها على سبيل المثال : SRI ، DJSI ، S&P. (المزرعوني، 2011) ، (أبو زر، 2011).

ولمساعدة الشركات في عملية تطوير تقارير المسؤولية المجتمعية، تم نشر مبادئ ارشادية مختلفة، بما في ذلك المبادئ الارشادية للمبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI، والتي "أصبحت من المعايير الدولية لاعداد التقارير" (MacLean & Rebernak 2007) .

وقد أختلفت مسميات تلك التقارير مثل: تقرير الاستدامة (Sustainability Report)، أو تقرير التنمية المستدامة (Sustainability Development Report)، أو تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility Report)، أو تقرير مسؤولية الشركة (Corporate Responsibility Report)، أو تقرير ثلاثي الأبعاد أو المحاور (Tripple Bottom Line Report)، أو تقرير المساءلة (Accountability Report). (Roca & Searcy, 2012)

ويرى اصحاب التخصص ان تقارير المسؤولية الاجتماعية الصادرة من قبل الشركات تركز في المقام الاول على المسؤولية المجتمعية، بينما يُعد مسمى تقرير الاستدامة هو المصطلح المفضل لأنه يغطي جميع الأبعاد الثلاثة للاستدامة: الاقتصاد، والبيئة، والمجتمع. (CorporateRegister.com,2011).

ويعتبر الإبلاغ عن المسؤولية البيئية والمجتمعية للشركة في معظم البلدان أمرا طوعيا (Roca & Searcy, 2012). فالافصاحات الطوعية تعتبر جزءاً مهماً من عملية اصدار التقارير من قبل الشركات خاصة وان متطلبات التقارير الاساسية غالبا ما تكون غير ملائمة لتلبية حاجة مستخدمي التقرير من المعلومات (Popa & Peres, 2008). ان الإبلاغ الطوعي عن مسؤولية الشركات يكمل التقارير المالية بالمعلومات التي يمكنها أن تعزز فهم مستخدمي تلك التقارير لقيمة شركة، ورأس المال البشري، وحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، والمسؤوليات البيئية، والقدرة على الابتكار .(Eccles etal. 2001)، وعلاوة على ذلك ، فإنه يسمح للشركة بتوزيع المعلومات القيّمة ذات الصلة ، ويوفر من الفرص للتأثير على تصورات أصحاب المصالح بشأن التوقعات المالية المستقبلية للشركة.(Brammer & Pavelin,2008)، وفي الواقع إن جودة تقارير المسؤولية وإدارة الشركات يمكنها أن تساعد المستثمرين على تمييز الشركات الأكثر كفاءة. (Schadewitz & Niskala,2010)

ان التقرير عن مسؤوليات الشركة يمكن أن يساعدها في تحقيق ميزة تنافسية ، وتشمل الفوائد المحتملة، تحسين إدارة الآثار البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، فضلا عن ادارة المخاطر الكلية وتحسين سمعة الشركة ، هذا ما يؤدي إلى زيادة القدرة على جذب كل من العملاء والموظفين والمحافظة عليهم (MacLean & Rebernak, 2007) . ويمكن للقيمة أن تحصل بشكل أكبر من خلال التقارير المتكاملة ، عن طريق معاملة كل من المعلومات المالية

ومعلومات الاستدامة كجزء من تقارير الأداء الشاملة للشركة، (KPMG,2011). كما أن العديد من الفوائد ترتبط بتحسين نوعية الإفصاحات للشركات، ومن هذه الفوائد: زيادة مصداقية الشركة، زيادة قيمة السهم ، زيادة عدد المستثمرين المحتملين ، تحسين فرص التمويل ، زيادة التوازن بين سعر السهم وربحية السهم ، التقليل من فرص تقلبات سعر السهم ، زيادة سيولة السهم ، تحسين العلاقات مع الموردين (Eccles & Mavrinac, 1995).

ولا تعد عملية اعداد تقارير الاستدامة مجرد عملية التقرير عن اجيال من المعلومات والبيانات التي تم جمعها، انما هي نهج او وسيلة لاستيعاب وتحسين التزام المؤسسة بالتنمية المستدامة بالشكل الذي يمكن برهنته لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين على حد سواء .

لذا يجب على الشركات ضمان وجود نظام قوي لإدارة الاستدامة وإعداد التقارير فيما يتعلق بـــ:

1- الشفافية (Transparency).

2- التتبع (Traceability).

3- الامتثال (Compliance).

وتُعد التقارير غير المالية ومنها تقارير الاستدامة وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات، حديثة العهد نسبياً، لكن إصدارها توسع على مدى السنوات العشرين الماضية. وفي الوقت الحالي تقوم العديد من الشركات بإصدار تقرير استدامة سنوي، وهناك مجموعة من الأسباب التي تدفع الشركات الى اصدار مثل هذا النوع من التقارير، إذ تساعد هذه التقارير ان تتميز الشركات المصدرة لها بالوضوح، والشفافية، والقابلية للمساءلة، كما تساعدها في كثير من الأحيان على تحسين العمليات الداخلية، وإشراك أصحاب المصالح وإقناع المستثمرين.

(http://www.guardian.co.uk/sustainable-business/online-panel-discussion-sustainability-reporting)

نلاحظ مما سبق ان قيمة الشركة لاتُحدد فقط من خلال اصولها الملموسة، بل تتأثر إلى حد كبير بأصولها غير الملموسة، والمتمثلة بالسمعة، والقدرة على العمل جنبا إلى جنب مع أصحاب المصالح، ورأس المال الفكري والبشري، خاصة أنها لا تظهر في قائمة المركز المالي، وذلك بسبب صعوبات تقييمها بطريقة موضوعية. وبمقدور الشركات لفت الانتباه إلى اصولها غير الملموسة من خلال الافصاح عنها ضمن التقارير الالزامية. (WBCSD,2003).

وتُمكن المعلومات الواردة في تقارير الاستدامة القارىء ان يتعرف على معلومات مهمة تخص الشركات المصدرة للتقرير، ومنها ما يلي: (Sullivan,2011)

1- هل لدى الشركة سياسة رعاية حقوق الانسان؟
2- تقييم الأداء على اساس النسبية، اي مقارنة الشركة مع اقرانها.
3- تحديد الاثار المالية المترتبة على جوانب محددة من الاداء الاجتماعي، والبيئي، على سبيل المثال تكاليف الامتثال لبعض اللوائح والنُظم الجديدة.
4- تقييم أداء الشركة في سياق الآثار الاجتماعية، أو البيئية الأوسع نطاقا، مثل: مدى مساهمة الشركة من اجل الحد من الانبعاثات الضارة؟، أو ما هو موقف الشركة من قضايا الاستدامة مثل ندرة المياه؟
5- تحديد المخاطر والفرص المرتبطة بممارسات سوء الإدارة أو الاستراتيجيات المبتكرة.
6- تقييم نوعية الحوكمة في الشركة والأُطر المفاهيمية لإدارة المخاطر.

2-5 أهمية ومزايا تقارير الاستدامة

يعتمد الإطار الفلسفي والتحليلي لتقارير الإستدامة على العديد من التخصصات والمجالات المختلفة. ففي السنوات الأخيرة ظهر مجال جديد عرف بعلم الإستدامة (Kates, Robert, 2010)، وعلم الإستدامة ليس حقلاً معرفياً مستقلاً بحد ذاته، بل هو علم يساعد في إتخاذ القرارات المتعلقة بحل المشكلات الإجتماعية والبيئية والإقتصادية. (Clark & Dickson, 2003).

وبتزايد الإهتمام بالاثار الإقتصادية، والبيئية، والإجتماعية للشركات. (Davis & Searcy, 2010)، وكنتيجة لمطالب أصحاب المصالح للحصول على المعلومات وخاصة تلك المتعلقة بالاقتصاد، والبيئة، والمجتمع، أصبحت تقارير الإستدامة شبه الزامية وخاصة للشركات متعددة الجنسيات. (KPMG, 2011).

وقد يلاحظ معظم قارئي ومستخدمي تقارير الإستدامة الأهمية العالية والفوائد المتعددة لها، وبالرغم من أن إعداد هذا النوع من التقارير يعد عملاً تطوعياً وليس إلزامياً، إلا أن بعض الدول مثل ألمانيا وفرنسا دعت إلى اعتبار تلك التقارير إلزامية وعلى مراعاة المعايير الصادرة بشأن إعدادها عن المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، أو عن غيرها من المنظمات المنبثقة عن الهيئة العامة للامم المتحدة (UN Global Compact). (WBCSD, 2003)

وتتجلى أهمية تقارير الإستدامة فيما تحققه للشركات المصدرة لها من سمعة جيدة، وقيمة مضافة، وهذا ما ينعكس في إزدياد عدد العملاء ، والمقرضين، والموظفين. (Finergy, 2002)

وقد ألقت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (WBCSD) نظرة شاملة على عشر مزايا مباشرة وغير مباشرة لتقارير الإستدامة والتي تعرض لمحة عامة عن إمكانية تقارير

الإستدامة لخلق قيمة للشركة وتوفير معلومات أساسية عن الشركة تفيد بقدرتها على القيام بأنشطة تجارية جيدة، ويحقق إصدار تقدرير إستدامة بحد ذاته فائدة عظيمة للشركة، حيث ان الاجراءات والأنظمة التي تتبعها الشركة عند إصدارها لتقرير الإستدامة والنهج التنظيمي الذي تتبعه يكسبها خبرات ذات قيمة عالية . (WBCSD, 2003)

وتتمثل المزايا العشر والمشار اليها اعلاه بالآتي:

1 **-الحفاظ على إستمرارية الشركة:** يمكن أن توفر أساسا سليما للحوار والمناقشة مع أصحاب المصالح، وبالتالي تساعد على الحفاظ على أو تعزيز إستمرارية الشركة للعمل.

2 **-خلق قيمة مالية للشركة** : تعكس بشكل غير مباشر قدرة وإستعداد الشركات لتعزيز القيمة الطويلة الأمد للأصول غير الملموسة للمساهمين.

3 **-جذب رؤوس الأموال للشركة وبشروط تمويلية مناسبة** : أي جذب مساهمين على الأفق بعيد المدى ويمكن أيضا أن تساعد على تقليل مخاطر اقساط الممولين وشركات التأمين.

4 **-زيادة الوعي وتحفيز والتوفيق بين الموظفين، وجذب المواهب:** يمكن أن تساعد الشركة على إظهار قدرتها للرقي إلى مستوى قيمة أعمالها والمبادىء المتعلقة بالقضايا البيئية والإجتماعية سواء في البيئة الداخلية للشركة أو الخارجية .

5 **-تطوير النظام الاداري للشركة:** أي تشجيع وتسهيل تنفيذ النظم الإدارية بصرامة وقوة أكثر لتحسين التعامل مع الآثار البيئية والإقتصادية والإجتماعية. وباختصار، يمكن أن يؤدي إلى عرض مجموعة من أفضل البيانات الصحيحة.

6 **-زيادة الوعي ضد المخاطر في الشركة** : أي عكس لقدرة وأسلوب الشركة في مواجهة وإدارة المخاطر.

7 **تشجيع الخلق والابداع:** القدرة على التحفيز والقيادة والتركيز على الأداء مما يساعد على إستمرارية الشركة بالقدرة على المنافسة.

8 **التحسين المستمر:** تدعم التحسين المستمر والتعلم. الإبلاغ عن أهم ما يحث الإدارة لاتخاذ الإجراءات لتحقيق مزيد من التقدم، والتي سيتم التقريرعنها في السنة اللاحقة.

9 **-تعزيز السمعة:** يمكن أن تساعد على بناء سمعة جيدة، والتي على المدى الطويل، سوف تسهم في زيادة قيمة العلامة التجارية، والحصة السوقية، وولاء العملاء.

10 **الشفافية في عرض المعلومات لأصحاب المصالح:** خلق قنوات نقل المعلومات ذات الصلة إلى أصحاب المصالح المستهدفين (المساهمين، أفراد المجتمع، والمسؤولين الحكوميين، والمنظمات غير الحكومية، الخ)، وبالتالي يعزز وضوح الرؤية وإظهار الشفافية.

أما حسب ما أصدرته المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، فيمكن تقسيم مزايا تقارير الإستدامة التي تحققها للشركات ومنظمات الأعمال إلى نوعين، على النحو التالي:

أ- المزايا الداخلية للشركات والمؤسسات ما يلي:

- زيادة فهم المخاطر والفرص التي تواجه منظمات الأعمال.
- التأكيد على ضرورة خلق الصلة بين الأداء المالي وغير المالي.
- بناء استراتيجيات وسياسات وخطط عمل طويلة الاجل تسهم في تبسيط العمليات وخفض التكاليف وتحسين الكفاءة.
- القياس وتقييم أداء الشركات ومنظمات الأعمال فيما يتعلق بالقوانين ومعايير الأداء، والمبادرات الطوعية.

- تجنب الفشل في تحقيق الأهداف البيئية والإجتماعية والإقتصادية.
- مقارنة الأداء داخليا، وبين المنظمات والقطاعات المختفلة للوصول إلى أداء متميز نحو البيئة والمجتمع.

ب- المزايا الخارجية لتقارير الإستدامة فهي:

- التخفيف من الآثار البيئية السلبية، والإفصاح عن الإنجازات الإقتصادية، والبيئية، والإجتماعية .
- تحسين سمعة العلامة التجارية وولاء العملاء مع منظمات الأعمال.
- تمكين أصحاب المصالح الخارجيين لفهم القيمة الحقيقية للشركة، والأصول الملموسة وغير الملموسة.
- إظهار كيف تؤثر المنظمة، وتتأثر بالمجتمع والبيئة والاقتصاد المحيط بمنظمات الأعمال، كذلك والتوقعات حول التنمية المستدامة.

3-5 أصحاب المصالح ومدى تأثيرهم وتأثرهم بتقارير الاستدامة:

تأتي أهمية تبني منظمات الاعمال لنهج اعداد تقارير الاستدامة من خلال التغير الواضح في اعداد الجهات والمؤسسات الممثلة لاصحاب المصالح (Stakeholders). ومن وجهة النظر التقليدية، كان يُنظر للمساهمين (Stockholders) على انهم أصحاب المصالح الاساسيين، ولذا كانت منظمات الاعمال تعمل من اجل تحقيق هدف زيادة الربحية والقيمة للمساهمين. اما في الوقت الحالي، فان منظمات الاعمال تأخذ في نظر الاعتبار دور أصحاب المصالح عند قيامها بصنع القرارات المهمة.

ويتمثل أصحاب المصالح بالموظفين، والعملاء، والموردين، ووسائل الاعلام، والحكومة والمشرعين، وصناديق التقاعد، والمؤسسات الاستثمارية، والدائنون، والتجمعات المجتمعية. (Rankin, Stanton, McGowan, Ferlauto & Tilling, 2012, P325-327)

ويوضح الجدول رقم (1) أمثلة لاصحاب المصالح والمعلومات التي تهمهم في تقارير الاستدامة الصادرة من منظمات الاعمال :

جدول رقم (1)

المعلومات التي تهم اصحاب المصالح من تقارير الاستدامة الصادرة من منظمات الاعمال

ت	اصحاب المصالح	المعلومات المهمة في تقارير الاستدامة
1-	المساهمين الحاليين والمحتملين	تساهم تقارير الاستدامة في تحسين قيمة الشركة، كما تشجع المستثمرين الآخرين على الاستثمار في الشركة.
2-	المقرضين أو البنوك	يوفر لهم التقرير معلومات عن أوجه الانفاق التي يتم تمويلها من خلال القروض والتسهيلات الممنوحة للشركة.
3-	الزبائن	يوفر التقرير لهم معلومات عن نوعية المنتج وعن خدمات ما بعد البيع.
4-	الفئات المجتمعية	يوفر التقرير لهم معلومات عن مدى مساهمة الشركة في توظيف العمالة، وفي مجالات التعليم والصحة، والمحافظة على حقوق الانسان.
5-	الحكومة وجهات التشريع	يوفر التقرير لهم معلومات عن القيمة المضافة التي تحققها الشركة للاقتصاد الكلي وعن الضريبة المدفوعة، كما تمكن الجهات الناظمة للتشريعات من وضع القوانين ذات الصلة.
6-	وسائل الاعلام	يوفر التقرير لها معلومات عن انجازات الشركة التشغيلية والمجتمعية البيئية التي يتوجب نشرها وتعميمها وكذلك عن ردود فعل المجتمع على تلك الانجازات.
7-	الدائنون	- الاهتمام بتاثير المشاريع التي يتم تمويلها على البيئة .

ويُطلب من المؤسسات التي تتبع في اعداد تقارير الاستدامة مبادىء وإرشادات المبادرة العالمية لاعداد التقارير (GRI)، ان تأخذ بالاعتبار تقديرات وتخمينات اصحاب المصالح (Stakeholders Assessments) كخطوة من خطوات اعداد تقارير الاستدامة. وبالمثل فان المؤسسات تتعرف وتندمج في اعمالها مع اصحاب المصالح كوسيلة لتقليل المخاطر وادارة سمعة المؤسسة. ولقد أدى التأثير الكبير لمنظمات الاعمال على البيئة وخاصة الاحتباس الحراري الى تزايد اهتمام اصحاب المصالح بقضايا الاستدامة والبيئة وتغيرات المناخ. (Rankin, Stanton, McGowan, Ferlauto & Tilling, 2012)

ويعتقد اصحاب المصالح ان التقارير الجيدة يجب ان تشمل ما يلي: (KPMG, Sustainability, 2008)

1- **الارتباط بين استراتيجية الاستدامة واستراتيجية العمل الشاملة:** اي كيفية ربط استراتيجية الاستدامة مع استراتيجية الأعمال الأساسية.
2- **الالتزام بتحقيق الاستدامة:** ما يتم أخذه بنظر الاعتبار من قضايا الاستدامة من قبل مصدري التقارير لتكون ضمن سياق أعمال الشركة.
3- **تأثير الاستدامة للمنظمة:** اجمالي الاثار لمصدري التقارير، بما في ذلك الآثار المباشرة وغير المباشرة للاستدامة.
4- **الإجراءات التي اتخذت لمعالجة قضايا الاستدامة:** كيفية استجابة مصدري التقارير للقضايا الاستراتيجية، والعمليات، وتطوير المنتجات وغيرها من مجالات وجوانب الأعمال التجارية.
5- **التفكير الابتكاري:** ما هي المنتجات، أو الخدمات، أو نماذج الأعمال التي ستقود وتوجه اداء الاستدامة وتعزيز قيمة الشركة في المستقبل.

6 -كيف يتم تنفيذ استراتيجية الاستدامة وترجمتها في الاعمال على المستوى المحلي:

كيفية تنفيذ استراتيجية الاستدامة وسياسة المركزية على المستوى المحلي.

وتأتي قوة اصحاب المصالح من مدى سيطرتهم على المصادر التي تحتاجها الشركات في انشطتها، (Ullmann, AA, 1985). ومن أكثر الامور الضرورية لنجاح الشركات هي استخدامها للمصادر الداخلة في انشطتها والمسيطر عليها من قبل اصحاب المصالح وهذا ما يساعد المديرين في جذب اهتمام اصحاب المصالح، ومن اهم ادوار مديري الشركات هو الاخذ بنظر الاعتبار الاهمية النسبية لكل من اصحاب المصالح في تحقيق الخطط الاستراتيجية للشركة، وادارة هذه العلاقات وفقا لذلك. (Hedberg & Von Malmborg, 2003)

ان اصحاب المصالح يتأثرون كثيرا بتقارير الاستدامة الصادرة من الشركات خاصة في تلك البلدان التي تظهر فيها العلاقة القوية بين اصحاب المصالح والشركات. (Orij, 2010)

وبصورة عامة يمكن تلبية احتياجات أصحاب المصالح على نحو أفضل عند شمول تقرير الاستدامة على النقاط التالية: (Kaenzig, etal, 2011)

- لمحة عامة عن أهم الآثار البيئية الكلية الناجمة عن منتجات الشركة.
- بيانات أكثر موثوقية، وأكثر اكتمالا، وأكثر دقة.
- الإفصاحات البيئية المعيارية للشركات من منظور دورة الحياة.
- مؤشرات الاداء لكل قطاع او لكل قسم انتاجي في الشركة.

4-5 محددات ومعوقات تقارير الاستدامة :

تواجه الشركات صعوبات في تحديد أولوياتها عند ا عداد تقارير الاستدامة الخاصة بها بسبب المجموعة الواسعة من أصحاب المصالح في تلك الشركات، لذلك عليها الموازنة بين احتياجاتهم ومصالحهم في نفس الوقت. (WBCSD, 2003)، وبالرغم من قيام الشركات بالتقرير عن مسؤولياتها بشكل وافٍ، الا انها تتعرض لانتقادات أصحاب المصالح، بسبب عدم وضوح نوعية المعلومات التي يبحثون عنها، وكيفية استخدامهم لهذه المعلومات. ونتيجة لذلك، فإن الشركات تواجه صعوبات في التواصل الفعال بشأن مسائل مسؤولية الشركات ويشعر العديد منها بأن المعلومات التي يتم التقرير عنها يتم تجاهلها. (Sullivan,2011)، وخاصة انها أي الشركات قد تتكبد نفقات عالية جدا عند اعدادها لهذه التقارير. (Nikolaeva & Bicho, 2011)، وتتمثل في كلفة تجميع، واعداد، والتحقق، وتدقيق المعلومات التي سيتم التقرير عنها. (Popa & Peres, 2008)

ومن الامور التي قد تعترض عملية اعداد التقارير او تعتبر كتحدي لهذه العملية، هي عملية اختيار المؤشرات الأكثر ملاءمة لطبيعة عمل الشركة المصدرة للتقرير، وهنا تظهر الصعوبة في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وكذلك كيفية توصيل مبادرات ونشاطات الاستدامة لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين. (Nielsen & Thomsen, 2004)

كذلك من الامور التي تعترض عملية اصدار تقرير الاستدامة وتؤثر على نوعية المعلومات التي يتم الافصاح عنها، هي حساسية وخطورة تلك المعلومات والتي يمكن استخدامها من قبل المنافسين، بإعتبارها تكلفة غير مباشرة. فبسبب التخوف من النتائج السلبية والمؤثرة على القدرة التنافسية، يفشل الكثير من الشركات في عرض معلومات أو مؤشرات عن ادائها الاجتماعي او البيئي وخاصة ان هذه المعلومات والمؤشرات تكون متوفرة ويمكن نشرها.

(Daub, 2007)، لذا، يتعين على الشركات القيام بعملية المفاضلة بين المعلومات المطلوبة وبين التي يمكن نشرها (Sullivan, 2011). كما يتعين على الشركات ان تقوم بعملية تحليل لمنفعة، وتكلفة المعلومات التي أُفصح عنها، وذلك بالرغم من أن هذا الاجراء كثيرا ما يتسم بالصعوبة، والتعقيد، وعدم الدقة، بسبب عدم وجود تقنيات لقياس التكلفة والعائد. (Popa & Peres, 2008). وهذا ما يواجه المحللين الماليين خصوصا عند النظر الى معلومات الاستدامة ومحاولة ترجمتها إلى مؤشرات قابلة للقياس الكمي والتي يمكن فهمها واستخدامها من قبل المتخصصين في الأعمال المالية، خاصة انه في بعض الأحيان، لا يمكن الاخذ بالاعتبار المقاييس البيئية من منظور اقتصادي وإنما من منظور المصلحة المجتمعية والتنظيمية. (WBCSD, 2003).

وهناك العديد من الانتقادات التي توجه الى تقارير الاستدامة بالشكل الذي تعد به حاليا، ومنها ما يلي: (Kaenzig & etal, 2011)

1- قد تظهر التقارير غير متناسقة وغير مكتملة النطاق والمضمون وبجودة مختلفة.
2- يميل الافصاح في تقارير الاستدامة إلى التركيز على تقديم المعلومات الإيجابية فقط بدلا من تقديم مايعكس توازن الأداء.
3- لا يتم توضيح الآثار العملية للقضايا الاجتماعية والبيئية في سياق استراتيجية الشركة وفي سياق الأعمال التجارية على نطاق أوسع.
4- غالبا ما يكون من الصعب تقييم اداء الشركات في حال كان معاكساً لسياساتها الخاصة ومسؤولياتها وأهدافها.
5- لا يتم ذكر اي من الموارد التي يتم تخصيصها لتحقيق اهداف ومسؤوليات الشركة، ولا لكيفية ادارة القضايا البيئية، والمجتمعية.

6 - عدم شفافية اجراءات تقييم الاهمية النسبية او التأثير المالي للشركة.

7 - لا تقوم الشركات المصدرة للتقرير بذكر أي من الامور او القضايا التي تم استبعادها من التقرير.

8 - الصعوبة في مقارنة اداء ومسؤوليات الشركات.

وهناك من يتهم هذا النوع من التقارير على انها تنحى منحنى التسويق أكثر من كونها تقدم بيانات ذات قيمة واهمية كبيرة، وذلك بسبب احتوائها على العديد من الصور والقصص التي تعبر عن بعض القضايا والمؤشرات، وهذا ما يُعد معضلة بالنسبة للشركات لان عليها ايجاد التوازن بين هذين النهجين. (Hausman,2008)، وهناك من يحذر من محاولة التقارير تغطية كل شيء، لان ذلك يجعلها تبدو تقارير طويلة وبالتالي قد تكون مملّة بالنسبة للقراء، كما ان فجوة عدم ايجاد وسيلة لتقييم معلومات الاستدامة ومسؤولية الشركات تُعد من الامور التي تعترض هذا النوع من التقارير. ونتيجة لذلك، كثيرا ما توفر هذه التقارير "الكثير من المعلومات، والقليل من المعاني". (Sullivan, 2011)

5-5 المناهج المتبعة في اعداد تقارير الاستدامة

يوجد منهجان لاعداد تقرير الاستدامة هما: منهج دورة الحياة، ومنهج المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI.

5-5-1 منهج دورة الحياة لاعداد التقارير Life Cycle Approach

ويعرف أيضا باسم تحليل دورة الحياة، (تحليل من المهد الى اللحد).

(http://www.gdrc.org/uem/lca/lca-define.html). وهو أسلوب لتقييم الآثار البيئية

المرتبطة بجميع مراحل حياة المنتج من مرحلة استخراج المواد الخام، وتجهيز المواد، وتصنيع، وتوزيع، واستخدام، وإصلاح، وصيانة، والتخلص منها أو إعادة تدويرها. ويمكن لهذا المنهج ان يساعد على تجنب النظرة الضيقة للمخلفات البيئية من خلال: تجميع لمدخلات الطاقة والمواد ذات الصلة والنشرات البيئية. ان تقييم الآثار المحتملة المرتبطة بالمدخلات والبيانات التي تم تحديدها، يفسر النتائج للمساعدة في اتخاذ قرار أكثر استنارة.

(http://epa.gov/nrmrl/research.htmlstd/lca/lca.html).

وبناء على رغبة مستخدمي تقارير الاستدامة الدائمة لمعرفة اثر استدامة منظمات الاعمال، فانه من الضروري التقرير عن الاثار البيئية، والمجتمعية على طول دورة حياة المنتج. (KPMG & Sustainability, 2008). وقد بدأ أصحاب المصالح بالمطالبة بالشفافية على امتداد سلسلة القيمة بأكملها مع انتقال التركيز من قبل الإدارة البيئية من الإنتاج الأنقى على مستوى الانتاج نحو منتجات صديقة للبيئة ككل. ويفضل بالقيام بإجراء متدرج لتحسين نوعية واكتمال الإفصاحات الكمية البيئية للشركات باستخدام نهج دورة الحياة. وتعتبر عملية تقييم دورة الحياة على انها " عملية تأسيس نهج تحليلي لتحديد الآثار البيئية وتحديد فرص التحسين للمنتجات والخدمات".

ويمكن تلخيص الخطوات الثلاث لنهج دورة الحياة كما يلي :- (Kaenzig, etal, 2011)

الخطوة الأولى : تتضمن عملية تحليل وتحسين التغطية والموثوقية للإفصاحات البيئية والكمية للشركات. وبالنسبة للتغطية، ان معرفة حدود النظام تكشف عن كل ما تم تغطيته او اهماله خلال اعداد التقرير. اما موثوقية معلومات التقرير، فيمكن تقديرها من خلال مختلف اختبارات الجودة.

الخطوة الثانية : تُبنى هذه الخطوة على الخطوة السابقة وتستخدم مصفوفة العبء البيئي، والتأثير البيئي كوسيلة لتحديد أولويات المكاسب البيئية المحتملة. وإن التقييم الكمي يجب ان يكون مكتملا مع التحليل النوعي او تحليل الجودة وخاصة من ناحية تلك الجوانب التي يصعب تكميمها. وهذا ممكن حصوله من خلال مصفوفة العبء البيئي، التي توضح توزيع الاثار البيئية لكل مرحلة من دورة حياة المنتج.

الخطوة الثالثة : وتتضمن هذه الخطوة تحديد أي من مؤشرات الاداء الرئيسة توفر اساسا ذو صلة للتقييم البيئي. وإنّ مؤشرات الاداء الرئيسة (KPIs) يمكن تحديدها على اساس عملية اختيار شاملة (على سبيل المثال، الخطوة 1 و2)، كما يجب ان تعكس القضايا البيئية الرئيسة للمنتجات، الاعتراف بحقيقة ان الحد من الاثار البيئية الشاملة هو اسهل في بعض مراحل دورة الحياة من غيرها.

هذا ويمكن لمنهج دورة الحياة تحسين نوعية وملاءمة الإفصاحات البيئية عن طريق توفير أدوات لتحليل التغطية وموثوقية الافصاحات البيئية (الخطوة 1)، عن طريق إدخال مصفوفة التأثير البيئي لتقييم مستوى المكاسب البيئية المحتملة (الخطوة 2)، وبالتشديد على أهمية الإبلاغ عن مؤشرات الأداء الرئيسية التي تعكس الآثار البيئية الرئيسة والمكاسب البيئية المحتملة على طول دورة حياة المنتجات (الخطوة 3).

2-5-5 منهج المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI Approach

تم إطلاق المبادرة العالمية لاعداد التقارير (GRI) في العام 1997 كمبادرة لتطوير اطار عملي مقبول عالميا لتنمية وتعزيز نوعية التقرير عن الاستدامة كما وتعتبر مبادرة مشتركة بين ائتلاف الاقتصاديات المسؤولة بيئيا (CERES)، وبرامج الامم المتحدة المتعلقة بالبيئة (UNEP). وقد هدفت هذه المبادرة الى شرح وتوضيح تطور التزام منظمات الاعمال تجاه الاستدامة، ولمقارنة اداء منظمات الاعمال مع مرور الوقت، كذلك لقياس اداء منظمات الاعمال فيما يتعلق بالقوانين، والمعايير، والمبادرات والمعايير الطوعية. (Rankin, Stanton, McGowan, Ferlauto & Tilling, 2012, P322).

ومن نقاط القوة الرئيسة للمبادرة العالمية للتقارير (GRI) هي تعزيز نهج أصحاب المصالح المتعددين (Multi-Stakeholder) ونهج الأنظمة المتعددة (Multi-Disciplinary) والواردة ضمن تقارير الإستدامة. (Willis,2003)

كما تدعم المبادىء والإرشادات التوجيهية لهذه المنظمة (GRI) تحديد مسائل جوهرية بإعتبارها جزءاً واضحاً من عملية تقديم التقارير، حيث أنها تساعد على زيادة أهمية الابلاغ عن أصحاب المصالح. (KPMG & Sustainability, 2008) ، كما أن هذه المبادىء والإرشادات ُتبرز العديد من الخصائص الوظيفية للمؤسسات بما في ذلك الفهم الواسع النطاق، والشرعية، وأهمية وضرورة الانشطة التجارية الجديدة وما يصاحبها من ضغوطات السوق التنافسية. (Brown et al. , 2009)

بالإضافة إلى ان المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) ومن خلال تقارير الإستدامة أنشأت لغة مشتركة تمكن أصحاب المصالح من إستخدامها لتقييم أداء الشركات الوارد ضمن تقارير الإستدامة الخاصة بها. (Nikolaeva, & Bicho, 2011)

وتهدف المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) من خلال الإطار المفاهيمي لتقارير الإستدامة إلى خلق نوع من الاتساق أو التماثل مع المبادىء المحاسبية المقبولة دوليا (GAAP) والخاصة بإعداد التقارير المالية. (Sherman, 2009)، والإرتقاء بمستوى إعداد تقارير الإستدامة إلى مستوى مشابه ومساوٍ لإعداد التقارير المالية، وبنفس الدقة، والقابلة للمقارنة، وامكانية تدقيقها. (Willis, 2003)

وحسب (Gray, 2010) تمر عملية اعداد تقرير الاستدامة في ثلاث مراحل رئيسة:

المرحلة الاولى: وتعرف بمرحلة **(The-Why Stage)** تحدد المنشأة أهم بواعثها لاصدار التقرير بما في ذلك المزايا التي تسعى الى تحقيقها من خلاله مثل: تحسين سمعتها في السوق الذي تعمل فيه لتحقيق ميزة تنافسية او من اجل توفير فرص مناسبة للتمويل. او لتحقيق اثار ايجابية على السعر السوقي لسهمها في البورصة، كما قد تسعى من خلال التقرير الى جذب موظفين على درجة عالية من الخبرة والكفاءة. كما قد تهدف من اصدار هذا التقرير ارضاء جماعات الضغط المدنية مثل: نقابات العمال، وجمعيات حقوق الانسان، ومنظمات المحافظة على البيئة وذلك عن طريق ابراز الانشطة التي تمارسها في مجال توفير الطاقة والحد من مخاطر التلوث البيئي.

المرحلة الثانية: وهي استمرار للمرحلة الاولى وتعرف بمرحلة **(The-Who Stage)** تحدد المنشأة فيها الفئات المستهدفة التي سيوجه اليها التقرير. وبموجب نظرية اصحاب المصالح يوجد مدخلان او منهجان لتحديد الفئة او الفئات ذات الاولوية في هذا المجال فحسب الاول وهو

المدخل الاداري الايجابي Managerial/positive approach ، يكون الهدف من اصدار التقرير ارضاء فئات يمكن ان تؤثر بالايجاب على قدرة المنشأة في تحقيق الارباح مثل: كبار الزبائن والموردين، او كبار المقرضين، او موظفي المنشأة بشكل عام. كما يمكن ان يكون الهدف ايضا ارضاء فئات اخرى يمكن لآرائهم ان تؤثر سلبا على قدرتها في تحقيق الارباح فيما لو ابدت تلك الفئات معارضة لبعض اوجه الانشطة التشغيلية للمنشأة مثل: جمعيات حماية المستهلك، ونقابات العمال، ومنظمات المحافظة على البيئة، اما المدخل الثاني وهو المدخل الاخلاقي Ethical/ normative approach ، فمبني على اساس ان الباعث من وراء اصدار تقرير الاستدامة هو وجود قناعة ذاتية لدى ادارة المنشأة بأن عليها التزاما اخلاقيا تجاه فئات بعينها من اصحاب المصالح توجب عليها ممارسة مجموعة من الانشطة المجتمعية كالمساهمة مثلا في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين البيئة وذلك مثل تقديم الهبات والمنح والتبرعات للجمعيات الخيرية والمستشفيات والجامعات او عن طريق انشاء الحدائق العامة، وتعبيد الطرق، ومكافحة التلوث البيئي الذي ينشأ عن انبعاث الادخنة او من مخلفات المصانع. (Unerman, 2008)

وعليه وفي الملخص يكون دافع الشركة من اصدار هذا التقرير إما تعظيم الجوانب الايجابية لتلك الاثار او تخفيض الجوانب السلبية لها وذلك عن طريق استكشاف اراء تلك الاطراف في الاداء الفعلي للشركة بمحاوره الثلاثة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وكذلك استكشاف الالتزامات التي يتوقعونها منها.

المرحلة الثالثة: والتي يطلق عليها مصطلح **(The-How Stage)** فتحدد الشركة فيها طبيعة المعلومات التي سيتضمنها التقرير من حيث الكم والنوع وكذلك من حيث اسلوب العرض ويمكن في هذا السياق تصنيف تلك المعلومات حسب احتياجات الفئات المستهدفة بالتقرير. فبالنسبة

للمستثمرين ومحللي الصناعة مثلا يتم تضمين التقرير معلومات عن اي تطوير حدث في الانشطة التشغيلية او يتوقع حدوثه فيها، وبالنسبة للموظفين يتم اطلاعهم على البرامج التي اعدتها الشركة او ستعدها في مجالات تنمية الموارد البشرية او في مجال الضمان الاجتماعي والتامين الصحي. وبخصوص الزبائن يتم تضمين التقرير معلومات عن احدث التقنيات التي ستستخدمها الشركة سواء في مجال تحسين جودة المنتج او في مجال خدمات ما بعد البيع. اما الجهات الحكومية والمشرعين والمنظمات المختصة بالرقابة على البيئة، فيتم اطلاعها على الانشطة التي نفذتها الشركة او تنوي تنفيذها في مجالات الالتزام بالقوانين والتشريعات العمالية والمحافظة على حقوق الانسان ثم في مجالات تحسين البيئة ومكافحة التلوث.

ولقد وفرت المبادرة العالمية لاعداد التقارير (GRI) اطاراً عملياً يتضمن مبادىء، ومؤشرات الاداء التي يمكن لمنظمات الاعمال استخدامها للقياس والتقرير عن ادائها الاقتصادي، والمجتمعي، والبيئي. وبالرغم من ذلك فان الإمتثال لتلك المبادىء والإرشادات يعد امراً طوعياً. ويعتبر حجر الزاوية للاطار العملي المشار اليه هو ارشادات التقرير عن الاستدامة (The Guidelines)، ولقد صدرت الارشادات الأولية في العام 2000، وصدر الجيل الثالث (G3) في العام 2006 مع تحديث على الارشادات (G3.1) والتي صدرت في شهر آذار من العام 2011، وتتضمن إرشادات الجيل الثالث عددا من المبادىء التي يجب استخدامها للتعريف عن محتويات التقرير ولضمان نوعية التقرير. وتتمثل هذه الارشادات والمبادىء في جزئين، وهما: (Moneva etal.2006)

الجزء الاول: ارشادات ومبادىء التقرير Reporting Principles and Guidelines

- **مبادىء للتعريف عن محتويات التقرير:**

- ✓ **الاهمية النسبية Materiality** : ان سلامة المعلومات تؤثر على الحُكم الصادر عن مجموعات مستهدفة من أصحاب المصالح وعمليات صنع القرار اللاحقة. (O'Dwyer, & Owen, 2007)، والاهمية النسبية تركز في تقارير الاستدامة بشكل أوسع من المقاييس التقليدية لها من الناحية المالية. ففي التقارير المالية، تعتبر الاهمية النسبية كمعيار للتأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية للمؤسسة، والمستثمرين على وجه الخصوص. ويُعد هذا المعيار مهماً ايضا بالنسبة لتقارير الاستدامة، كما ان الأهمية النسبية لتقارير الاستدامة لا تقتصر فقط على مواضيع الاستدامة التي لها تأثير مالي كبير على المنظمة. وانما تشمل أيضا ضرورة مراعاة الآثار الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية التي تعمل كخطوة في التأثير على قابلية وقدرة المنظمة على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس باحتياجات أجيال المستقبل. وهذه الاثار المهمة غالبا ما يكون لها تأثير مالي كبير في المدى القريب أو في المدى الطويل على المنظمة. ولذلك فإنها تكون أيضا ذات صلة لأصحاب المصالح الذين يركزون بشكل صارم على الوضع المالي للمنظمة. (www.globalreporting.org/reporting/G3/guidelines-online)

- ✓ **شمولية اصحاب المصالح Stakeholders Inclusiveness**: وهي المشاركة الفعالة مع أصحاب المصالح ذوي الصلة بشأن التأثير المحدد لمبادرات الأعمال. (Lingenflder and Thomas, 2011)، وإذا لم تتم المشاركة الفعالة لأصحاب المصالح، فإن التقارير الناتجة لا تكون مناسبة وسيتم

فقدان مصداقية التقارير (Deegan,2002). اما إذا تم ادراك الإمكانات الكاملة لإشراك أصحاب المصالح، فإنه يمكن أن يؤدي ذلك الى التقبل الكبير من الجماهير أصحاب المصالح للتقارير التي بدورها ستعتبر ذات قيمة مضافة ومفيدة (O'Dwyer, & Owen, 2007)، وبالإضافة إلى ذلك، فان الثقة المتولدة والمتزايدة اثر هذه المشاركة سوف تساعد في زيادة مصداقية المنظمة في نظر اصحاب المصالح المعنيين. (Ting, 2006).

- ✓ **سياق الاستدامة Sustainability Context**: وذلك بتوفير المعلومات عن التأثير المحتمل لنشاط المنظمة على البيئة وعلى المجتمع الذي تعمل فيه. (Joseph, 2007)، وغالبا ما يكون هذا المفهوم أكثر وضوحا في المجال البيئي وذلك من حيث المحددات العالمية على استخدام الموارد ومستويات التلوث. ومع ذلك، فإنه يمكن أيضا أن يكون ذو صلة فيما يتعلق بالأهداف الاجتماعية، والاقتصادية، مثل الأهداف الدولية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمستدامة على الصعيد الوطني. (www.globalreporting.org/reporting/G3/guidelines-online)
- ✓ **الاكتمال Completeness**: تغطية للمعلومات الواردة في تقارير الاستدامة التي هي ذات صلة بأصحاب المصالح والتي قد تؤثر على قراراتهم، ومن الملاحظ ان الشركات التي تصدر تقارير الاستدامة تغطي تقريبا ثلث ماهو مقترح من قبل المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI وذلك حسب ماتراه من المعلومات اكثر مناسبة لنشاطها الانتاجي، وليس ضروريا لجميع أصحاب المصالح. (Guenther, Hoppe and Poster,2007).

- **مبادىء للتعريف عن نوعية أو جودة المعلومات التي يتضمنها التقرير:** (GRI,2011)

  - ✓ **التوازن Balance:** ينبغي أن يعكس التقرير الجوانب الإيجابية والسلبية لأداء المنظمة لتمكين تقييم مسبب من الأداء العام.
  - ✓ **القابلية للمقارنة Comparability:** البنود والمعلومات يجب ان يتم اختيارها، وتجميعها، والتقرير عنها باستمرار. والتقرير عن المعلومات يجب ان يتم بطريقة تمكن أصحاب المصالح لتحليل التغيرات في أداء المنظمة مع مرور الوقت، كما يمكنها ان تدعم التحليل النسبي لمنظمات أخرى.
  - ✓ **الدقة Accuracy:** يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة بما فيه الكفاية وتظهر بتفصيل يساعد أصحاب المصالح لتقييم التقرير عن أداء المنظمة.
  - ✓ **التوقيت timeliness:** أي أن يتم اصدار التقارير في مواعيد منتظمة بحيث تكون المعلومات متاحة في الوقت المناسب لأصحاب المصالح لتساعدهم على اتخاذ قرارات مستنيرة.
  - ✓ **الموثوقية Reliability:** المعلومات والاجراءات المستخدمة في إعداد التقرير، يجب أن يتم تجميعها، وتسجيلها، وتحليلها، والافصاح عنها بطريقة تمكن من اخضاعها لعملية المراجعة والتدقيق وذلك مايحدد النوعية، والاهمية النسبية للمعلومات.
  - ✓ **الوضوح Calrity:** المعلومات التي يحتويها التقرير يجب عرضها بطريقة تجعلها مفهومة وسهولة الوصول اليها من قبل اصحاب المصالح الذين يستخدمون التقرير.

- **ارشادات حول كيفية تعيين حدود للتقرير:** يجب ان تتضمن حدود تقرير الاستدامة كافة الكيانات التي تقوم المنظمة المصدرة للتقرير سواء بممارسة الرقابة عليها، أو التي لها تأثير قوي عليها من خلال علاقاتها معها أي جميع أصحاب المصالح الذين يطلعون على التقرير مثل: المساهمين، والمقرضين، والعملاء، والموردين، وغيرهم.(KPMG,2011)

الجزء الثاني: افصاحات معيارية Standard Disclosures وتتضمن :(GRI,2011)

- **الاستراتيجية ولمحة عامة عن منظمة الاعمال** : الإفصاحات التي تحدد السياق العام لفهم الأداء التنظيمي لمنظمة الاعمال مثل استراتيجيتها، لمحة عامة عنها، وحاكميتها.
- **مدخل الادارة :** الإفصاحات التي تغطي الطريقة التي تتناول بها منظمة الاعمال مجموعة معينة من المواضيع من أجل توفير سياق لفهم أدائها في منطقة معينة.
- **مؤشرات الاداء :** المؤشرات التي تفصح عن معلومات قابلة للمقارنة عن الأداء الاقتصادي، والبيئي، والمجتمعي لمنظمة الاعمال.

وبالرجوع إلى إرشادات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI 3)، فان مؤشرات الاداء الرئيسة الثلاثة في تقارير الإستدامة تتمثل بما يلي:- (GRI, 2011)

اولا: مؤشرات الاداء الاقتصادي : وتتناول التأثير الإقتصادي للمنشأة على الأطراف المعنية أو أصحاب المصالح من خلال تدفق رؤوس الأموال بين مختلف أصحاب المصالح بالإضافة التى تأثير المنشأة الإقتصادي على المجتمع ككل على المستوى المحلي، والوطني، والعالمي.

وينبغي هنا، اي من خلال مؤشرات الاداء الاقتصادي الافصاح عما يلي:

أ -منهجية الادارة :

- الأداء الاقتصادي
- تواجد المنشأة في السوق
- الآثار الاقتصادية غير المباشرة

ب -الأهداف والأداء:

- أهداف المنشاة المتعلقة بأدائها في النواحي الاقتصادية.
- استخدم المؤشرات الخاصة بالمنشأة(وفقا لما تقتضيه الحاجة.)
- استخدام مؤشرات أداء المبادرة العالمية لإعداد التقارير لمقارنة نتائج الأداء بالأهداف.

جـــ- سياسات المنشأة :

- إيجاز سياسات المنشأة والتي تحدد جميع التزامات المنشاة المتعلقة بالجوانب الاقتصادية المشار إليها سابقا أو تحديد مكان وجود تلك الالتزامات في المجالات العامة (مثل روابط المواقع الالكترونية).

د- المعلومات الإضافية المرتبطة بالسياق:

وهي المعلومات الإضافية المطلوبة لفهم الأداء التنظيمي للمنشأة مثل:

- أهم النجاحات أو الإخفاقات.
- أهم المخاطر والفرص التنظيمية.
- التغيرات الهامة التي تطرأ خلال الفترة التي يتناولها التقريرفيما يتعلق بالأنظمة والهياكل لتطوير الأداء.
- الاستراتيجيات المحورية التي تهدف إلى تطبيق السياسات أوتطوير الأداء.

والجدول رقم (2) يوضح مؤشرات الاداء الاقتصادي كما وردت في ارشادات المبادرة العالمية لاعداد التقاريرGRI:

جدول رقم (2)

مؤشرات الاداء الاقتصادي

الرمز	المؤشر
السمة: الأداء الاقتصادي	
EC1	القيم الاقتصادية المباشرة الناتجة والموزعة وتشمل الإيرادات وتكاليف التشغيل ومكافآت الموظفين والتبرعات وغيرها من الاستثمارات الاجتماعية والأرباح المحتجزة والمدفوعات المقدمة لأصحاب رؤوس الأموال وللحكومات.
EC2	النتائج المالية وغيرها من المخاطر والفرص المتعلقة بأنشطة المنشأة في ظل التغيرات المناخية.
EC3	تغطية التزامات برامج المزايا الخاصة بالمنشأة.
EC4	المساعدة المالية الهامة التي تقدمها الحكومة.
السمة: تواجد المنشاة داخل السوق	
EC5	نطاق معدلات معايير مستويات الأجور مقارنة بالحد الأدنى للأجور على المستوى المحلي في مختلف أماكن عمل المنشأة.
EC6	السياسات والممارسات ونسبة الإنفاق على الموردين المحليين في مختلف أماكن التشغيل.
EC7	اجراءات التوظيف المحلي ونسبة موظفي الإدارة العليا الذين يتم توظيفهم من المجتمع المحلي في وظائف العمليات الهامة للمنشأة.
السمة :الآثار الاقتصادية غير المباشرة	
EC8	تطوير استثمارات البنية التحتية وأثارها والخدمات التي يتم تقديمها في المقام الأول لتحقيق المنفعة العامة من خلال الانخراط في الأعمال التجارية أو الخيرية أو التبرعات.
EC9	فهم وتوضيح أهم الآثار الاقتصادية غير المباشرة وتقييم مدى أهمية تلك الآثار.

ثانيا: مؤشرات الاداء البيئي : وتتناول تأثير المنشأة على الأنظمة الطبيعية للكائنات الحية وغيرها وتشمل الأنظمة البيئية، والمخرجات، والتنوع البيولوجي، والتوافق البيئي، والانفاق البيئي، وتأثيرات المنتجات والخدمات.

وينبغي هنا، اي من خلال مؤشرات الاداء البيئي الافصاح عما يلي:

أ -المنهج البيئي :

وينبغي هنا الافصاح عن منهجية الادراة مع الاشارة الى الجوانب البيئية التالية:

- المواد.
- الطاقة.
- الماء.
- التنوع البيولوجي.
- الانبعاثات والنفايات السائلة والمخلفات.
- المنتجات والخدمات.
- التوافق البيئي.
- النقل.
- جوانب عامة.

ب -الاهداف والاداء:

- اهداف المنشأة المتعلقة بادائها في النواحي البيئية.

جـ- سياسة المنشأة:

- إيجاز السياسات المتعددة للمنشأة والتي تحدد جميع التزامات المنشاة المتعلقة بالجوانب البيئية المشار إليها سابقا أو تحديد مكان وجود تلك الالتزامات في المجالات العامة (مثل روابط المواقع الالكترونية).

د- المسؤولية التنظيمية:

- تحديد أعلى المناصب بالمنشأة التي تتحمل المسؤولية التشغيلية نحو الجوانب البيئية، وتوضيح كيفية توزيع المسؤوليات التشغيلية على المستوى الأكثر دراية بتلك الجوانب.

هـ- التدريب والتوعية:

- الإجراءات المتعلقة بالتدريب وزيادة الوعي فيما يتعلق بالجوانب البيئية.

و- المراقبة والمتابعة :

- وهي الإجراءات المتعلقة بالمراقبة والإجراءات التصحيحية والوقائية بما فيها أيضا تلك الإجراءات ذات الصلة بسلسلة التوريد.
- قائمة الشهادات الخاصة بالأداء البيئي أو أنظمة التوثيق أو غيرها من منهجيات التدقيق والمراجعة للمنشآت التي تقوم بإعداد التقارير أو سلسلة التوريد الخاصة بها.

ز- المعلومات الاضافية المرتبطة بالسياق :

وهي المعلومات الإضافية ذات الصلة والمطلوبة لفهم الأداء التنظيمي مثل:

- أهم النجاحات أو الإخفاقات.
- أهم المخاطر والفرص التنظيمية البيئية المتعلقة بمختلف الموضوعات.
- التغيرات الهامة التي تطرأ خلال الفترة التي يتناولها التقريرفيما يتعلق بالأنظمة والهياكل لتطوير الأداء.
- أهم الاستراتيجيات والإجراءات لتنفيذ السياسات أو تحقيق الأهداف.

والجدول رقم (3) يوضح مؤشرات الاداء البيئي حسب ارشادات المبادرة العالمية لاعداد التقاريرGRI. (GRI,2011)

جدول رقم (3)

مؤشرات الاداء البيئي

الرمز	المؤشر
السمة : المواد	
EN1	المواد المستخدمة من حيث الوزن او الحجم.
EN2	نسبة المواد المستخدمة كموارد يتم اعادة تدويرها.
السمة : الطاقة	
EN3	الاستهلاك المباشر للطاقة من المصادر الرئيسية للطاقة.
EN4	الاستهلاك غير المباشر للطاقة من المصادر الرئيسية للطاقة .
EN5	الطاقة التي تم توفيرها نتيجة للتطورات التي طرأت على الكفاءة ووسائل الترشيد.
EN6	الطاقة التي تم توفيرها نتيجة للتطورات التي طرأت على الكفاءة ووسائل الترشيد.
EN7	المبادرات التي تهدف الي تقليل الاستهلاك الغير مباشر للطاقة والنتائج المحققة.
السمة : الماء	
EN8	كمية المياه المسحوبة عن طريق المصدر.
EN9	مصادر المياه التي تتأثر بشكل بالغ بعمليات سحب المياه.
EN10	نسبة وإجمالي حجم المياه التي يتم إعادة تدويرها واستخدامها.
السمة : التنوع البيولوجي	
EN11	موقع ومساحة الأراضي المملوكة أو المستأجرة أو المدارة أو المتاخمة للمناطق المحمية أو المناطق التي تتمتع بتنوع بيولوجي مرتفع القيمة خارج المناطق المحمية.
EN12	وصف الآثار الهامة للأنشطة والمنتجات والخدمات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في المناطق المحمية والمناطق الأخرى التي تتمتع بتنوع بيولوجي مرتفع.
EN13	المحميات الطبيعية التي يتم استعادتها أو الحفاظ عليها.
EN14	الاستراتيجيات والإجراءات الحالية والخطط المستقبلية التي قد تؤثر على التنوع البيولوجي.
EN15	عدد السلالات المتضمنة في القوائم التي حددها الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة وحماية الموارد الطبيعية بالإضافة إلى عدد السلالات في المحميات داخل المناطق التي تتأثر بعمل المنشأة وبمستوى مواجهة مخاطر الانقراض.
السمة : الانبعاثات والنفايات السائلة والمخلفات	
EN16	حجم الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة لغازات الاحتباس الحراري.
EN17	حجم الانبعاثات الغير مباشرة لغازات الاحتباس الحراري ذات الصلة.
EN18	المبادرات الرامية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وما تم تنفيذه منها.
EN19	حجم انبعاثات المواد التي تساهم في تآكل طبقة الأوزون.
EN20	غاز النيتروجين والكبريت وغيرها من انبعاثات الهواء الضارة من حيث النوع والحجم.
EN21	كمية المياه التي يتم تفريغها من حيث الجودة والمكان.
EN22	إجمالي حجم المخلفات من حيث نوعها وطرق التخلص منها.
EN23	الانسكابات المؤثرة من حيث الحجم والعدد.
EN24	حجم المخلفات التي يتم نقلها أو استيرادها أو تصديرها أو معالجتها والتي تصنف وفقا لملاحق اتفاقية بازل الأول والثاني والثالث والرابع على أنها شديدة الخطورة بالإضافة إلى نسبة المخلفات المنقولة التي يتم شحنها دوليا.
EN25	تحديد حجم ونوع الحماية وقيمة التنوع البيولوجي للكائنات المائية وأيضا للمحميات المتأثرة بالمنشات التي تقوم بتصريف المياه والسيول.
السمة : المنتجات والخدمات	
EN26	المبادرات الرامية إلى تخفيف حدة الآثار البيئية للمنتجات والخدمات وتحديد مدى تحقيق ذلك.
EN27	نسبة المنتجات المباعة وما يتعلق بها من مواد التعبئة المطلوبة من حيث التصنيف .
السمة : التوافق البيئي	
EN28	القيمة النقدية للغرامات الهامة وإجمالي عدد العقوبات غير المالية بسبب عدم الإذعان للقوانين واللوائح البيئية.
السمة : النقل	
EN29	الآثار البيئية المهمة لنقل المنتجات والبضائع والمواد المستخدمة في العمليات التي تقوم بها المنشأة وأيضا عمليات نقل العمال.
السمة : عـــــــام	
EN30	إجمالي نفقات حماية البيئة وإجمالي الاستثمارات من حيث النوع.

ثالثا: مؤشرات الاداء المجتمعي : وتتناول تأثيرات المنشأة على الانظمة الاجتماعية التي تعمل في نطاقها. وتحدد مؤشرات الاداء المجتمعي للمبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI جوانب الاداء المحورية المحيطة بممارسات العمل اللائق، وحقوق الانسان، والمجتمع، ومسؤولية المنتج. وكما موضح ادناه:

1- مؤشرات اداء الممارسات العمالية والعمل اللائق:

وتعتمد المظاهر المحددة المندرجة تحت فئة ممارسات العمل ، على المقاييس الدولية المعروفة عالميا والتي تشمل:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبروتوكولاتها تحت مظلة الأمم المتحدة.
- ميثاق الأمم المتحدة : الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية.
- ميثاق الأمم المتحدة : الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الرئيسية للعمل في عام 1998 (لاسيما الاتفاقيات الأساسية الثمانية لمنظمة العمل الدولية) .
- إعلان فيينا وبرنامج العمل.

ويتم ضمن مؤشرات الممارسات العمالية والعمل اللائق الافصاح عما يلي:

أ - منهجية الإدارة:

يتعين الإفصاح بايجاز عن عناصر منهجية الإدارة التالية، مع الإشارة إلى جوانب العمل المشار إليها في الأسفل. ويجب أن يكون الإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية حول المنشات متعددة الجنسيات والسياسات الاجتماعية(لاسيما الاتفاقيات الثمانية الأساسية) ومنظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية والإرشادات الخاصة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات من بين العناصر الأساسية التي يمكن الرجوع إليها.

- التوظيف.
- علاقات الإدارة /الموظفين.
- التدريب والتعليم.
- التنوع وتكافؤ الفرص.

ب- الاهداف والاداء :

- الأهداف المتعددة للمنشأة بخصوص الأداء المتعلق بجوانب العمل بحيث يشير إلى ارتباطهم بالمعايير العالمية المتعارف عليها دوليا.
- استخدم المؤشرات الخاصة بالمنشأة (وفقا لما تقتضيه الحاجة).
- استخدام مؤشرات أداء المبادرة العالمية لإعداد التقارير لتوضيح نتائج الأداء ومقارنتها بالأهداف.

جـ- سياسة المنشاة :

- إيجاز سياسات المنشأة التي تحدد التزاماتها المتعلقة بجوانب العمل، أو تحديد إمكانية إيجاد ذلك في النطاق العام (مثل روابط المواقع). والإشارة إلى ارتباطها بالمعايير الدولية المشار إليها سابقا.

د- المسؤولية التننظيمية:

- تحديد المنصب الوظيفي الأعلى المتعلق بالمسؤولية التشغيلية لجوانب العمل أو توضيح كيفية توزيع المسؤولية التشغيلية على المستوى الأعلى لتلك الجوانب .

هـــ- التدريب والتوعية :

- الإجراءات المتعلقة بالتدريب وزيادة الوعي فيما يتعلق بجوانب العمل، المراقبة، والمتابعة وهي الإجراءات المتعلقة بالمراقبة والإجراءات التصحيحية والوقائية وتشمل أيضا تلك الإجراءات ذات الصلة بسلسلة التوريد.
- قائمة الشهادات الخاصة بالأداء المتعلق بالعمل، أو أنظمة التوثيق، أو غيرها من منهجيات التدقيق والمراجعة للمنشآت التي تقوم بإعداد التقارير أو سلسلة التوريدات الخاصة بها.

و- المعلومات الإضافية المرتبطة بالسياق :

المعلومات الإضافية ذات الصلة والمطلوبة لفهم الأداء التنظيمي مثل:

- أهم النجاحات أو الإخفاقات.
- أهم المخاطر والفرص التنظيمية.
- التغيرات الهامة التي تطرأ خلال الفترة التي يتناولها التقرير فيما يتعلق بالأنظمة والهياكل لتطوير الأداء.
- أهم الاستراتيجيات والإجراءات لتنفيذ السياسات أو تحقيق الأهداف.

والجدول رقم (4) يوضح مؤشرات اداء الممارسات العمالية والعمل اللائق حسب ارشادات المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI، (GRI,2011)

جدول رقم (4)

مؤشرات اداء الممارسات العمالية والعمل اللائق

الرمز	المؤشر
السمة : التوظيف	
LA1	إجمالي القوى العاملة من حيث نوع التوظيف وعقود العمل والمنطقة.
LA2	إجمالي عدد ومعدلات الموظفين الذين يتركون العمل من حيث الفئة العمرية والجنس والمنطقة.
LA3	المزايا الممنوحة للموظفين العاملين بدوام كامل والتي لا تقدم للموظفين العاملين بدوام جزئي أو مؤقت في العمليات الأساسية للمنشأة.
السمة : علاقات الادارة والعمال	
LA4	نسبة الموظفين الذين تشملهم اتفاقيات تفاوض جماعية.
LA5	الحد الأدنى لمدة الإخطارات بخصوص التغييرات التشغيلية الهامة وما إذا كانت قد تم ذكرها في الاتفاقيات الجماعية.
السمة : السلامة والصحة المهنية	
LA6	نسبة إجمالى قوة العمل الممثلة فى اللجان الرسمية المشتركة لإدارة صحة وسلامة العامل والتى تساعد فى مراقبة وتقديم النصح فيما يتعلق ببرامج السلامة والصحة المهنية.
LA7	معدلات الإصابات والأمراض والغيابات المتكررة بدون إذن مسبق وعدد حوادث العمل في كل منطقة.
LA8	التعليم والتدريب والإرشاد والوقاية وبرامج التحكم في المخاطر لدعم الموظفين وعائلاتهم وأفراد المجتمع حول الأمراض الخطيرة.
LA9	المواضيع المتعلقة بالصحة والسلامة والتى تم تناولها فى اتفاقيات رسمية مع الاتحادات العمالية.
السمة : التدريب والتعليم	
LA10	معدل ساعات التدريب كل عام لكل موظف وفقا لطبيعة عمله.
LA11	برامج إدارة المهارات والتعليم المستمر والذي يدعم قدرة الموظفين على العمل ويساعدهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتقاعدهم.
LA12	نسبة العمال الذي يحصلون على تقييمات منتظمة لأدائهم وأعمالهم ومدى تطورهم.
السمة : التنوع وتكافؤ الفرص	
LA13	تكوين هيئات الحوكمة وتصنيف كل موظف حسب الفئة الخاصة به وفقا للجنس والفئة العمرية وعضوية مجموعات الأقلية وغيرها من مؤشرات التنوع.
LA14	معدل الرواتب الأساسية للرجال بالمقارنة بالنساء فى نفس الوظيفة.

2- مؤشرات الاداء المتعلقة بحقوق الانسان :

ويتطلب من المنشآت أن تقوم بإعداد تقارير تتناول مدى اهتمام المنشاة بحقوق الإنسان أثناء إجراء الاستثمارات، وأيضا خلال ممارسات اختيار المقاولين والممولين. وعلاوة على ذلك، تغطي تلك المؤشرات تدريب الموظفين وأفراد الأمن على مبادئ حقوق الإنسان، وأيضا

تدريبهم على كل ما يتعلق بقضايا عدم التمييز، وحرية التعبير، وعمالة الأطفال، والحقوق الطبيعية، والعمالة القسرية والإجبارية.

وتحدد المواثيق والاتفاقيات التالية مبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبروتوكولاتها تحت مظلة الأمم المتحدة.
- ميثاق الأمم المتحدة : الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية.
- ميثاق الأمم المتحدة : الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الرئيسية للعمل في عام 1998 (لاسيما الاتفاقيات الأساسية الثمانية لمنظمة العمل الدولية.
- إعلان فيينا وبرنامج العمل.

ويتم ضمن مؤشرات حقوق الانسان الافصاح عما يلي:

أ- منهجية الإدارة :

يتعين الإفصاح بايجاز عن عناصر منهجية الإدارة التالية مع الإشارة إلى جوانب حقوق الإنسان المشار اليها نهاية هذا البند. الإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية حول المنشآت متعددة الجنسيات والسياسات الاجتماعية (لاسيما الاتفاقيات الثمانية الأساسية والتي تتكون من المواثيق رقم 100 ، 111 ، 87 ، 98 ، 138 ، 182 ، 20 ، 105 (9)) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويجب أن تكون الإرشادات الخاصة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات من بين العناصر الأساسية التي يمكن الرجوع إليها.

- الاستثمارات وممارسات الشراء.
- عدم التمييز.
- حرية التعبير واتفاقيات التفاوض الجماعية.

- مكافحة عمالة الأطفال.
- منع ممارسات التوظيف القسري والإجباري.
- الممارسات المتعلقة بالشكاوى.
- الممارسات الأمنية.
- حقوق السكان الأصليين.

ب- الاهداف والاداء :

- أهداف المنشاة المتعلقة بأدائها في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تشير إلى مدى ارتباطها بالمواثيق الدولية والمعايير المشار إليها في الأعلى.
- استخدم المؤشرات الخاصة بالمنشأة (وفقا لما تقتضيه الحاجة).
- استخدام مؤشرات أداء المبادرة العالمية لإعداد التقارير لمقارنة نتائج الأداء بالأهداف.

جـ- سياسة المنشأة :

- يتعين إيجاز السياسات المتعددة للمنشأة والتي تحدد جميع التزامات المنشاة المتعلقة بحقوق الإنسان(وتشمل السياسات التي يحتمل أن تؤثر على قرارات الموظفين بالانضمام إلى الاتحادات العمالية أو إجراء اتفاقيات جماعية) أو تحديد مكان وجود تلك الالتزامات في المجالات العامة، وعلاوة على ذلك الإشارة إلى مدى ارتباطها بالمواثيق الدولية والمعايير المشار إليها سابقا.

د- المسؤولية التنظيمية :

- تحديد أكثر الأماكن خبرة بالمسؤولية التشغيلية للجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان وتوضيح كيفية توزيع المسؤوليات التشغيلية على المستوى الأكثر دراية لتلك الجوانب.

هـــ- التدريب والتوعية :

- الإجراءات المتعلقة بالتدريب وزيادة الوعي فيما يتعلق بجوانب حقوق الإنسان.

و- المراقبة والمتابعة :

- وهي الإجراءات المتعلقة بالمراقبة والإجراءات التصحيحية والوقائية وتشمل أيضا تلك الإجراءات ذات الصلة بسلسلة التوريد.
- قائمة الشهادات الخاصة بالأداء البيئي أو أنظمة التوثيق أو غيرها من منهجيات التدقيق والمراجعة للمنشات التي تقوم بإعداد التقارير أو سلسلة التوريدات الخاصة بها.

ز- المعلومات الاضافية المرتبطة بالسياق :

المعلومات الإضافية ذات الصلة والمطلوبة لفهم الأداء التنظيمي للمنشأة مثل:

- أهم النجاحات أو الإخفاقات .
- أهم المخاطر والفرص التنظيمية.
- التغيرات الهامة التي تطرأ خلال الفترة التي يتناولها التقرير فيما يتعلق بالأنظمة والهياكل لتطوير الأداء .
- أهم الاستراتيجيات والإجراءات لتنفيذ السياسات أو تحقيق الأهداف.

والجدول رقم (5) يوضح مؤشرات الاداء المتعلقة بحقوق الانسان حسب ارشادات المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI. (GRI, 2011)

جدول رقم (5)

مؤشرات الاداء المتعلقة بحقوق الانسان

الرمز	المؤشر
السمة: ممارسات الاستثمارات والشراء	
HR1	نسبة وإجمالي عدد الاتفاقيات الاستثمارية التي تشمل البنود الخاصة بحقوق الإنسان أو تلك التي تتناول تصنيف حقوق الإنسان.
HR2	نسبة الممولين والمتعاقدين الذي يقومون بتناول حقوق الإنسان والإجراءات المتخذة.
HR3	إجمالي عدد الساعات التي يستغرقها تدريب الموظفين على السياسات والإجراءات المتعلقة بجوانب حقوق الإنسان ذات الصلة بالعمليات ، وتشمل أيضا نسبة الموظفين المدربين على ذلك.
السمة: عدم التمييز	
HR4	إجمالي عدد حالات التمييز والإجراءات المتخذة حيالها.
السمة: حرية التعبير والتفاوض الجماعي	
HR5	العمليات المحددة التى قد يتعرض خلالها الحق في ممارسة حرية الرأى والتفاوض الجماعي لخطر كبير، والإجراءات المتخذة لدعم هذه الحقوق.
السمة :عمالة الاطفال	
HR6	العمليات التي تنطوي على مخاطر بالغة لقضية عمالة الأطفال والإجراءات المتخذة للمساهمة في القضاء على عمالة الأطفال.
السمة :العمالة القسرية والجبرية	
HR7	العمليات التي تنطوي على مخاطر بالغة لقضية العمالة القسرية والجبرية والإجراءات المتخذة للمساهمة في القضاء عليها.
السمة :الممارسات الامنية	
HR8	نسبة موظفي الأمن المدربين وفقا لسياسات المنشأة وإجراءاتها فيما يتعلق بجوانب حقوق الإنسان ذات الصلة بعمليات المنشأة.
السمة :احترام حقوق المواطنين الاصليين	
HR9	إجمالي عدد حوادث الانتهاكات لحقوق المواطنين الأصليين والإجراءات المتخذة حيالها.

3- مؤشرات الاداء المجتمعي :

تركز مؤشرات أداء المجتمع على تأثيرات المنشآت على المجتمعات التي تعمل داخلها والإفصاح عن المخاطر التي قد تنجم عن تفاعلات المنشأة مع المنشآت الاجتماعية التي يتم إدارتها أو الوساطة فيها ، لاسيما المعلومات المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بعمليات الرشوة والفساد والتأثير السيئ على سياسات اتخاذ القرار والممارسات الاحتكارية.

وينبغي للمنشأة ان تقوم بالافصاح عما يلي ضمن هذه المؤشرات :

1- منهجية الادارة :

يتعين الإفصاح بإيجاز عن العناصر التالية لمنهجية الإدارة مع الإشارة إلى الجوانب الاجتماعية:

- المجتمع.
- الفساد.
- السياسة العامة.
- السلوكيات الرامية إلى منع التنافسية.
- التوافق.

2- الأهداف والأداء :

- أهداف المنشاة المتعلقة بأدائها في الجوانب المشار إليها فيما سبق.
- إستخدم المؤشرات الخاصة للمنشأة(وفقا لما تقتضيه الحاجة).
- استخدام مؤشرات أداء المبادرة العالمية لإعداد التقارير لمقارنة نتائج الأداء بالأهداف.

3- سياسة المنشأة :

- إيجاز السياسات المتعددة للمنشأة والتي تحدد جميع التزامات المنشاة المتعلقة بجوانب المجتمع أو تحديد مكان وجود تلك الالتزامات في المجالات العامة. (مثل روابط المواقع)

4- الأداء التنظيمي :

- تحديد أكثر الأماكن خبرة بالمسؤولية التشغيلية للجوانب المتعلقة بجوانب المجتمع وتوضيح كيفية توزيع المسؤوليات التشغيلية على المستوى الأكثر إلماما بتلك الجوانب.

5- التدريب والتوعية :

- الإجراءات المتعلقة بالتدريب وزيادة الوعي فيما يتعلق بجوانب المجتمع.

6- المراقبة والمتابعة :

- وهي الإجراءات المتعلقة بالمراقبة والإجراءات التصحيحية والوقائية وتشمل أيضا تلك الإجراءات ذات الصلة بسلسلة التوريد.
- قائمة الشهادات الخاصة بالأداء البيئي أو أنظمة التوثيق أو غيرها من منهجيات التدقيق والمراجعة للمنشات التي تقوم بإعداد التقارير أو سلسلة التوريدات الخاصة بها.

7- المعلومات الإضافية المرتبطة بالسياق :

المعلومات الإضافية ذات الصلة والمطلوبة لفهم الأداء التنظيمي للمنشأة مثل:

- أهم النجاحات أو الإخفاقات.
- أهم المخاطر والفرص التنظيمية.
- التغيرات الهامة التي تطرأ خلال الفترة التي يتناولها التقريرفيما يتعلق بالأنظمة والهياكل لتطوير الأداء.
- أهم الاستراتيجيات والإجراءات لتنفيذ السياسات أو تحقيق الأهداف.

والجدول رقم (6) يوضح مؤشرات الاداء المتعلقة بالاداء المجتمعي حسب ارشادات المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI. (GRI, 2011)

جدول رقم (6)

المؤشرات المتعلقة بالاداء المجتمعي

الرمز	المؤشر
السمة: المجتمع	
SO1	طبيعة ومفهوم وفعالية البرامج والممارسات التي تعمل على تقييم تأثيرات عمل المنشأة وإدارتها على المجتمعات بحيث تشمل أثار دخول المنشاة إلى المجتمع ومرورا بعملياتها في ذلك المجتمع وانتهاء بالخروج منه.
السمة: الفساد	
SO2	نسبة وإجمالي عدد وحدات الأعمال التي يتم تحليلها لتحديد المخاطر المرتبطة بحالات الفساد.
SO3	نسبة الموظفين المدربين وفقا لإجراءات المنشاة وسياساتها الرامية إلى مواجهة الفساد.
السمة: السياسة العامة	
SO4	الإجراءات المتخذة حيال حالات الفساد.
السمة : حرية التعبير والتفاوض الجماعي	
SO5	دور السياسة العامة ومشاركتها في عمليات التطوير والتحالفات.
SO6	إجمالي قيمة المساهمات المالية والعينية التي تقدمها الدولة للأحزاب السياسية والسياسيين والمنظمات ذات الصلة طبقا للتوزيع الجغرافي للبلاد.
السمة : السلوك المناهض للتنافسية	
SO7	إجمالي عدد الإجراءات القانونية للسياسات المناهضة للتنافسية والممارسات الاحتكارية ونتائج إضافي تلك الإجراءات.
السمة : التوافق	
SO8	القيمة المالية للغرامات وعدد العقوبات غير المالية نتيجة عم التوافق مع القوانين واللوائح.

4- مؤشرات اداء مسؤولية المنتج :

تتناول هذه المؤشرات جوانب المنشآت (التي تقوم بإعداد التقارير) المتعلقة بالمنتجات والخدمات التي تؤثر بشكل مباشر على العملاء ولاسيما التأثيرات المتعلقة بالصحة والسلامة والمعلومات والعلامات التجارية والتسويق والخصوصية.

وتغطى تلك الجوانب بشكل أساسي من خلال الإفصاح عن الإجراءات الداخلية ومدى عدم الالتزام بتلك اللوائح، وتشمل الافصاحات ما يلي:

1- منهجية الإدارة :

ينبغي الإفصاح بإيجاز عن عناصر منهجية الإدارة المحددة ذات الصلة بجوانب مسؤولية المنتج:

- صحة العميل وسلامته.
- العلامات التجارية للمنتجات والخدمات.
- وسائل التسويق.
- خصوصية العميل.
- التوافق.

2- الأهداف والأداء :

- أهداف المنشاة المتعلقة بأدائها في الجوانب الخاصة بمسؤولية المنتج.
- استخدم المؤشرات الخاصة للمنشأة (وفقا لما تقتضيه الحاجة).
- استخدام مؤشرات أداء المبادرة العالمية لإعداد التقارير لمقارنة نتائج الأداء بالأهداف.

3- سياسة المنشاة :

- إيجاز السياسات المتعددة للمنشأة والتي تحدد جميع التزامات المنشاة المتعلقة بجوانب مسؤولية المنتج المشار إليها سابقا أو تحديد مكان وجود تلك الالتزامات في المجالات العامة، (مثل روابط المواقع).

4- المسؤولية التنظيمية :

- تحديد أكثر الأماكن خبرة بالمسؤولية التشغيلية لجوانب مسؤولية المنتج وتوضيح كيفية توزيع المسؤوليات التشغيلية على المستوى الأكثر دراية لتلك الجوانب.

5- التدريب والتوعية :

- الإجراءات المتعلقة بالتدريب وزيادة الوعي فيما يتعلق بجوانب مسؤولية المنتج.

6- المراقبة والمتابعة :

- وهي الإجراءات المتعلقة بالمراقبة والإجراءات التصحيحية والوقائية وتشمل أيضا تلك الإجراءات ذات الصلة بسلسلة التوريد.
- قائمة الشهادات الخاصة بالأداء البيئي أو أنظمة التوثيق أو غيرها من منهجيات التدقيق والمراجعة للمنشات التي تقوم بإعداد التقارير أو سلسلة التوريدات الخاصة بها.

7- المعلومات الإضافية المرتبطة بالسياق :

وهي المعلومات الإضافية ذات الصلة والمطلوبة لفهم الأداء التنظيمي للمنشأة مثل:

- أهم النجاحات أو الإخفاقات.
- أهم المخاطر والفرص التنظيمية.
- التغيرات الهامة التي تطرأ خلال الفترة التي يتناولها التقريرفيما يتعلق بالأنظمة والهياكل لتطوير الأداء.
- أهم الاستراتيجيات والإجراءات لتنفيذ السياسات أو تحقيق الأهداف.

والجدول رقم (7) يوضح مؤشرات الاداء المتعلقة باداء مسؤولية المنتج حسب ارشادات المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI. (GRI, 2011)

جدول رقم (7)

مؤشرات أداء مسؤولية المنتج

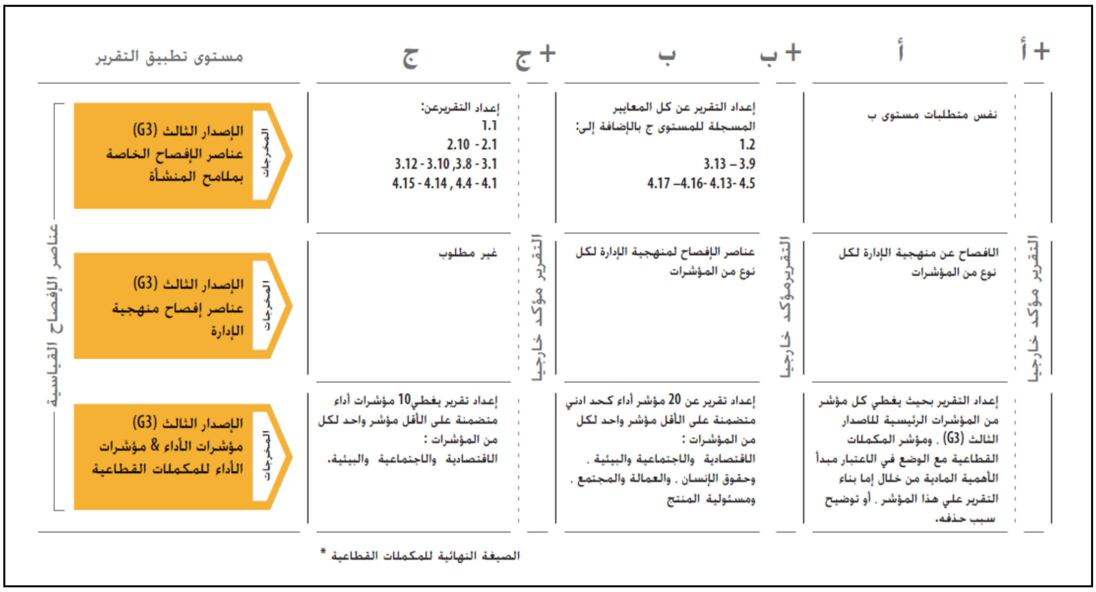
الرمز	المؤشر
السمة: صحة العميل وسلامته	
PR1	مراحل دورة الحياة التي يتم خلالها تقييم أثار المنتجات والخدمات على الصحة والسلامة وذلك لتطويرها بالإضافة إلى نسبة تصنيفات المنتجات والخدمات التي تشملها تلك الإجراءات.
PR2	إجمالى عدد حالات عدم التوافق مع القواعد والدلائل الإختيارية الخاصة بالآثار المتعلقة بالصحة والسلامة للمنتجات والخدمات من خلال نوع النتائج خلال دورة الحياة.
السمة: العلامات التجارية للمنتجات والخدمات	
PR3	نوع المعلومات الخاصة بالمنتجات والخدمات والتي تتطلبها تلك الإجراءات ونسبة المنتجات والخدمات أساسي التي ينبغي تقديم المعلومات عنها.
PR4	إجمالى عدد حالات عدم التوافق مع القواعد والدلائل الإختيارية الخاصة بالمعلومات وبطاقات البيانات للمنتج والخدمة من خلال نوعية النتائج.
PR5	الممارسات المتعلقة بتلبية احتياجات العميل وتشمل نتائج الإحصائيات التي تقيس مدى رضاء العميل.
السمة: وسائل التسويق	
PR6	برامج الخضوع للقوانين والمعايير واللوائح المتعلقة بوسائل التسويق وتشمل الإعلان والترويج والرعاية.
PR7	إجمالى عدد حالات عدم التوافق مع القواعد والدلائل الإختيارية الخاصة بإتصالات التسويق شاملة الإعلان والترويج والرعاية من خلال نوعية النتائج.
السمة : خصوصية العميل	
PR8	إجمالى عدد الشكاوى المثبتة الخاصة بخرق خصوصية العميل وفقدان بيانات العميل.
السمة : التوافق	
PR9	القيمة النقدية للغرامات الكبيرة لعدم الإلتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بتوريد المنتجات والخدمات واستخدامها.

بالاضافة الى ما ورد اعلاه من ارشادات تتعلق بكافة المؤشرات الخاصة بتقارير الاستدامة، فان هناك ايضا نظام (مستويات تطبيق) (Application Levels System) وهو نظام يظهر مدى تطبيق منظمات الاعمال لارشادات المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI في اعداد تقارير الاستدامة ومقابلة احتياجاتها (المنظمات) بشكل موضوعي من حيث اظهار استخدامهم لارشادات GRI. كما ان نظام مستويات التطبيق يحدد اي جزء من الاطار العملي لاعداد التقرير عكس درجة الشفافية في التقرير . ولا يعتبر هذا النظام كمقياس لاداء الاستدامة

(Sustainability Performance Measure)، حيث ان هنالك ثلاثة مستويات تطبيق اخرى: أ، ب، ج (A, B, C)، والتي تعكس معايير التقرير لكل مستوى مقياس مدى تطبيق او تغطية اطار التقرير طبقا للمبادرة العالمية لاعداد التقارير. ويجب على القائمين على اعداد التقرير، الافصاح عن مستوى اطار اعداد التقرير الذي قاموا بتطبيقه من خلال نظام (مستويات التطبيق). (Rankin, Stanton, McGowan, Ferlauto & Tilling, 2012)

ويمكن اعطاء علامة (+) لكل مستوى (أ +، ب +، ج +) اذا ما كان هناك توكيد خارجي للتقرير. (GRI,2011)

الشكل رقم (5) يوضح مخطط لمستوى التطبيق الذي يدرج المتطلبات الخاصة بكل مستوى من مستويات التطبيق.



شكل رقم (5)

يوضح مخطط لمستوى التطبيق الذي يدرج المتطلبات الخاصة بكل مستوى من مستويات التطبيق حسب GRI

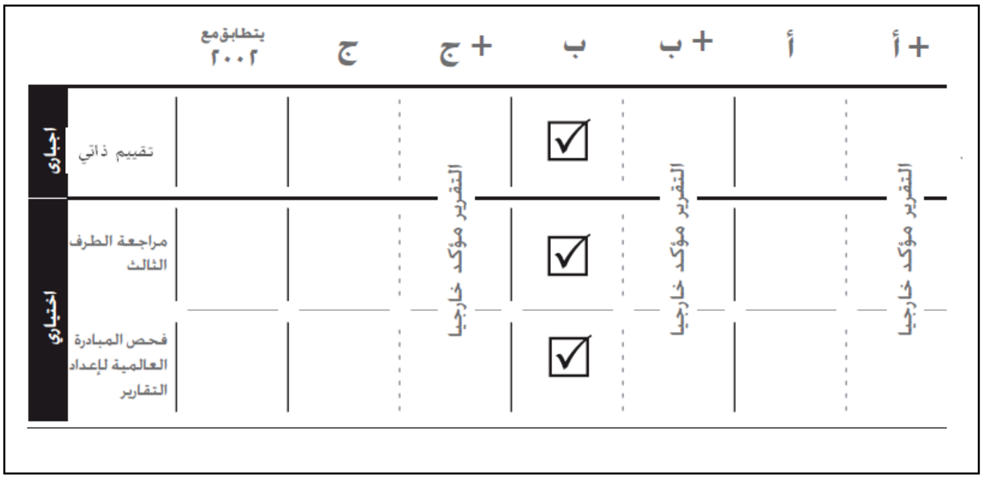
ويقوم مصدر التقرير بالاعلان الذاتي عن المستوى بناء على تقييمه الشخصي لمحتويات تقريره بالمقارنة بمعايير مستويات التطبيق كما وردت في المبادرة العالمية لاعداد التقارير

GRI. وعلاوة على الاعلان الذاتي، فانه يمكن للمنشآت التي تقوم باعداد التقارير ان تختار واحدا او كلا من الاختيارين التاليين:

- قيام طرف ثالث محايد بابداء الرأي في الاعلان الذاتي.
- طلب ان تقوم المبادرة العالمية لاعداد التقارير بمراجعة التقييم الذاتي.

ويجب ان يتضمن التقرير جدولاً لمستوى تطبيق مؤشرات المبادرة العالمية لاعداد التقارير بين المستوى المطبق ومن قام بعمل هذا التقييم. وللاعتراف بان التقرير قد تم اعداده بناء على المبادرة العالمية لاعداد التقارير، يجب ان يتم تحديد مستوى التقييم الذاتي. وقد يمارس مصدرو التقرير اختيارهم من حيث السعي لاخذ اراء اي طرف ثالث، أو رأي المبادرة العالمية لاعداد التقاريرGRI حول دقة الاعلان الذاتي. (GRI,2011)

ويوضح الشكل رقم (6) مثالاً لمُصدر تقرير يوضح انه طبق مستوى (ب) أو (B)، وقد تمت مراجعة هذا الاعلان بمعرفة طرف ثالث وكذا بمعرفة المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI.



شكل رقم (6)

نموذج يوضح المستوى المطبق من قبل مُصدر تقرير استدامة

وقد تبنت المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI في منهجها نموذجا لاعداد التقارير وهو :

النموذج ثلاثي الأبعاد لإعداد التقارير Three Steps Reporting Model

يتضمن هذا النموذج ثلاثة خطوات رئيسة لاعداد التقرير، هي: (Pojasek, 2009)

1 - نظرة شاملة عن استدامة منظمة الاعمال :

تشمل النظرة الشاملة لاستدامة منظمة الاعمال ثلاثة عناصر حاسمة ومهمة وهي: الوصف التنظيمي، والعلاقات التنظيمية، والتحديات التنظيمية. وتوفر هذه المعلومات لمنظمة الاعمال ولأصحاب المصالح فهماً شاملاً للجوانب الرئيسة (الداخلية والخارجية) لتشكيل بيئة تشغيلية للمنظمة، بما في ذلك التحديات الاستراتيجية، والمسؤوليات، والبيئة التنافسية، فضلا عن الرسالة، والرؤية، والقيم. وجميع هذه العناصر الثلاثة تساهم في اعتراف المنظمة بالسياق الذي تعمل فيه وأنه يحدد علاوة على ذلك الشروط الأساسية لنجاح التنمية المستدامة في المستقبل، وتشدد على الفرص، والاحتياجات، والقيود التي تؤثر على برنامج الاستدامة للمنظمة. (Pojasek and Hollist, 2011).

2 - اداء الاستدامة :

من أجل مساعدة المنظمات لتحديد أداء الاستدامة، عليها استخدام المؤشرات الرائدة في قطاع أداء الاستدامة، والتي تسهم بدورها في تحديد أداء الاستدامة، وحسب (Pojeska,2009) الذي قام بتجميع تلك المؤشرات الرائدة خلال تحليله لمختلف أطر التميز في العمل. وبالتالي يتم صياغة المؤشرات حسب أنشطة منظمة الاعمال كما ينبغي عليها ان تنفذها.

والجدول رقم (8) يوضح خمسة عشر عنصراً تصلح إطاراً لتحديد المؤشرات اللازمة لقياس أداء الاستدامة، وكما موضح أدناه: (Pojeska,2009)

جدول رقم (8)

ت	عناصر الاطار العام لمؤشرات قياس أداء الاستدامة
1-	وضع نظم واجراءات فعالة وواضحة لقيادة الاستدامة على جميع مستويات منظمة الاعمال.
2-	تطوير الثقافات ودعم السلوكيات التي تنسجم مع القيم الأساسية للمنظمة والتي تتماشى بعناية مع برنامج الاستدامة.
3-	تعزيز تكافؤ الفرص، وحماية البيئة، والتعليم، والصحة، بالإضافة إلى تشجيع الرفاه بين أصحاب المصالح في المجتمع.
4-	استخدام النظم والعمليات للتخطيط الاستراتيجي لانجاح الاستدامة ومواءمة برنامج الاستدامة مع الغرض الاساسي له.
5-	انشاء الموارد والأصول، وتطبيقها لتحقيق أهداف الاستدامة وزيادة القيمة المستقبلية للمنظمة والمجتمع الذي تعمل فيه.
6-	قياس ما هو ضروري لزيادة فهم البيئة التي تعمل فيها منظمة الاعمال، ومراجعته باستمرار لضمان بقائه، واستمراريته، وفعاليته.
7-	استخدام المعرفة لدعم عملية اتخاذ القرار، وتحفيز التفكير الإبداعي، وضمان النجاح التنظيمي والاستدامة.
8-	خلق بيئة عمل ايجابية، مفتوحة، ويمكن الانخراط فيها، وكذلك العمل على تشجيع الابداع وتوحيد الجهود.
9-	محاذاة احتياجات منظمة الاعمال مع توقعات أصحاب المصالح من أجل بناء القدرة التنظيمية المستدامة.
10-	تحديد ما هو المطلوب الان من قبل اصحاب المصالح والسوق، وماذا سترغب به في المستقبل.
11-	تصميم اجراءات ونُظم لبناء وإدارة العلاقات مع العملاء بهدف تعزيز العمليات المستدامة.
12-	اعتبار الكيفية التي ينظر بها أصحاب المصالح للقيمة كمقياس او مرجع واستخدامه والاستفادة منه لتعزيز القيمة المستدامة.
13-	إدارة وتحسين العمليات كنظام، ومراجعة تلك بانتظام لأهميتها وصلاحيتها في مساعدة المنظمة في تحقيق أهداف الاستدامة لها.
14-	استخدام أساليب منظمة لتحسين العمليات الخاصة بمنظمة الاعمال لتحقيق الكفاءة والفعالية لجميع أصحاب المصالح.
15-	التحسين المستمر للمنتجات والخدمات بناء على اساس كيفية ادائها مقابل توقعات اصحاب المصالح.

3 - نتائج الاستدامة

تتلخص هذه المرحلة بأنها مرحلة المخرجات والنتائج، وليس المقصود من هذه النتائج والمخرجات ان تشير الى كيفية ادارة الشركات، وانما لتزويد الشركة باطار عملي مطلوب تبنيه من قبل القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه، ولمختلف اصحاب المصالح، والبيئة التنافسية.(Pojasek, 2009)

ومن الملاحظ ان هذا النموذج الثلاثي الابعاد، يحقق بقدر أكبر الافصاح عن انجازات الاستدامة في التقارير السنوية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة. (Pojasek, 2009)

وبصورة عامة، هناك ستة عناصر تعمل مجتمعة على انجاح استراتيجية وآلية اعداد تقرير مسؤولية الشركات او تقرير الاستدامة ، وهي كما يلي: (MacLean & Rebernak,2007)

1 - دعم الادارات العليا، والتوجهات نحو آلية تقرير استراتيجية تربط الاداء البيئي، والمجتمعي، والحكومي (ESG) باستراتيجية الاعمال.
2 - مدخلات أصحاب المصالح.
3 - تحديد وترتيب اولويات القضايا على اساس مخاوف اصحاب المصالح والتحليل الداخلي.
4 - وضع الاهداف الرئيسة للاداء البيئي، والمجتمعي، والحكومي (ESG) وربطها بمقاييس محددة وخاصة لهذا الاداء (ESG).

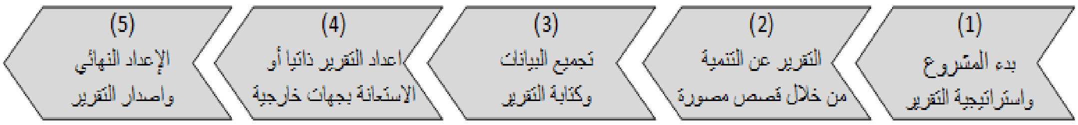
5 -نظام قوي لجمع وتحليل وتتبع مقاييس الاداء البيئي، والمجتمعي، والحكومي (ESG).

6 -ضمان أو التحقق من المؤشرات الرئيسة.

وعلى اعتبار أن تقارير الاستدامة هي مركز إفصاحات استدامة ومسؤولية معظم الشركات، لذا فان عملية تطوير مخطط لها لهذه التقارير يعد أمرا بالغ الأهمية.

(www.deloitte.com/ca/sustainability-disclosure)

والشكل رقم (7) يوضح خمس خطوات تساعد الشركات على اصدار تقارير استدامة فعالة:



شكل رقم (7) خطوات اعداد تقرير استدامة فعال

وفيما يلي توضيح لهذه الخطوات وكما موضح أدناه :

(خ1) بدء المشروع واستراتيجية التقرير: Project Initiation and Reporting Strategy

إنشاء العوامل المتغيرة (الهدف، الفرص، الجمهور، والقضايا المادية) والمقدم لها التقرير.

(خ2) التقرير عن التنمية من خلال قصص مصورة: Report Storyboard Development

وضع مخطط رفيع المستوى الذي يغطي الشكل، والمظهر، والمحتوى الأولي للتقرير.

(خ3) تجميع البيانات وكتابة التقرير: Data collection and Report Writing

جمع البيانات والتحقق من صحتها من قبل المنظمة نفسها وصياغة المحتوى الأولي للتقرير.

(خ4) اعداد التقرير ذاتيا أو الاستعانة بجهات خارجية: Editing and Buy-in

تنفيذ عملية مراجعة بالاستعانة بأصحاب البيانات، والمديرين التنفيذيين، وأصحاب المصالح الرئيسيين.

(خ5) الاعداد النهائي واصدار التقرير: Layout and Production

التصميم، الترجمة (إذا لزم الأمر)، ونشر التقرير النهائي عن طريق شبكة الإنترنت، pdf (ملف قابل للنقل)، و / أو نسخة ورقية.

وحسب (مطر والسويطي، 2012)، فانه ومع ان الارشادات التي قدمتها المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI شملت مجموعة من المبادىء المناسبة لاعداد تقرير الاستدامة، وكذلك مجموعة من المؤشرات التي تستخدم في تقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للشركة، الا انها لم تقدم الأسس المناسبة لقياس جانب هام من المعلومات التي يتوجب عرضها في التقرير، وهي الأسس اللازمة لقياس التكلفة والمنافع الاجتماعية للشركة ذات الصلة بأنشطتها التشغيلية، اي قيمة العوائد والمنافع التي تتحقق للمجتمع والبيئة المحيطة بالشركة والنفقات التي تتحملها الشركة في مكافحة البطالة، وتدريب الموظفين، والتبرعات والهبات المقدمة للجمعيات الخيرية وغيرها من العوائد. وتقابل تلك المنافع المُحقَقَة للمجتمع والبيئة مع الاعباء والتكاليف التي يتحملها المجتمع والبيئة بسبب الاثار الاثار الاجتماعية والبيئية التي تنشأ عن ممارسة الشركة لأنشطتها من تلوث ومضار صحية وبيئية وغيرها. وتعد مسألة قياس التكلفة والمنافع الاجتماعية على صعوبتها امرا ضروريا من اجل تحديد الرقم الحقيقي لارباح الشركة، وما يعرف بصافي القيمة المضافة لانشطتها التشغيلية وفقا لمفهوم محاسبة الاستدامة. وبالرغم من ان

اجراء هذا القياس عملية صعبة ويعتبرها البعض بمثابة خروج عن المبادىء المحاسبية التقليدية المتعارف عليها، الا ان ذلك لم يمنع بعض الدول من قبول هذا التحدي وبُذلت محاولات جادة في هذا المجال في هولندا، والولايات المتحدة الامريكية، والمملكة المتحدة ونيوزلندا.

وفي سياق ما تقدم ومن اجل الاستجابة للتحديات المطروحة لمعالجة مشاكل القياس المصاحبة لتطبيق محاسبة الاستدامة، فانه ينبغي الاستمرار في محاولات وضع المعالم الرئيسة لاطار مفاهيمي خاص بهذا النوع من المحاسبة بما في ذلك تطوير القواعد المناسبة لاعداد التقارير التي تصدر عن هذا النظام، وذلك اما بوضع قواعد غير تلك التي تحكم اعداد التقارير المالية التقليدية، أو باضافة قواعد جديدة لتلك المطبقة في اعداد تلك التقارير. وفي مقدمة المسائل التي يجب اخضاعها لاعادة النظر في سياق تحديد معالم الاطار المفاهيمية المستهدف، يمكن ادارج ما يلي:

1- احلال مفهوم الوحدة المجتمعية (Social Entity) بدلا من مفهوم الوحدة المحاسبية (Accounting Entity) المستخدم في النظام التقليدي للمحاسبة المالية. وبناء على هذا الاحلال سيكون المستخدم المستهدف لتقرير الاستدامة يتمثل في جميع الفئات من أصحاب المصالح بدلا من حصره فقط في فئة الملاك.

2- امتداد افاق التطوير المستهدف لتشمل القواعد والمفاهيم المطبقة في النظام المحاسبي التقليدي في مجالات الاعتراف والقياس (Recognition and Measurement). فالمصروفات مثلا تعرف في النظام المحاسبي التقليدي وفق مفهوم يستبعد الاعتراف بالاثار الاجتماعية والبيئية لنشاط الشركة، ذلك لان المصروف يعرف حسب الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية بانه "اي نقص يحدث في المنافع الاقتصادية التي تحققها المنشأة خلال الفترة المالية، والذي يتمثل اما في شكل تدفقات نقدية خارجة أو نقص في

قيم الاصول، أو زيادة في قيم المطلوبات تحدث خلال الفترة المالية، وذلك فيما عدا تلك التي تنشأ عن توزيعات ارباح على المساهمين، أو عن تخفبض لرأس مال الملاك".

وهذا التعريف على صلة وثيقة بتعريف الاصول Assets التي يفترض ان تكون خاضعة لسيطرة الشركة او رقابتها المباشرة، وهو ما لا ينطبق على الموارد الاجتماعية او المرافق العامة التي قد تستخدمها الشركة في ممارسة انشطتها التشغيلية وذلك اما لان كثير منها يترتب عليه تدفقات نقدية خارجة او لانه ملكية عامة لا تخضع لسيطرة الشركة، وبذلك لا يمكن اعتبار ما يستفيد منها بمثابة مصروف بالمفهوم المحاسبي التقليدي للمصروف.

3- ان مفهوم الربح المحاسبي بمضمونه التقليدي القائم على مبدأ مقابلة الايرادات المحققة بالمصروفات المستنفذة (Matching Principle) يعد قاصرا على تقييم اداء الشركة وفقا لمفهوم الاستدامة، لانه يهمل النفقات والمنافع الاجتماعية والبيئية المرتبطة بالنشاط التشغيلي، ولا يعطي مؤشرا موضوعيا لتقييم الاداء مما يوجب الاستعاضة عن المدخل التقليدي لقياس الاداء وفقا لـــ(Lohman, 2009) بتبني مدخل جديد يأخذ في الاعتبار المنافع والتكاليف الاجتماعية، يُعرف بـــ: (Full-Cost Approach to Profit Calculation) وهذا المدخل المطور لقياس الربح هو اقرب ما يكون الى تبني مفهوم الربح الاقتصادي، بدلا من مفهوم الربح المحاسبي، وبما يفضي الى تبني مفهوم صافي القيمة الاقتصادية المضافة للشركة للتعبير عن ادائها الحقيقي لجميع اصحاب المصالح بدلا من التعبير عن صافي الربح المحقق للملاك.

4- ان الافصاح عن المعلومات في التقارير المالية الصادرة عن النظام المحاسبي التقليدي يتم عادة في نطاق مفهوم الاهمية النسبية (Materiality) والذي يطلب من الشركة

المصدرة للتقرير عدم الافصاح الا عن البنود التي يمكن تمثيلها في صورة كمية والاسترشاد بمؤشرات ذات طابع كمي كالتغير الحادث في قيمة البند منسوبا الى قيمة بند آخر. ومفهوم الاهمية النسبية بنطاقه الضيق يصعب تطبيقه في تقدير الاهمية النسبية للاثار الاجتماعية والبيئية للشركة التي سيتم الافصاح عنها في تقرير الاستدامة، مما يتطلب تطوير هذا المفهوم وبشكل يتجاوز قيد القياس الكمي للمؤشرات التقليدية المطبقة في تقييم الاهمية النسبية بالاسترشاد بمفهوم المخاطر المصاحبة للاثار الاجتماعية والبيئية المرتبطة بانشطة الشركة. (Unerman & O'Dwyer, 2010)

5- بموازاة التطوير الذي فرضته محاسبة الاستدامة على المنهجية التقليدية للابلاغ المالي، كان لابد من ان يترافق ذلك مع تطوير المنهجية التقليدية المتبعة في الممارسة المهنية لعملية التدقيق التي تقوم على نظرية الملاك، وبما يؤدي الى اتباع منهجية جديدة في التدقيق الخارجي تقوم على نظرية اصحاب المصالح، وقد اثمر هذا التطوير عن نشوء ما يُعرف بالتدقيق الاجتماعي (Social Audit) الذي احدث تغييرا في بعض المفاهيم والمبادىء والفروض التي طالما حكمت عملية التدقيق التقليدية، مثل نطاق كل من تقرير التدقيق ومسؤولية المدقق، وأنواع الادلة والقرائن، ومفهوم الأهمية النسبية، ثم بعد ذلك توسيع الافق الزمني لفرض الاستمرارية (Going Concern) وصولا الى توسيع محتوى تقرير المدقق، بما في ذلك الرأي الذي يبديه المدقق حول مدى تنفيذ الشركة لالتزاماتها الاجتماعية والبيئية خلال الفترة المالية.

6-5 وسائل تعزيز عنصر الافصاح في تقارير الاستدامة

تقارير الاستدامة الفعالة هي التقارير التي يتفهمها القارئ من خلال وضوح ومصداقية افصاحاتها. ويتحقق ذلك عن طريق إيصال معلومات مختصرة ومتسقة ضمن التقرير حول القضايا والامور المشتركة بين منظمة الاعمال وأصحاب المصالح. (Stoch & Wang, 2011).

ويمكن القول بان تقارير الاستدامة الفعالة هي التي تعبر عن اداء الشركة بمحاوره الثلاثة الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي، وماذا تفعل لمخاطبة أصحاب المصالح، وتصف أيضا أهداف الشركة في المستقبل وكيف تخطط لتحقيقها. (MacLean & Rebernak, 2007)

ومن المهم لهيكلة وتنظيم تقارير الاستدامة للشركات، ان تكون على نحو شامل، ويشمل نطاق التغطية لمختلف أصحاب المصالح والقضايا ذات الصلة. كما يجب أن تعكس تقارير الاستدامة التنوع الذي يتميز به أصحاب المصالح للشركة. (Vurro & Perrini,2011) وبالتالي، فمن المهم استخدام العديد من قنوات الاتصال المختلفة إلى جانب تقرير سنوي واحد فقط من أجل تطوير استراتيجيات اتصالات شاملة لمسؤولية الشركات والتي تعزز الثقة والقيمة للشركة ضمن مختلف مجموعات أصحاب المصالح. (KPMG, 2011)

ومن ناحية اخرى، فعلى تقارير الاستدامة الفعالة ان تشكل حلقة وصل بين ادارة الشركة وأصحاب المصالح، لذا يجب ان يكون انعكاساً لاستراتيجية الشركة الموجهة نحو انجازاتها المجتمعية المستهدفة لقياس الاداء البيئي، والاجتماعي، والحكومي. (MacLean & Rebernak,2007)

تتوزع إفصاحات الشركات اليوم والخاصة بتقارير مسؤولياتها ما بين التقارير السنوية والنماذج الحكومية عبر صفحات الانترنت، ويُلاحظ ان أصحاب المصالح او الاشخاص او الجهات المهتمة عندما تفكر بعقد صفقات، أو العمل مع، أو الاستثمار، فانها تستخدم تلك الافصاحات المشار اليها في هذه الفقرة. ووفقا لذلك، يُعد الافصاح عن المعلومات في وقتها المناسب والتي تحمل قيمة عالية وتحاكي قضايا ذات أثر ومعنى، هي من ضروريات الاعمال. واستجابة لهذه التوقعات، فان العديد من الشركات تقوم باعداد تقارير استدامة أو تقارير المسؤولية، باعتبارها القناة الرئيسة لإفصاحات الاستدامة. لكن عدداً قليلاً منها تقوم باصدار التقارير المتكاملة التي تجمع بين كل من معلومات الاستدامة والمعلومات المالية، والتي تدعمها استراتيجية متكاملة لتحقيق الاستدامة والاستراتيجية المؤسسية. مع العلم ان عملية الافصاح عن تفاصيل أنشطة الاستدامة التي تمارسها الشركة يمكن أن يؤدي الى تقرير مطول ويستغرق وقتا طويلا لاصداره ويصعب تفسيره. لذا لابد من مراعاة مبدأ الأهمية النسبية Materiality من أجل تحديد الأنشطة التي يتوجب الافصاح عنها في التقرير.

(www.deloitte.com/ca/sustainability-disclosure)

كما ينبغي النظر إلى التقارير كأداة إدارية بدلا من كونها أداة اتصال فقط، لذا يجب التركيز على كيفية مساعدة المعلومات التي تم جمعها الشركة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وكذلك الاهداف الاستراتيجية لكل من الاداء البيئي، والمجتمعي، والحكومي (ESG). وإن عملية إعداد تقارير الاستدامة على أساس استراتيجي يمكن أن تساعد الشركة على تحديد ووضع أولويات القضايا والأهداف المناسبة، بدعم من المقاييس التي من شأنها تمكين الشركة من متابعة وتحسين الأداء. (MacLean & Rebernak,2007)

وهناك ثلاثة وسائل رئيسة تساهم في تعزيز الافصاح عن معلومات تقرير الاستدامة وهي: (Stoch & Wang, 2011)

1 - **إشراك أصحاب المصالح (Stakeholder Engagement)**: ان عملية اتخاذ الاجراء الرسمي لإشراك أصحاب المصالح الرئيسيين يوفر البصيرة الحاسمة في القضايا والمعلومات (مثل مقاييس الأداء) التي يرونها مهمة، وبالتالي يكون من الضروري الافصاح عنها في التقرير.

2 - **أطر العمل المعترف بها (Recognize Frameworks)**: ان البحث عن ارشادات توجيهية وأُطر عملية حول تقارير الاستدامة ذات الصلة بطبيعة نشاط المنظمة، غالبا ما ينمو ويتطور من خلال التشاور مع اصحاب المصالح المتعددين ما يوفر وجهة نظر قائمة على ما يجب ان تفصح عنه منظمات الاعمال في تقاريرها.

3 - **القياس او المقارنة المعيارية (Benchmarking)**: ان معرفة اي منظمة اعمال عما تفصح عنه المنظمات المنافسة او الرائدة من معلومات ضمن تقاريرها، يساعدها على افصاح يضمن نجاح تقريرها الخاص بها، سواء من وجهة نظر صناعية أو من منظور كبرى منظمات الاستدامة.

من خلال هذه الإجراءات، يمكن تطوير استراتيجية افصاحات واضحة والتي تدعم أهداف الاستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كل ما تحاول تقارير الاستدامة توصيله من مواضيع ورسائل سرعان ما تصبح واضحة.

من جهة اخرى يوصي (Hausman,2008) باستخدام الصور والقصص لتعزيز الافصاح عن المعلومات في تقرير الاستدامة، كما يؤكد على ضرورة التعبير ما أمكن عن الانجازات المحققة فيه في شكل أرقام وذلك بالاضافة الى مؤشرات كمية توضح الاتجاهات Trends المتوقعة للانجازات المستقبلية.

كما تجدر الاشارة الى أن استخدام مؤشرات الأداء الرئيسة (Key Performance Indicators KPIs) في التقرير عن مسؤولية الشركات يمكن أن تساعد في صنع القرار وتحسين أداء الاستدامة. كما أن مؤشرات الأداء الرئيسة يجب أن تستخدم ليس فقط لتتبع الأداء في الماضي، ولكن أيضا كوسيلة لتقييم المخاطر، ووضع خطط، وتحديد المكافآت على أساس الأداء. و يعتبر التشاور والمشاركة المنتظمة مع أصحاب المصالح الرئيسيين مهمة جدا في تطوير مؤشرات الاداء الرئيسة (KPI)، وبدون، فانه من غير المرجح أن تكون التقارير كاملة بشأن الآثار المادية لمجموعات أصحاب المصالح الأساسيين. (Adams & Frost,2008) ومن المهم أيضا أن يتم إجراء فحص لافصاحات الاستدامة الواردة في التقرير لضمان مواءمة الرسالة.

وينبغي الافصاح في تقارير المسؤولية او الاستدامة عن الخطط المستقبلية للشركة، والتقارير الحالية تسلط الضوء على اداء الشركة في الماضي على فرض ان ادارة مسؤولية الشركة تشير الى اهداف واضحة والتقرير حول ما اذا كانت عملية تحقيق الاهداف بحاجة الى تحسين وتطوير. (PwC,2011)

ويوضح أدناه الجدول رقم (9) الاخطاء الشائعة عن اعداد تقرير استدامة والواجب تجنبها لتتمكن منظمات الاعمال من النجاح في اصدار تقرير استدامة فعال. (Stoch & Wang, 2011)

جدول رقم (9)

الاخطاء الشائعة عند اعداد تقرير الاستدامة

ت	عنوان الخطأ	شرح الخطأ
1-	التقرير لأسباب خاطئة	- تضمين التقرير معلومات لا لزوم لها ولكن من أجل المنافسة فقط.
2-	التركيز على التقرير وليس على الاجراء.	- الاعتقاد بان التقرير هو الهدف النهائي دون الادراك بأن التقارير يمكن أن تقود الى تحسينات داخلية، بما في ذلك سعة المبنى. - محاولة للتمكن من جمع البيانات وإعداد التقارير دون الاستعانة بجهات خارجية.
3-	غياب الدقة والضوابط في عملية جمع البيانات.	- سير اجراءات جمع البيانات بدون اي عملية توثيق مناسبة او تدقيق للتأكد من صحتها. - نُظم غير فعالة وغير كافية لادارة عملية اعداد واصدار التقارير بالاضافة الى الافتقار الى الادوات اللازمة لدعم هذه العملية.
4-	محاولة إرضاء عدد كبير جدا من الجماهير.	- مخاطبة الكثير من أصحاب المصالح دون التركيز على المخاوف المادية. - التناقضات مع الإفصاحات المعلن عنها بسبب عشوائية محتوى التقرير.
5-	الانسياق الغير واقعي نحو مسميات بيئية للحصول على سمعة جيدة.	-التقرير عن المعلومات من جانب واحد فقط بدلا من تحقيق تقرير متوازن. - إخفاء المعلومات، أو الافتقار إلى الشفافية، فيما يخص المحتوى المُعلن عنه في التقرير.

ثانيا: الدراسات السابقة :

1- الدراسات العربية السابقة :

-دراسة الشرايري، والمومني (2006) ، بعنوان: "مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الإجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها"

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى قيام الشركات الصناعية الأردنية بالمشاركة في النشاطات الإجتماعية والمحافظة على البيئة، وكذلك إظهار أثر تلك النشاطات على التنمية الإقتصادية في الأردن وتقليل الأعباء الحكومية، وإظهار دور الإفصاح المحاسبي عن النشاطات الإجتماعية التي تقدمها الشركات.

ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الشركات الصناعية الأردنية تقوم بالإفصاح عن النشاطات الإجتماعية حيث جاءت إجابات مديري الشركات أكبر من المتوسط الفرضي وخاصة فيما يتعلق بمقدار التناقص في العمالة الأجنبية.

ومن التوصيات التي قدمتها الدراسة تخصيص نسبة من الأرباح ضمن الاحتياطيات للإلتزام بالنشاطات البيئية والإجتماعية، واستخدام نماذج معينة لتوضيح عناصر النشاطات الإجتماعية حسب أهميتها للإفصاح عنها وتضمينها في الحساب الإجتماعي.

-دراسة الصفار (2006) ، المحاسبة عن البيئة المستدامة.

هدف البحث والذي تم اجراءه في الاردن إلى دراسة المفاهيم المحاسبية للإلتزامات البيئية في المحاسبة بالإضافة إلى إلقاء الضوء على أهمية مستقبل محاسبة البيئة المستدامة.

وركز البحث على العناصر التالية : المفاهيم المحاسبية للإلتزامات البيئية، ومفهوم وتعريف محاسبة البيئة المستدامة، وطبيعة المعلومات للمحاسبة البيئية المستدامة، والإستخدامات والمنافع للمحاسبة البيئية، والتحديات التي تواجه محاسبة البيئة المستدامة.

ومن أهم ما توصل اليه البحث هو تزايد أهمية المحاسبة البيئية التي ستتحقق نتيجة التركيز البيئي على مبادرات الإدارة الداخلية ورغبات الجهات الخارجية، بالإضافة إلى الإهتمام المتزايد بتوفير معلومات المحاسبة البيئية للأيفاء بمتطلبات التقرير الخارجي.

كما توصل البحث إلى ان محاسبة البيئة المستدامة ليست اداة لإدارة البيئة وإنما تمثل مجموعة من المباديء والطرق توفر البيانات الاساسية إلى تؤدي إلى نجاح نشاط إدارة البيئة.

- دراسة أبو سمرة، حامد (2009)، معوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية (من وجهة نظر مدققي الحسابات وادارات الشركات).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية التشريعات، وثقافة الشركات المساهمة العامة ، واهتمام الجمعيات المهنية الفلسطينية، والتكاليف المترتبة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية) في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات ، كما هدفت إلى دراسة محتوى التقارير المالية الصادرة عن تلك الشركات ، وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف في واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية . وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة المحتوى والنسب المئوية والمتوسط الحسابي واختبار الإشارة واختبار مان – وتني واختبار كروسكال– وآلاس للوصول إلى النتائج.

ومن أهم نتائج الدراسة وجود نواة صلبة فاعلة يمكن أن تكون رافعة لسوق فلسطين للأوراق المالية في هذا المجال، على الرغم من أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كان متواضعاً وضعيفاً في غالبية التقارير المالية، ويكاد يكون معدوماً في بعض الشركات التي لها أثر مباشر على المجتمع والبيئة. وأن هناك معوقات تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة تمثلت في ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وضعف ثقافة الشركات المساهمة العامة بالقضايا الاجتماعية والبيئية وضعف الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الجمعيات المهنية الفلسطينية ، وزيادة التكاليف المترتبة على الإفصاح الاجتماعي ، وتمثل ذلك بشكل رئيس في ضعف رقابة أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية في المجال الاجتماعي والبيئي، وضعف دور الإعلام في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، وعدم طلب معلومات ذات دلالات اجتماعية من قبل أصحاب المصالح في الشركات المساهمة العامة، وعدم قيام الجمعيات المهنية الفلسطينية بفعاليات تعزز من وعي وممارسة المحاسبين والمدققين في مجال المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وعدم وجود حوافز حكومية كافية لتبني سياسات اجتماعية وبيئية مرغوبة لدى الشركات المساهمة.

ومن أهم توصيات الدراسة : أن يهتم سوق فلسطين للأوراق المالية بالإفصاح عن معلومات ذات دلالات اجتماعية ، ويستخدمها في تقييم اداء الشركات المساهمة العامة ، وضرورة قيام الهيئات الرسمية والمنظمات غير الربحية بتطوير مؤشر خاص بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها أسوةً بالعديد من الدول المتقدمة ، وتعزيز ثقافة وممارسة الشركات المساهمة العامة لمسؤوليتها الاجتماعية، وتفعيل دور الجمعيات المهنية الفلسطينية في هذا المجال.

- دراسة مطر والسويطي (2012)، محاسبة الإستدامة : الإطار المفاهيمي وتطبيقاته في الممارسة المهنية.

هدفت هذه الدراسة التي أُجريت في الاردن إلى إلقاء الضوء على الإطار المفاهيمي لتقارير الإستدامة وتطبيقاته والذي يستند بدوره على ثلاث نظريات اساسية، وهي نظرية المشروعية، ونظرية أصحاب المصالح ونظرية المؤسسة.

كما اشارت هذه الدراسة إلى الإهتمام العالمي بتقارير الإستدامة، بالإضافة إلى ان عملية إعداد تقارير الإستدامة تمر بثلاث مراحل وهي:

1. **المرحلة الأولى :** والتي توضح لماذا (Why) تعد الشركة تقرير الاستدامة، وما هو الحافز الذي يدفعها لاصداره.
2. **المرحلة الثانية :** تحدد فيها الشركة لمن يوجه (To Whom) هذا التقرير، ومن هي الفئات المستهدفة التي يمكن ان تستخدم المعلومات التي سيتضمنها التقرير.
3. **المرحلة الثالثة:** وفيها تحدد الشركة ماذا (What) سيتضمن التقرير وما طبيعة المعلومات التي سيتم عرضها فيه.

وتوصلت الدراسة إلى أهمية الإستمرار في محاولات وضع المعالم الرئيسة للإطار المفاهيمي لمحاسبة الإستدامة بما في ذلك تطوير القواعد المناسبة لإعداد تقارير الإستدامة ، وذلك اما بوضع قواعد جديدة تحكم إعداد التقارير المالية التقليدية، أو بإضافة قواعد جديدة لتلك المطبقة في إعداد تلك التقارير. مما يتطلب إعادة النظر في بعض المفاهيم التي تحكم إعداد التقارير المالية التقليدية مثل مفهوم الوحدة المحاسبية، وقواعد القياس والاعتراف المحاسبي، ومفهوم الربح المحاسبي.

- دراسة (العرموطي، 2013) أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصّناعية المساهمة العامة الأردنّية المدرجة في بورصة عمّان

هدفت هذه الدراسة التي أُجريت في الاردن إلى التعرف على أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصّناعية المساهمة العامة الأردنّية المدرجة في بورصة عمّان، حيث قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على جميع هذه الشركات والبالغ عددها (84). أما أفراد عينة الدراسة فتكونت من (280) مستجيباً من المديرين والمحاسبين والمدققين والعاملين في هذه الشركات.

وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية لعناصر محاسبة الاستدامة (العناصر البيئية، العناصر الاجتماعية، العناصر الاقتصادية) على تقارير الابلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين والمدققين والعاملين في اقسام المحاسبة.

وقد أوصت الدراسة بإيلاء العناصر البيئية الأهمية التي يستحقها كونها تؤثر على تقارير الابلاغ المالي وضرورة الإلتزام بالجوانب المتعلقة بمبادرات ومتطلبات المسؤولية الاجتماعية بهدف التأكد من قدرتها على الوفاء بتلك المتطلبات، وذلك لتأثيرها الواضح على تقارير الابلاغ المالي، كذلك مراعاة مدى التقيد والالتزام بالعناصر الاقتصادية مع ضرورة دراسة وتطوير هذه العناصر كونها تؤثر على تقارير الابلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

-دراسة عبدالمنعم والعجلوني (2013)، تقارير الاستدامة: التجسيد الحقيقي للحاكمية المؤسسية في الشركات. (دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الاردنيين).

هدفت هذه الدراسة والتي أُجريت في الاردن إلى التعرف على مفهوم تقارير الاستدامة واثر الابلاغ عنها بالنسبة للشركات وكيفية تجسيد تقارير الاستدامة لمفهوم الحاكمية في الشركات، كما هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم واهمية حاكمية الشركات ومجالاتها وأثر الحاكمية المؤسسية في التنمية المستدامة في المجتمعات المطبقة لها.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من مدققي الحسابات من ذوي الخبرة في مجال العمل المحاسبي والتدقيق، حيث بلغت عينة الدراسة (120) مكتب لتدقيق الحسابات.

وتوصلت الدراسة الى ان تقارير الاستدامة تعتبر التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسية من حيث جلب الاستقرار الى الاسواق التي تعمل من ضمنها الشركات. كما توصلت الى ان التقارير المالية الحالية للشركات بمختلف انواعها ليست مبنية على اساس الاستدامة ومن الضروري ان تستوعب مهنة المحاسبة والتدقيق مفهوم محاسبة الاستدامة واثارها على المجتمع من أجل انتاج ابلاغ مالي واف يستفيد منه اصحاب المصالح جميعا في الشركات.

وقد اوصت الدراسة بضرورة ان يساهم مفهوم الاستدامة وتقاريرها وبشكل تدريجي في اعادة تشكيل منهج وطرق الحاكمية المؤسسية للشركات.

2- الدراسات الاجنبية السابقة

- دراسة (Kolk، 2004) بعنوان: **A Decade of Sustainability Reporting Developments and Significance.**

هدفت هذه الدراسة التي اجريت في هولندا إلى معرفة الإتجاهات العالمية في إصدار تقارير الإستدامة في العقد الماضي إستنادا إلى دراسات استقصائية أجريت منذ أول التسعينات ومدى إدراج القضايا البيئية والمجتمعية في تقارير الإستدامة مع التركيز على الجوانب الإقتصادية والمالية.

وبينت هذه الدراسة أهم التطورات التي حدثت على تقارير الإستدامة مثل أدوات قياس الأداء والاساليب التحليلية بالإضافة إلى إدخال مفهوم جديد في تقارير الإستدامة وهو "الاحتمال متوقع التنفيذ".

وكانت عينة الدراسة مكونة من 11 دولة وتغطي الفترة من (1993 – 2002).

وتوصلت الدراسة إلى ان هناك زيادة واضحة في تبني تقارير الإستدامة في هذه الدول حيث تبين انه أرتفعت النسبة من 12% عام 1993 إلى 17% عام 1996 ومن ثم 24% في العام 1999 لتصل في عام 2002 إلى 28%.

وكان من أبرز القطاعات التي تبنت تقارير الإستدامة هي البنوك، شركات التأمين، والشركات الصناعية.

- دراسة (Hamnen, and Lorentzon, 2009) بعنوان Framework for a Sustainability Report

هدفت هذه الدراسة التي اجريت في السويد إلى إنشاء إطار عام لإعداد تقارير الإستدامة بالإضافة إلى محتوياته والجهات التي توجه لها هذه التقارير.

وعرضت هذه الدراسة الإرشادات والمعلومات الهامة المطلوبة لإعداد التقارير وكيف يمكن عرضها ونشرها.

كما أكدت على أهمية تطوير وعرض المفاهيم الخاصة بتقارير الإستدامة لتجعل منها قابلة للقراءة من قبل الجميع بغض النظر عن مستوياتهم التعليمية وخلفياتهم الثقافية.

استخدمت الدراسة الاسلوب الوصفي في دراسة مجموعة تقارير إستدامة تم نشرها من قبل قطاعات مختلفة في مجموعة دول أوروبية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ان يكون الهدف من إعداد التقرير محدداً، وكذلك المعلومات التي يجب أن يضمها، بالإضافة إلى إسلوب تجميع تلك المعلومات لدى عرضها في التقرير.

- دراسة (Kaur, and Lodhia, 2010) بعنوان The State Of Disclosures On Stakeholder Engagement In Sustainability Reporting In Australian Local Councils

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل إلى أي مستوى يمكن لأصحاب المصالح أن يهتموا بتفاصيل تقارير الإستدامة في المجالس المحلية في استراليا.

استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي ، حيث تمثلت عينة الدراسة في 558 مجلساً محلياً في استراليا للاعوام 2009 – 2010 . وكانت هناك مشاركة واسعة من أصحاب المصالح في الشركات من أجل تقييم أيضاحات وعناصر تقارير الإستدامة .

وكان من أبرز ما توصلت اليه الدراسة هو ان الحكومة هي أكثر الجهات التي تلعب دوراً هاما في تعريف الناس وأصحاب المصالح على أهمية الإستدامة وان معرفة أصحاب المصالح واقناعهم بأهمية تقارير الإستدامة يزيد بشكل واضح من الإفصاح الذي توفره هذه التقارير.

–دراسة (Dumay; etal, 2010) بعنوان GRI Sustainability Reporting Guidelines for Public and Third Sector Organization

هدفت هذه الدراسة التي اجريت في استراليا إلى توضيح الإطار العام في إعداد تقارير الإستدامة حسب المبادرة الدولية لإعداد التقارير وامكانية تطبيقها على القطاع العام والقطاعات الأخرى، وتبين من خلال هذه الدراسة أن هذا الإطار العام هو مدخل إداري أكثر منه بيئي أو يمثل العدالة البيئية وهذا يعني انه مساهمته في الإستدامة ضئيلة، خاصة وان القطاع العام والقطاع شبه الحكومي لم يهتم في تطبيق تقارير الإستدامة كما هو القطاع الخاص.

وتوصلت هذه الدراسة إلى انه هناك فرصة للمبادرة الدولية لإعداد التقارير من أجل تطوير خطوط رئيسية أكثر فاعلية يمكن تطبيقها على القطاعات الحكومية وشبه الحكومية.

- دراسة (Williams; etal, 2010) بعنوان The Role Of Accountants In Sustainability Reporting – A Local Government Study

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المحاسبين في مجال إعداد تقارير الإستدامة من وجهة نظر السلطات المحلية في استراليا ، وكان المستجيبين للدراسة 190 مديرا ماليا في المجالس المحلية الاسترالية ممن يستخدم محاسبين لإعداد تقارير الإستدامة لهذه المجالس، كي تساهم السلطات المحلية في تعزيز دور المحاسبين في إعداد هذه التقارير.

وقدمت الدراسة دليلا على أهمية الدور الذي يلعبه المحاسب في مجال تقارير الإستدامة لدى السلطات المحلية في الحكومة الاسترالية. كما كشفت عن الحاجة إلى مزيد من الاعتراف بالدور الذي يمكن أن يقوم به المحاسبون في هذا المجال. إذ كان من نتائج الدراسة ، أن إسهام المحاسبين في إعداد تقارير الإستدامة يصل إلى 63.3% من اجمالي تلك التقارير، وخلصت أيضا إلى أنه من أجل أن يكون المحاسب قادراً على إعداد تقارير إستدامة أكثر دقة ومصداقية يجب على السلطة المحلية أو الشركة ان تعمل على أن يكون المحاسب متفرغاً لذلك وأن يكون هناك أموراً مالية ملقاه على عاتقه، بالاضافه إلى دوره في إعداد تقارير الإستدامة .

- دراسة (Manetti, 2011) بعنوان The Quality Of Stakeholder Engagement In Sustainability Reporting: Empirical Evidence And Critical Points

هدفت الدراسة التي اجريت في ايطاليا إلى التحقق من نوعية اشراك أصحاب المصالح في مجال إعداد تقرير الإستدامة وتضمنت تحليل دورهم في هذا المجال وفقا لمبدأ إن رأي أصحاب المصالح يعتبر خطوة اساسية من عملية التقرير بسبب دورهم في تحديد عنصري

الأهمية النسبية والملاءمة للمعلومات المقدمة. كما تضمنت الدراسة تحليلاً نوعياً لعينة من تقارير الإستدامة .

وتوصلت الدراسة إلى ان ما يطبق في الواقع في أغلبية الحالات هو نهج إشراك المساهمين فقط بدلاً من نهج أصحاب المصالح.

وفي ضوء ذلك تبقى هناك تساؤلات مستقبلية حول ما إذا كان نهج إشراك أصحاب المصالح سينتقل من كونه وسيلة بسيطة للتشاور والتأثير على أصحاب المصالح إلى إعتباره أداة فاعلة لاشراكهم (أصحاب المصالح) في عملية إتخاذ القرارات الاستراتيجية في الشركة .

- دراسة (Ioannou, and Serafeim, 2011) بعنوان The Consequences of Mandatory Corporate Sustainability Reporting

هدفت هذه الدراسة التي اجريت في الولايات المتحدة الامريكية إلى معرفة تأثير إلزام منظمات الأعمال بإعداد تقارير الإستدامة وتسليط الضوء على دور هذه التقارير في عدة جوانب من الحياة الإجتماعية على مستوى الدولة ومستوى الشركات.

وشملت عينة الدراسة 58 دولة حيث تم دراسة دور تبني قانون سيارات الشحن واثره على البيئة والمجتمع.

وخلصت الدراسة إلى ان القوانين والتحذيرات يتم الإلتزام فيها من قبل المجتمع في الدول التي يوجد فيها صرامة في تطبيق القانون والأنظمة. وبأن القوانين ذات الطابع العام لها تأثير اقل من القوانين ذات السمة التفصيلية، كما ان الشركات التي تتبنى تقارير الإستدامة تلتزم بالقوانين والأنظمة الخاصة بالبيئة والمجتمع أكثر من الشركات الأخرى.

- **دراسة (Brandt, 2011) بعنوان Sustainability Reporting in the Electric Utility Sector**

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من إستخدام مزايا المؤشرات الواردة في تقارير الإستدامة للحد من المخاطر في قطاع شركات الكهرباء (مثل مؤشر العوازل / حافظ الحرارة). واقتصرت عينة الدراسة على شركة (اداهو للطاقة الكهربائية) في الولايات المتحدة الأمريكية وهي من أكبر شركات الطاقة في أمريكا.

وخلصت الدراسة إلى ان بعض المؤشرات الواردة في تقارير الإستدامة تؤدي إلى فهم اكبر للمسؤولية الإجتماعية وبالتالي إلى الحد من المخاطر التي تؤثر على البيئة والمجتمع. كما ان نوعية المعلومات التي تعرض في تقرير الإستدامة والأيضاحات المحتواة فيه تحقق نتائج هامة في خدمة المجتمع والبيئة.

- **دراسة (Bartlett, 2012) بعنوان The Effect Of Corporate Sustainability Reporting On Firm Value**

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على أهمية تقارير الإستدامة وتأثيرها على قيمة الشركة لما تحتويه هذه التقارير من معلومات نوعية ومهمة .

وقد استخدمت نظاما للمعايرة خاص بالإستدامة لبحث اثار تقارير الإستدامة على قيمة الشركة وأختصت الدراسة بالإهتمام بهذا الموضوع في ظل الازمة الإقتصادية العالمية واثرها على الشركات في حال حدوث أي تغير يحدث سنة بعد سنة إستناداً إلى إختلافات الاقتصاد الكلي .

وتوصلت الدراسة إلى ان تقارير الإستدامة لم تزد فقط من قيمة الشركة وانما قللت أيضا من تأثير الازمة الإقتصادية على وضع الشركة المالي، كما توصلت إلى انه يمكن إستخدام

تقارير الإستدامة كأداة عمل يمكن الاستفادة منها في أوقات الركود الإقتصادي وخاصة ان هذا النوع من التقارير سيصبح أكثر انتشارا في المستقبل.

3- مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة أهمية موضوع محاسبة الإستدامة ومدى تاثيرها على البيئة ككل سواء كانت البيئة الخارجية لمنظمات الأعمال أو البيئة الداخلية لها، كما أشارت إلى أهمية تقارير الإستدامة والإطار المفاهيمي الخاص بها ومدى أهميته وتطبيقاته، وتمت الإشارة فيها إلى مدى إشراك أصحاب المصالح في تقارير الإستدامة ونوعية هذا الإشراك وتأثيره، بالإضافة إلى القيمة والسمعة التي تكتسبها الشركة عند إصدارها تقارير الإستدامة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، انها تركز على البيئة المحلية فتسعى إلى استكشاف مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بكافة قطاعاتها بإصدار تقارير الإستدامة خاصة التقارير المستقلة عن التقارير المالية السنوية كما تسعى أيضاً إلى تطوير أنموذج مناسب لتقرير الإستدامة يتماشى مع امكانات واحتياجات الشركات المساهمة العامة الأردنية كي يوصى به لأن يكون مرشداً لتلك الشركات والذي سيؤثر أيجابا على الشركات من جهة وعلى الاقتصاد والبيئة والمجتمع من جهة أخرى. وعلى سبيل المثال فقد اختلفت هذه الدراسة عن دراسة (مطر والسويطي، 2012) بان الاخيرة كانت بدون دراسة ميدانية. كما اختلفت هذه الدراسة عن دراسة (العرموطي، 2013) بان الاخيرة اقتصرت على القطاع الصناعي فقط، كما انها لم تصل الى أنموذج مقترح لتقرير استدامة مستقل تتبناه الشركات المساهمة العامة الاردنية.

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

1- منهج الدراسة.

2- مجتمع الدراسة وعينتها.

3- مصادر المعلومات اللازمة للدراسة.

4 - صدق وثبات الأداة.

5- الأساليب الاحصائية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل المنهجية والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في هذه الدراسة بالإضافة إلى مجتمع الدراسة، وعينتها، وأدواتها، ومصادر المعلومات اللازمة لها، والمعالجة الإحصائية التي تم إستخدامها لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها للوصول إلى النتائج النهائية.

1- منهج البحث:

تتكون الدراسة من جزءين، نظري، تناولت فيه الباحثة الاطار النظري والدراسات والدراسات السابقة، وجزء تطبيقي يشمل دراسة ميدانية حاولت من خلاله الباحثة استكشاف مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية باصدار تقارير استدامة تعرض انجازاتها في المحاور الثلاثة لنموذج تقرير الاستدامة الصادر عن المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI.

ولقد تم تنفيذ الدراسة الميدانية بأسلوبين، **أولهما:** الأسلوب الاختباري الذي قامت من خلاله الباحثة بالتحقق الفعلي وذلك إما من خلال الإطلاع الفعلي المباشر على البيانات المالية المنشورة للشركات، أو من خلال مواقعها الالكترونية للتحقق من مدى قيام تلك الشركات وعددها (161) بنشر معلومات ذات علاقة بالاستدامة، سواء من خلال تقرير استدامة منفصل، أو من خلال افصاحات تُنشر ملحقة بقوائمها المالية المنشورة. **وثانيهما:** كان الاسلوب المسحي الذي تم بموجب استبانة وزعت على عينة من (167) فرداً من ثلاث فئات على صلة بموضوع الاستدامة، وهي: ادارة الشركات المساهمة العامة الاردنية، والمساهمون والاطراف ذات

المصالح، فئات مجتمعية اخرى. وقد قصدت الباحثة من هذه الاستبانة الوقوف على مدى اهتمام تلك الفئات حول نشر معلومات عن الاستدامة ومن ثم الاستفادة من المعلومات المستخلصة من تلك الاستبانة في تطوير النموذج المُقترح لتقرير الاستدامة الذي يتلاءم مع البيئة الأردنية.

2- مجتمع الدراسة وعينتها :

في الجزء الاختباري من الدراسة، تم اختيار عينة طبقية (Stratified Sample) شملت (161) شركة والتي تشكل 70% من عدد الشركات المساهمة العامة الاردنية حسب موقع بورصة عمان كما في 25-09-2013، وقد تم عرض اسمائها في الجدولين رقم (13 و 14) الواردان في الفصل الرابع. بينما شملت العينة في الجزء المسحي (167) فرداً، تم اختيارهم من بين الفئات الثلاث ذات العلاقة حسب الموضح في الجدول التالي رقم (10). وتم توزيع الاستبانات على العينة، وبلغ عدد الاستبانات الموزعة (167) استبانة، وتم استرداد (158) استبانة أُستبعد منها عدد (2) استبانة لعدم اكتمال المعلومات، اي ما نسبته (1.2%) من كامل عدد الاستبانات الموزعة. وبلغ عدد الاستبانات الغير مستردة (9) استبانات، اي ما نسبته (5.39%) من كامل عدد الاستبانات الموزعة، وبهذا يكون عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل (156) استبانة، اي بنسبة (93.41%) من كامل عدد الاستبانات الموزعة. وفيما يلي الجدول رقم (10) الذي يوضح الفئات المشمولة بالدراسة والتي تم توزيع الاستبانات عليها بالاضافة الى توضيح نسب الاستبانات.

جدول رقم (10)

توزيع الاستبانات على عينة الدراسة

الفئات المشمولة في العينة	الاستبانات الموزعة	الاستبانات الغير مستردة	الاستبانات المستبعدة	الاستبانات الخاضعة للتحليل	نسبة الاستجابة للاستبانات الموزعة	نسبة استجابة كل عينة للاستبانات الخاضعة للتحليل
ادارة الشركات المساهمة العامة	83	6	0	77	%92.77	%49.36
أصحاب المصالح	60	3	2	55	%91.67	%35.26
فئات أخرى	24	0	0	24	%100	%15.38
المجموع	167	9	2	156		
النسبة المئوية	%100	%5.39	%1.2	%93.41		

3- مصادر المعلومات:

اعتمدت الباحثة في جمع المعلومات المناسبة للدراسة من مصدرين رئيسين على النحو التالي:

1 -**مصادر ثانوية:** وتشمل الكتب والدراسات والأبحاث المنشورة والمجلات العلمية والدوريات والمواقع الالكرونية التي تعرضت لنفس الموضوع.

2 -**مصادر أولية:** وتمثلت في البيانات المالية للاعوام (2010، و 2011، و 2012) المنشورة للشركات المشمولة في عينة الدراسة وكذلك في أداة الدراسة وهي الاستبانة (ملحق رقم 1) التي تكونت من جزءين رئيسين، حيث خصص الجزء الأول لجمع البيانات الديموغرافية الخاصة بأفراد عينة الدراسة، في حين خصص الجزء الثاني للوقوف على آراء هؤلاء الأفراد حول الأهمية النسبية للمعلومات التي يتوجب الافصاح

عنها في أنموذج تقرير الاستدامة المستهدف تطويره للتطبيق من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية.

وقد شمل هذا الجزء ثلاثة اسئلة رئيسية يتفرع كل منها الى فقرات تغطي المحاور الثلاث الرئيسة لتقرير الاستدامة الصادر عن المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI. وهي:

1) المحور الاقتصادي. 2) المحور البيئي. 3) المحور المجتمعي.

حيث طُلب من أفراد العينة ابداء الرأي في الأهمية النسبية لكل فقرة من تلك الفقرات وذلك بموجب مقياس ليكرت خماسي الدرجات وهي مهم جدا، مهم، متوسط الأهمية، قليل الاهمية، عديم الاهمية. وقد تم استخدام الأوساط الحسابية لهذه الفقرات كمرجعيّة لتقييم اهميتها النسبية وفقاً للمقياس التالي:

1 الفقرة التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (4.5 – 5) تعني درجة مهم جدا.

2 الفقرة التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (3.75 – أقل من 4.5) تعني درجة مهم.

3 الفقرة التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (3 – أقل من 3.75) تعني درجة متوسط الاهمية.

4 الفقرة التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (2 – أقل من 3) تعني درجة قليل الاهمية.

5 الفقرة التي متوسطها الحسابي اقل من (2) تعني درجة عديم الاهمية.

وبناء على هذا المقياس للأهمية النسبية تم تحديد بنود المعلومات التي سيتضمنها أنموذج تقرير الاستدامة المستهدف تطويره من خلال هذه الدراسة.

4- صدق وثبات الاداة:

تم استخدام معامل (كرونباخ ألفا) لاختبار صدق وثبات اداة الدراسة (الاستبانة) وهو ما يقصد به (الاتساق الداخلي) للتأكد من ان كل فقرة من الاستبانة متسقة مع المحور الذي تنتمي اليه الفقرة. وباستخدام معامل (كرونباخ ألفا) تم التوصل الى حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة. وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة Alpha لكن من الناحية التطبيقية تعد نسبة (60%) معقولة ومقبولة احصائيا، (Sekaran, 2003)

وكانت نتيجة ثبات أداة القياس (93.2%) وهي نسبة عالية ومقبولة للقيام بعملية التحليل لتحقيق أهداف الدراسة. وفيما يلي الجدول رقم (11) الذي يوضح نتائج الاختبار:

جدول رقم (11)

نتائج اختبار كرونباخ ألفا لقياس صدق وثبات أداة الدراسة

المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا %
الاول : المحور الاقتصادي	14	%82.9
الثاني : المحور البيئـــــي	14	%87.9
الثالث : المحور المجتمعي	14	%89.2
المعامل الكلي للاستبانــة	**42**	**%93.2**

5- الأساليب الاحصائية

استخدمت الباحثة برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل فقرات وبيانات الدراسة. وتم استخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفي مثل التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص افراد عينة الدراسة. وفيما يتعلق باستقصاء آراء عينة الدراسة تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لاختبار صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة). وبالنسبة لتقييم الاهمية النسبية لفقرات المحاور الرئيسة الثلاث، الاقتصادي، والبيئي، والمجتمعي محل الدراسة فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1- تمهيد.

2- خصائص عينة الدراسة.

3- الاجابة على الاسئلة الثلاثة المتفرعة عن مشكلة الدراسة.

3-1 الاجابة على السؤالين الاول والثاني.

3-2 الاجابة على السؤال الثالث.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1 - تمهيد:

يتناول هذا الفصل المعلومات المستخلصة من الفحص الاختباري للتقارير المالية المنشورة للشركات المشمولة في عينة الدراسة وعددها (161) شركة. وتم الاستناد الى معلومات العام 2012 فقط، ومرفق ملحق رقم (2) يوضح بيانات الشركات للاعوام الثلاثة (2010، 2011، 2012) على التوالي. كما ويتضمن هذا الفصل النتائج التي توصلت اليها الباحثة، بعد تطبيق اداة الدراسة الموزعة على عينة الدراسة من الأفراد وعددها (156 استبانة خضعت للاختبار من أصل 167 استبانة) وتجميع البيانات وتحليلها للوصول الى الاهمية النسبية لفقرات كل محور من المحاور الثلاثة، الاقتصادي، والبيئي، والمجتمعي. من وجهة نظر ادارة الشركات المساهمة العامة، واصحاب المصالح ، والفئات الاخرى، عن طريق استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ولكل مجال على حدة.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي لغرض وصف خصائص عينة الدراسة المستجيبة لاداة الدراسة (الاستبانة) من ناحية المؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخبرة. وكذلك تم عرض نسب الاجابات على الاسئلة الخاصة بالجزء الاول من الاستبانة.

2- خصائص عينة الدراسة:

فيما يلي نتائج اختبار للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة المستجيبة لاداة الدراسة (الاستبانة):

جدول رقم (12)

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

متغير الدراسة	البيـــــــــــان	التكرار	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	دبلوم	2	1.3
	بكالوريوس	86	55.1
	ماجستير	57	36.5
	دكتوراه	11	7.1
	المجموع	156	100
التخصص	محاسبة	86	55.1
	ادارة اعمال	29	18.6
	اقتصاد	14	9
	قانون	8	5.1
	اجتماع	0	0
	اخرى	19	12.2
	المجموع	156	100
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	13	8.3
	5 – أقل من 10 سنوات	50	32.1
	10 – أقل من 20 سنة	52	33.3
	20 سنة وأكثر	41	26.3
	المجموع	156	100

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

1- **المؤهل العلمي :** بلغت اعلى نسبة لحاملي شهادة البكالوريوس (55.1%)، ويليها حملة شهادة الماجستير بنسبة (36.5%)، ثم حملة شهادة الدكتوراه ونسبتهم (7.1%)، والاقل كانت لحملة شهادة الدبلوم، بنسبة (1.3%). وهذا يدل على ان اغلبية موظفي اقسام المحاسبة في فئات العينة يحملون شهادات جامعية وشهادات عليا وهذا ما يجعل استجابتهم على اداة الدراسة تنم عن فهم وادراك وافي نوعا ما.

2- **التخصص :** حصل تخصص المحاسبة على اعلى نسبة من بين المستجيبين وبلغت (55.1%)، تلتها نسبة (18.6%) لتخصص ادارة الاعمال، ونسبة (9%) لتخصص الاقتصاد، وبالنسبة للتخصصات الاخرين فكانت نسبتها (12.2%)، واقل نسبة حصل عليها تخصص القانون والتي بلغت (5.1%). أما تخصص الاجتماع فكانت نسبته (5%). ونلاحظ انه اغلب التخصصات المتواجدة في الدوائر المالية تعود للمحاسبة وادارة الاعمال وبعض التخصصات الاخرى غير علوم الاجتماع والقانون. مما يدل على تناسب المؤهلات العلمية وطبيعة الوظائف لعينة الدراسة المستجيبة، مما يوضح فهمهم وصحة استجابتهم.

3- **الخبرة المهنية:** حصل ذو الخبرة المهنية (10 – أقل من 20 سنة) على اعلى نسبة حيث بلغت (33.3%)، تلتها وبنسبة متقاربة فئة اصحاب الخبرة (5 – أقل من 10 سنوات)، حيث بلغت نسبتها (32.1%)، ثم فئة (20 سنة واكثر) بنسبة (26.3%)، واقل نسبة كانت لفئة (اقل من 5

سنوات) والتي بلغت (8.3%). وتعطي هذه النسب مؤشرا واضحا على ان عينة الدراسة المستجيبة تمتلك سنوات خبرة كافية لان تكون استجابتها منطقية وناتجة عن دراية ومعرفة.

3- الاجابة على الاسئلة الثلاثة المتفرعة عن مشكلة الدراسة:

3-1 الاجابة على السؤالين الاول والثاني:

بخصوص السؤالين الأول والثاني ونصهما كما يلي:

السؤال الاول : هل تنشر الشركات المساهمة العامة الأردنية معلومات سنوية عن الاستدامة؟

السؤال الثاني: وفي حال كونها تنشر مثل هذه المعلومات، هل تتبنى لدى إعدادها ونشرها، المبادىء والمؤشرات الصادرة بهذا الخصوص عن المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI ؟

قامت الباحثة بالاطلاع على القوائم المالية الفعلية المنشورة للعام 2012 للشركات المشمولة في عينة الدراسة وعددها (161) شركة، إما الورقية منها، أو تلك المنشورة على المواقع الألكترونية لتلك الشركات، فكانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (13)

مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية المشمولة في عينة الدراسة بنشر معلومات عن الاستدامة، وكذلك الشكل الذي يتم نشرها في 2012/12/31

ت	ت	اسم الشركة / القطـــــــاع	الرمز	2012		مؤشرات GRI		
				تقرير مستقل	افصاحات	الاقتصادي	البيئي	المجتمعي
	البنـــــــوك							
1	1	البنك العربي	ARBK	×		x	x	x
2	2	البنك الاهلي الاردني	AHLI	×		x	x	x
3	3	الأردني الكويتي	JOKB	×		x	x	x
4	4	بنك الاسكان	THBK		×	x	x	x
5	5	بنك الاردن	BOJX		×	x	x	x
6	6	بنك الإسلامي الأردني	JOIB		×	x	x	x
7	7	بنك الاستثمار العربي	AJIB		×	x		x
8	8	بنك القاهرة عمان	CABK		×	x	x	x
9	9	بنك الاتحاد	UBSI		×	x	x	x
10	10	بنك المؤسسة العربية	ABCO		×	x	x	x
11	11	بنك الاردن دبي الاسلامي	JDIB		×	x	x	x
	التأمين							
12	1	الشرق الأوسط للتأمين	MEIN		×	x	x	x
13	2	المنارة للتأمين	ARSI		×	x		x
14	3	الاردن الدولية للتأمين	JIJC		×	x		x
15	4	المجموعة للتأمين	ARGR		×	x		x
16	5	الالمانية للتأمين	AGICC		×	x		x
17	6	النسر العربي للتأمين	AAIN		×	x	x	x
18	7	ميد غلف- الأردن	MDGF		×	x		x
19	8	الأردنية الفرنسية	JOFR		×	x	x	x
20	9	الاتحاد العربي	AIUI		×	x		x
21	10	دلتا للتأمين	DICL		×	x		x
22	11	التأمين الوطنية	NAAI		×	x		x
23	12	العرب للتأمين	ARIN		×	x		x
24	13	اليرموك للتأمين	YINS		×	x		x
25	14	العربية الأوروبية	AMMI		×	x		x
26	15	الضامنون العرب	ARAS		×	x		x
27	16	الاراضي المقدسة	HOLI		×	x		x
28	17	فيلادلفيا للتأمين	PHIN		×	x		x
29	18	جراسا للتأمين	GERA		×	x		x
	الخدمات المالية المتنوعة							
30	1	المستثمرون المتحدون	UAIC		×	x		x
31	2	الأردن الأولى	FRST		×	x		x
32	3	الاتحاد للاستثمارات	UINV		×	x		x

x		x	×		AEIV	شرق عربي للاستثمارات	4	33
x	x	x	×		FUTR	المستقبل العربية	5	34
x		x	×		FFCO	الأولى للتمويل	6	35
x		x	×		JOIT	الثقة للاستثمارات	7	36
x		x	×		ISRA	اسراء تمويل اسلامي	8	37
x		x	×		SANA	السنابل الدولية	9	38
x		x	×		IBFM	العالمية للوساطة	10	39
x		x	×		CARD	البطاقات العالمية	11	40
x	x	x	×		DARA	دارات	12	41
x		x	×		AMAL	الأمل للاستثمارات	13	42
x	x	x	×		AFIN	العربية للاستثمارات	14	43
x		x	×		BLAD	البلاد للاستثمارات	15	44
x		x	×		JLGC	ضمان القروض	16	45
x		x	×		SHBC	شيركو	17	46
x		x	×		THMA	تهامة للاستثمارات	18	47
x		x	×		UCFI	المتحدة المالية	19	48
x		x	×		KAFA	الكفاءة للاستثمارات	20	49
x		x	×		JOMC	الأردنية للاستشارات	21	50
						العقارات		
x	x	x	×		TAMR	تعمير الأردنية القابضة	1	51
x		x	×		REDV	تطوير العقارات	2	52
x	x	x	×		JDPC	الأردن دبي للأملاك	3	53
x		x	×		ULDC	الاتحاد لتطوير الاراضي	4	54
x		x	×		PROF	المهنية للاستثمارات	5	55
x	x	x	×		DERA	ديرة	6	56
x	x	x	×		IEAI	الصناعية العقارية	7	57
x	x	x	×		SPIC	التجمعات الاستثمارية	8	58
x	x	x	×		IDMC	مجمع الضليل	9	59
x	x	x	×		EMAR	إعمار للتطوير العقاري	10	60
x		x	×		MSKN	مساكن	11	61
x	x	x	×		MEET	ميثاق	12	62
x		x	×		AMON	عمون الدولية للاستثمار	13	63
x		x	×		HIPR	الكفاءة	14	64
x		x	×		ATTA	المتكاملة لتطوير الاراضي والاستثمار	15	65
x		x	×		JOMA	الموارد للتنمية والاستثمار	16	66
x		x	×		PETT	المحفظة العقارية	17	67
x		x	×		REAL	الشرق العربي العقارية	18	68
x		x	×		INMA	الانماء العربية	19	69
x		x	×		COHO	المعاصرون	20	70
x		x	×		PRED	القصور	21	71
x		x	×		UNAI	اتحاد المستثمرون	22	72
x	x	x	×		MEDI	الشرق الاوسط المتعددة	23	73
x	x	x	×		VFED	الشامخة العقارية	24	74
x		x	×		ZAHI	زهرة الأردن	25	75

	الخدمات الصحية							
76	1	المجموعة الاستشارية	CICO		×	x	x	x
77	2	مستشفى ابن الهيثم	IBNH		×	x	x	x
78	3	الدولية الطبية	ICMI		×	x		x
	الخدمات التعليمية							
79	1	العربية الدولية للتعليم	AIEI		×	x		x
80	2	البتراء للتعليم	PEDC		×	x	x	x
81	3	جامعة فيلادلفيا	PIEC		×	x	x	x
82	4	الزرقاء للتعليم	ZEIC		×	x	x	x
	الفنادق والسياحة							
83	1	زارة للاستثمار	ZARA		×	x	x	x
84	2	البحر المتوسط	MDTR		×	x	x	x
85	3	الدولية للفنادق والاسواق	MALL		×	x	x	x
86	4	العربية الدولية للفنادق	AIHO		×	x	x	x
87	5	الشرق للمشاريع	AIPC		×	x		x
88	6	وادي الشتا	WIVA		×	x		x
89	7	سُرى	SURA		×	x		x
90	8	الفنادق والسياحة	JOHT		×	x	x	x
	النقل							
91	1	الملكية الأردنية	RJAL		×	x	x	x
92	2	المتكاملة للنقل	ABUS		×	x	x	x
93	3	مسافات للنقل	MSFT		×	x		x
94	4	السلام للنقل	SITT		×	x	x	x
95	5	رم للنقل والاستثمار	RUMM		×	x	x	x
96	6	الخطوط البحرية	SHIP		×	x	x	x
97	7	النقليات السياحة/جت	JETT		×	x	x	x
98	8	النقل السياحي/الفا	ALFA		×	x	x	x
99	9	الثقة للنقل	TRTR		×	x	x	x
	التكنولوجيا والاتصالات							
100	1	الاتصالات الأردنية	JTEL		×	x	x	x
	الاعلام							
101	1	الرأي	PRES		×	x	x	x
	الطاقة والمنافع							
102	1	الكهرباء الاردنية	JOEP		×	x	x	x
103	2	مصفاة الاردن /جوبترول	JOPT		×	x	x	x
	الخدمات التجارية							
104	1	آفاق للطاقة	MANE		×	x	x	x
105	2	الجنوب للإلكترونيات	SECO		×	x	x	x
106	3	أوفتك القابضة	OFTC		×	x		x
107	4	التسهيلات التجارية	JOTF		×	x		x
108	5	انجاز	LIPO		×	x		x
109	6	الاسواق الحرة	JDFS		×	x		x
110	7	الاستثمارات المتخصصة	SIJC		×	x		x
111	8	المركز الاردني	JITC		×	x	x	x

x		x	×		JMIL	الجميل	9	112
x		x	×		NOTI	نوبار للتجارة	10	113
						الادوية والصناعات الطبية		
x	x	x	×		DADI	دار الدواء	1	114
x	x	x	×		JPHM	الأردنية للأدوية	2	115
x	x	x	×		MPHA	شرق أوسط دوائية	3	116
x	x	x	×		HPIC	الحياة الدوائية	4	117
						الصناعات الكيماوية		
x		x	×		JOIR	الموارد الصناعية	1	118
x	x	x	×		MBED	العربية للمبيدات	2	119
x	x	x	×		NATC	الوطنية للكلورين	3	120
x	x	x	×		IPCH	البتروكيماويات	4	121
x	x	x	×		INOH	المتكاملة للمشاريع المتعددة	5	122
x	x	x	×		JOIC	الصناعات الكيماوية	6	123
x		x	×		ACDT	المتصدرة	7	124
x	x	x	×		INMJ	جيمكو	8	125
						صناعات الورق والكرتون		
x	x	x	×		JOPC	الورق والكرتون	1	126
x		x	×		PERL	اللؤلؤة	2	127
						الطباعة والتغليف		
x	x	x	×		UADI	الاتحاد المتطورة	1	128
						الاغذية والمشروبات		
x	x	x	×		NATP	الوطنية للدواجن	1	129
x	x	x	×		AIFF	الدولية للأغذية	2	130
x	x	x	×		GENI	الاستثمارات العامة	3	131
x	x	x	×		NDAR	دار الغذاء	4	132
x	x	x	×		AMAN	أمانة الزراعية	5	133
x	x	x	×		UMIC	العالمية للزيوت	6	134
x	x	x	×		FNVO	الأولى للزيوت النباتية	7	135
x	x	x	×		JODA	الآلبان الأردنية	8	136
						التبغ والسجائر		
x	x	x	×		UTOB	الاتحاد للسجائر	1	137
						الصناعات الاستخراجية والتعدينية		
x	x	x	×		APOT	البوتاس العربية	1	138
x	x	x	×		JOPH	الفوسفات	2	139
x	x	x	×		JOCM	الاسمنت	3	140
x	x	x	×		NATA	الوطنية للالمنيوم	4	141
x	x	x	×		AALU	الألمنيوم/آرال	5	142
x	x	x	×		JOSE	الصخر الزيتي	6	143
x	x	x	×		TRAV	ترافكو	7	144
x	x	x	×		SLCA	صناعات السيليكا	8	145
x	x	x	×		NAST	الصلب	9	146
x	x	x	×		GENM	تعدينكو	10	147

	الصناعات الهندسية والانشائية							
148	1	الباطون الجاهز	RMCC		×	x	x	x
149	2	القدس الخرسانية	AQRM		×	x	x	x
150	3	المواسير المعدنية	ASPMM		×	x	x	x
151	4	جوايكو	WOOD		×	x	x	x
152	5	الأنابيب الأردنية	JOPI		×	x	x	x
153	6	الجنوب للفلاتر	AJFM		×	x	x	x
	الصناعات الكهربائية							
154	1	الكابلات المتحدة	UCIC		×	x	x	x
155	2	مسك_الأردن	JNCC		×	x	x	x
156	3	العربية الكهربائية	AEIN		×	x	x	x
	صناعة الملابس والجلود والنسيج							
157	1	الزي لصناعة الألبسة	ELZA		×	x	x	x
158	2	الآجواخ الأردنية	JOWM		×	x	x	x
159	3	الألبسة الأردنية	CJCC		×	x	x	x
160	4	عقاري	WOOL		×	x	x	x
	الصناعات الزجاجية والخزفية							
161	1	الصناعات الخزفية	ICER		×	x	x	x
161	المجمـــــــــــــــــوع			2%	98%	161	96	161
%100	المعدل الكلي					100%	60%	100%

تشير البيانات الموضحة في الجدول أعلاه الى ما يلي:

1 إن جميع تلك الشركات ألـــ(161) وبنسبة 100% قد نشرت بصورة أو بأخرى معلومات عن الاستدامة.

2 إن ثلاثة منها فقط وبنسبة 2% تقريبا وهي: البنك العربي، والبنك الاهلي الاردني، والبنك الاردني الكويتي، تصدر تلك المعلومات في تقارير استدامة مستقلة.

بينما الباقي وعددها (158) شركة اي بنسبة 98% تنشر تلك المعلومات ضمن الايضاحات المرفقة بتقاريرها المالية السنوية التقليدية.

3- كذلك ضمن الشركات الثلاث التي تصدر تقرير استدامة مستقل يوجد تفاوت فيما بينها بشأن مدى الالتزام لدى إعدادها هذا التقرير بالمبادىء والمؤشرات الصادرة عن المبادرة العالمية لاعداد هذا التقرير.

فالبنك العربي مثلاً، هو الأكثر التزاماً بتلك المبادىء والمؤشرات، وكان أول تقرير استدامة يصدر عنه هو للعام 2010 وحصل فيه من تلك المبادرة على تقدير (B)، ثم في العام 2011 حصل على تقدير (B) أيضا، لكنه حَسَّنَ أداءه في هذا المجال في العام 2012 فحصل على تقدير (A).

أما البنك الاهلي الاردني، وإن كان قد سبق غيره بأن أصدر تقديراً مستقلا عام 2009، إلا ان التزامه بمبادىء ومؤشرات تلك المبادرة تأخر الى عام 2012 حيث حصل منها على تقدير (C).

وبالنسبة للبنك الاردني الكويتي والذي بدأ هو الآخر منذ 3 سنوات بإصدار تقرير مستقل لكنه لم يخضع لأي تصنيف من تلك المبادرة.

4- ان جميع القطاعات الواردة في الجدول اعلاه والبالغ عددها (23) قطاع قامت بغطية كل من المحورين الاقتصادي والمجتمعي ضمن ايضاحاتها المرفقة بقوائمها المالية او ضمن تقارير الاستدامة المستقلة، اما بالنسبة للمحور البيئي، فتفاوتت تغطيته من قبل القطاعات، وكانت أقل تغطية من قبل القطاعات (التأمين، الخدمات المالية المتنوعة، العقارات، الخدمات التجارية).

5- وأخيراً لدى إخضاع معلومات الاستدامة الصادرة عن تلك الشركات المساهمة العامة الأردنية المشمولة في الدراسة وبغض النظر عن اسلوب نشرها في تقرير مستقل، أو في افصاحات

مرفقة بتقاريرها المالية السنوية وذلك للوقوف على طبيعة المحتوى المعلوماتي لمحاورها، يتضح ما يلي:

- المحور الاقتصادي 100%
- المحور البيئي 60%
- المحور المجتمعي 100%

مما يشير الى ان الانفاق على المحور البيئي ما زال هو الأقل حظاً من اهتمام الادارة في تلك الشركات.

3-2 الاجابة على السؤال الثالث:

السؤال الثالث: ما أنموذج تقرير الاستدامة الذي تراه الاطراف ذات العلاقة بالشركات المساهمة العامة الاردنية مناسبا للتطبيق في تلك الشركات؟

من أجل الاجابة على هذا السؤال وصولاً الى تطوير الأنموذج المقترح لتقرير الاستدامة المناسب للإصدار من الشركات المساهمة العامة الأردنية، استخدمت الباحثة الاستبانة المرفقة في ملاحق الدراسة والتي تكونت من جزءين رئيسيين:

الجزء الاول ، خُصص جزء منه لتوفير معلومات عن الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة والتي سبق توضيحها في الجدول رقم (12)، كما خصص القسم الاخر والمتمثل في الاسئلة المطروحة (5، 6، 7، 8) للوقوف حول مدى اهتمامات أفراد عينة الدراسة تجاه معلومات الاستدامة، سواء من جهة الحرص على الاطلاع على ما نُشر حولها، او على وجهات نظرهم بالشكل الذي يقترحونه لعرض تلك المعلومات وصولاً الى مدى تأييدهم لأن يكون

عرضها في تقرير استدامة مستقل وفقاً للمبادىء والمؤشرات الصادرة بهذا الخصوص عن المنظمة العالمية للتقارير (GRI) وكذلك عما اذا كان عرضها إلزامياً أو اختياريا.

وبخصوص تلك الاهتمامات، توصلت الباحثة الى ما يلي:

س5: هل سبق وان أطلعت على معلومات منشورة عن الاستدامة سواء كانت ضمن الايضاحات المرفقة بالتقارير السنوية او كتقرير استدامة مستقل؟

%64.1	نعم	%35.9	لا

بلغت نسب الاجابات على هذا السؤال (64.1%) للخيار الاول (نعم) و(35.9%) للخيار الثاني (لا). مما يدل على انه هناك اطلاع جيد نوعا ما من قبل العينة المستجيبة لمعلومات الاستدامة المنشورة من قبل الشركات المساهمة العامة الاردنية.

س6: ما رأيك الشخصي بضرورة قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار تقرير استدامة مستقل يتضمن انجازاتها في المجالات المختلفة للاستدامة ؟

%53.2	أويد بقوة	%43.6	أويد الى حد ما	%3.2	لا أويد

بلغت نسبة الاجابة على الخيار الاول (53.2%)، ونسبة (43.6%) للخيار الثاني، اما الخيار الثالث فكانت نسبته (3.2%). ويُلاحظ ان اغلب الاجابات كانت مؤيدة ولو بدرجات متفاوتة لضرورة اصدار تقارير استدامة مستقلة، وقد يشير ذلك الى دراية من قبل المستجيبين بأهمية تقارير الاستدامة وما تعكسه من منفعة على الجهة المصدرة للتقرير.

س7: هل ترى أن تكون معلومات الاستدامة التي تنشرها ا لشركات المساهمة العامة الأردنية:

%42.3 اختيارية %57.7 الزامية

بلغت نسبة الاجابة على الخيار الاول (42.3%) ونسبة (57.7%) للخيار الثاني، مما يشير الى ميل أكبر نسبيا من قبل الفئات المشمولة في الدراسة نحو الزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار تقارير استدامة

س8: ما رأيك ان تقوم الشركات المساهمة العامة الاردنية بنشر معلومات الاستدامة ضمن:

- **تقرير استدامة مستقل؟ %67.9**
- **أم في معلومات ضمن الايضاحات المرفقة بالتقرير السنوي؟ %32.1**

بلغت نسبة الاستجابة على الخيار الاول (67.9%) وعلى الخيار الثاني نسبة (32.1%)، وهذا مؤشر آخر على اهمية تقارير الاستدامة المستقلة وما تتضمنه من مؤشرات ومحاور مهمة تخص الاقتصاد والبيئة والمجتمع، كما يؤكد ترجيح أن يكون نشر معلومات الاستدامة في تقرير منفصل بدلاً مما تقوم به الشركات حاليا بنشر تلك المعلومات ضمن الايضاحات المرفقة بتقاريرها المالية التقليدية.

الجزء الثاني، تضمن ثلاثة اسئلة كل منها شمل (14) بنداً من بنود تقرير الاستدامة ثلاثي الابعاد الصادر عن منظمة (GRI). وقد غطى كل سؤال منها بما يتضمنه من بنود احد المحاور الرئيسة في هذا التقرير وهي:

1- المحور الاقتصادي.

2- المحور البيئي.

3 -المحور المجتمعي.

وتود الباحثة ان تنوه بأنها قامت بدمج عناصر المحور المجتمعي الوارد في تقرير المبادرة العالمية لاعداد التقارير المقسم الى اربعة اقسام والمشار اليها في الاطار النظري لهذه الدراسة، وهي: مؤشر اداء الممارسات العمالية اللائقة، ومؤشر الاداء المتعلق بحقوق الانسان، ومؤشر الاداء المجتمعي، ومؤشر اداء مسؤولية المنتج. وقد وزعت هذه الاستبانة على عينة الدراسة التي تكونت من ثلاث فئات ذات صلة بالمحاور التي يشملها التقرير. وهي:

1 -ادارة الشركات المساهمة العامة، بإعتبارها الجهات المسؤولة عن اصدار التقرير.

2 -اصحاب المصالح ممن هم على صلة بالشركة وانشطتها ويهمهم الاطلاع على التقرير، مثل: المساهمين، المقرضين، الزبائن، الموردون، الموظفين.

3 -الفئات المجتمعية الاخرى، مثل: الحكومة، الاعلام، جمعية حقوق الانسان، جمعيات المحافظة على البيئة.

ثم من اجل استكشاف مدى الاهتمام الذي توليه هذه الفئات للتقرير ومحتواه، طُلب من افراد العينة ان تحدد الاهمية النسبية لكل بند من البنود الــ(42) المشمولة في الاسئلة الثلاثة وذلك بموجب مقياس ليكرت خماسي الابعاد ليتم بعد ذلك باستخدام اساليب التحليل الاحصائي الوصفي بتحديد الوزن النسبي لكل بند منها ممثلا بوسطه الحسابي سواء على مستوى كل فئة من الفئات الثلاث، أو على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة. فكانت المحصلة هي تلك البيانات التي تعرضها الجداول ذات الارقام (14 و 15 و 16) والتي كشفت عن الاهمية النسبية للمحاور الثلاث سواء مجتمعة او كل على حدة تراوحت من وجهة نظر العينة بين مهم ومتوسط الاهمية. وكما هي موضحة أدناه:

أولاً: تقييم الاهمية النسبية لفقرات المحاور الثلاث كل على حدة من وجهة نظر الفئات الثلاث من المستجيبين:

جدول رقم (14)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لفقرات المحور الاقتصادي من وجهة نظر الفئات الثلاث من المستجيبين

ت	المحـــور	ادارة الشركات المساهمة العامة				أصحاب المصالح				الفئات الأخرى				فئات العينة ككل			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاهمية النسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاهمية النسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاهمية النسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاهمية النسبية
-1	الايرادات التشغيلية للشركة .	4.2208	.89771	4	مهم	4.2545	.77503	4	مهم	4.2500	.79400	6	مهم	4.2372	.83560	4	مهم
-2	التكاليف التشغيلية للشركة.	4.0649	.87866	10	مهم	4.3455	.72567	1	مهم	4.1250	.74089	9	مهم	4.1731	.81251	6	مهم
-3	الأرباح السنوية وأرباحها المحتجزة.	4.1429	.83846	6	مهم	4.2909	.78582	2	مهم	4.3333	.63702	3	مهم	4.2244	.79168	5	مهم
-4	توزيعات الأرباح السنوية على المساهمين.	4.1169	.88814	7	مهم	4.2000	.80277	5	مهم	4.2083	.97709	7	مهم	4.1603	.86879	7	مهم
-5	القيمة السوقية للشركة (عدد اسهمها × السعر السوقي للهم).	4.3506	.60189	1	مهم	4.2909	.76189	3	مهم	4.6667	.48154	1	مهم جدا	4.3782	.65592	1	مهم
-6	المنح والمساعدات والقروض التي تقدمها الشركة للمشروعات الريادية أو الصغيرة والمتوسطة الحجم.	3.8442	.97421	13	مهم	3.7455	1.10919	10	متوسط الاهمية	3.7917	1.10253	12	مهم	3.8013	1.03749	12	مهم
-7	المنح والمساعدات المالية التي تحصل عليها الشركة من الحكومة.	3.9221	.73924	12	مهم	3.9273	.87886	8	مهم	3.8333	.91683	11	مهم	3.9103	.81416	11	مهم
-8	المستوى العام للرواتب والأجور التي تدقع لموظفي الشركة بالمقارنة مع الحد الأدنى للأجور على المستوى المحلي.	4.1558	.87457	5	مهم	3.6364	1.09483	13	متوسط الاهمية	3.9167	1.05981	10	مهم	3.9359	1.00758	9	مهم
-9	الانفاق الرأسمالي للشركة على البنية التحتية والخدمات المقدمة للبيئة التي تعمل فيها.	3.9351	.95059	11	مهم	3.6727	.86184	12	متوسط الاهمية	3.5833	1.17646	14	متوسط الاهمية	3.7885	.96393	13	مهم
-10	الحصة السوقية للشركة في مجال الصناعة التي تعمل فيها.	4.1169	.79429	8	مهم	3.5818	1.22763	14	متوسط الاهمية	4.1667	.76139	8	مهم	3.9359	.99469	10	مهم
-11	جودة المنتج أو المنتجات التي تصنعها الشركة.	4.3117	.76536	3	مهم	4.1818	.86262	6	مهم	4.3333	.76139	4	مهم	4.2692	.79795	3	مهم
-12	جودة العلاقة مع العملاء (الزبائن).	4.1169	.90283	9	مهم	3.8727	1.12307	9	مهم	4.3750	.87539	2	مهم	4.0705	.99101	8	مهم
-13	جودة خدمات ما بعد البيع المقدمة للعملاء.	4.3506	.75683	2	مهم	4.1818	.96400	7	مهم	4.3333	.86811	5	مهم	4.2885	.85012	2	مهم
-14	القيم النقدية للغرامات الكبيرة التي تدفعها الشركة لعدم الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بمواصفات المنتج أو الخدمة.	3.7143	1.08649	14	متوسط الاهمية	3.7091	1.13321	11	متوسط الاهمية	3.7083	1.45898	13	متوسط الاهمية	3.7115	1.15847	14	متوسط الاهمية
	الكـــــــــــــلي	**3.9675**	**.67051**		**مهم**	**3.9818**	**.71985**		**مهم**	**3.9792**	**.78684**		**مهم**	**3.9744**	**.70206**		**مهم**

توضح بيانات الجدول أعلاه ما يلي بخصوص المحور الاقتصادي للتقرير:

1 - على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة:

أ -يشير الوسط الحسابي العام لجميع البنود المشمولة في هذا المحور وعددها (14) الى ان عينة الدراسة ترى بأن هذا المحور هو بشكل عام (مهم).

ب -لكن بالنسبة للبنود المشمولة في هذا المحور فرادى، تفاوتت الاهمية النسبية بين (مهم) بالنسبة لـــ(13) بند وبنسبة 93%، و(متوسط الاهمية) بالنسبة لبند واحد فقط وبنسبة 7%. وقد احتل المرتبة الاولى من اهتمامات العينة البند رقم (5) القيمة السوقية للشركة، في حين جاء في المرتبة الاخيرة البند رقم 14 (القيم النقدية للغرامات الكبيرة التي تدفعها الشركة لعدم الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بمواصفات المنتج او الخدمة).

جـــ- يشير الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية لقيم البنود ذات الارقام (6، 8، 14) وهي التي صنف اثنان منها على انها (مهم) والثالث على انه (متوسطة الاهمية) على وجود عدم اتساق بين اراء افراد العينة من الفئات الثلاث حول الاهمية النسبية لتلك البنود.

2 - اما على مستوى الفئات الثلاث فرادى اي كل على حدة:

أ -اعطت فئة اصحاب المصالح الوزن الاكبر لهذا المحور يليها في ذلك الفئات الاخرى ثم بعد ذلك فئة ادارة الشركات.

ب -لدى مطالعة الاوساط الحسابية لكل بند من البنود المشمولة في هذا المحور، يوجد تفاوت بين الاهمية النسبية التي اعطيت لكل بند من قبل هذه الفئات. فبالنسبة لفئة (ادارة الشركات) مثلا، احتل المراتب الثلاث الاولى من اهتماماتها البنود التالية على التوالي:

القيمة السوقية للشركة، جودة خدمات ما بعد البيع، جودة المنتج.

أما فئة (اصحاب المصالح) فكانت على التوالي:

التكاليف التشغيلية، الارباح السنوية والارباح المحتجزة، القيمة السوقية للشركة.
وبالنسبة للفئات الاخرى، كانت على التوالي:
القيمة السوقية للشركة، جودة العلاقة مع العملاء، الارباح السنوية والارباح المحتجزة.

جـ- كما يلاحظ هنا ايضا وجود تفاوت بين الفئات الثلاث في مجال الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية المرتبطة بالبنود المشمولة في هذا المحور.
فبالنسبة لادارة الشركات مثلا، ارتبط هذا الارتفاع ببند واحد فقط وهو (14).
وبالنسبة لاصحاب المصالح ارتبط هذا الارتفاع بخمسة بنود هي ذات الارقام (6، 8، 10، 12، 14).
اما بالنسبة للفئات الاخرى فقد ارتبط هذا الارتفاع بأربعة بنود هي (6، 8، 9، 14).

وتفسر الباحثة هذا الاختلاف بطبيعة تكوين عينة الدراسة. اذ ان فئة اصحاب المصالح وهي الاكثر تنوعا من حيث تكوينها ستكون الاكثر تنوعا في نظرتها تجاه الاهمية النسبية للبنود.

جدول رقم (15)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لفقرات المحور البيئي من وجهة نظر الفئات الثلاث من المستجيبين

ت	المحـــور	ادارة الشركات المساهمة العامة				أصحاب المصالح				الفئات الأخرى				فئات العينة ككل			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاهمية النسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاهمية النسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاهمية النسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاهمية النسبية
-1	المواد المستخدمة في النشاط التشغيلي للشركة من حيث الحجم والوزن.	3.8182	1.02247	4	مهم	4.0545	.95099	1	مهم	3.9583	.90790	12	مهم	3.9231	.98071	3	مهم
-2	نسبة المواد المستخدمة في النشاط التشغيلي كموارد يتم إعادة تدويرها.	3.7662	.90170	8	مهم	3.7636	1.10493	7	مهم	4.1250	.94696	8	مهم	3.8205	.98693	6	مهم
-3	كمية المياه المستهلكة في أنشطة الشركة.	3.6364	1.05018	12	متوسط الاهمية	3.3636	1.22268	14	متوسط الاهمية	4.1667	.81650	6	مهم	3.6218	1.10916	13	متوسط الاهمية
-4	نسبة المياه التي يتم اعادة تدويرها واستخدامها.	3.9221	.83927	2	مهم	3.6545	1.07528	12	متوسط الاهمية	4.2917	.85867	3	مهم	3.8846	.95012	4	مهم
-5	كمية الطاقة الكهربائية المستخدمة في أنشطة الشركة.	3.7792	.96822	7	مهم	3.9818	.84964	2	مهم	4.4167	.77553	1	مهم	3.9487	.92139	2	مهم
-6	كمية المحروقات المستخدمة في أنشطة الشركة.	3.9481	1.01172	1	مهم	3.8545	.93131	3	مهم	4.3333	.76139	2	مهم	3.9744	.95680	1	مهم
-7	المبادرات التي تقوم بها الشركة لتخفيض الاستهلاك من الطاقة الكهربائية.	3.7532	1.00205	9	مهم	3.6909	1.05185	11	متوسط الاهمية	4.1250	1.07592	9	مهم	3.7885	1.03494	11	مهم
-8	المبادرات التي تقوم بها الشركة لتخفيض الاستهلاك من المحروقات.	3.7403	1.00528	10	متوسط الاهمية	3.8182	1.00168	4	مهم	4.0833	1.01795	10	مهم	3.8205	1.00635	7	مهم
-9	المبادرات التي تقوم بها الشركة لتخفيض الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة من استخدام الطاقة.	3.6234	1.11259	13	متوسط الاهمية	3.8182	1.23365	5	مهم	4.2500	1.25974	4	مهم	3.7885	1.19142	12	مهم
-10	المبادرات التي تقوم بها الشركة لاعتماد الطاقة المتجددة.	3.7143	1.09853	11	متوسط الاهمية	3.7091	1.16544	10	متوسط الاهمية	4.2500	1.03209	5	مهم	3.7949	1.12289	10	مهم
-11	اجمالي حجم المخلفات من الأنشطة التشغيلية وطرق التخلص منها.	3.8052	1.07653	6	مهم	3.7455	1.04027	8	متوسط الاهمية	3.9583	.95458	13	مهم	3.8077	1.04181	9	مهم
-12	موقع ومساحة الأراضي المملوكة والمستأجرة التي تشغلها أنشطة الشركة.	3.4805	1.27331	14	متوسط الاهمية	3.5455	1.18350	13	متوسط الاهمية	4.0000	1.10335	11	مهم	3.5833	1.22321	14	متوسط الاهمية
-13	قيمة المبالغ النقدية لمساهمة الشركة في تجميل البيئة.	3.8571	.94192	3	مهم	3.7273	1.32574	9	متوسط الاهمية	3.9167	1.24819	14	مهم	3.8205	1.13301	8	مهم
-14	قيمة المبالغ النقدية التي تدفعها الشركة لغرامات تفرض عليها بسبب عدم الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية.	3.8182	1.02247	5	مهم	3.8182	1.12367	6	مهم	4.1667	1.20386	7	مهم	3.8718	1.08787	5	مهم
الكـــــــــــــلي		**3.8182**	**.79019**		**مهم**	**3.9364**	**.79962**		**مهم**	**4.0625**	**.77055**		**مهم**	**3.8974**	**.79050**		**مهم**

توضح بيانات الجدول أعلاه ما يلي بخصوص المحور البيئي للتقرير:

1 - على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة:

أ -يشير الوسط الحسابي العام لجميع البنود المشمولة في هذا المحور وعددها (14) الى ان عينة الدراسة ترى بأن هذا المحور هو بشكل عام (مهم).

ب -لكن بالنسبة للبنود المشمولة في هذا المحور فرادى، تفاوتت الاهمية النسبية بين (مهم) بالنسبة لــ(12) بند وبنسبة 86%، و(متوسط الاهمية) بالنسبة لبندين اثنين وبنسبة 14%. وقد احتل المرتبة الاولى من اهتمامات العينة البند رقم (6) كمية المحروقات المستخدمة في أنشطة الشركة، في حين جاء في المرتبة الاخيرة البند رقم (12) موقع ومساحة الاراضي المملوكة والمستاجرة التي تشغلها انشطة الشركة.

جـ- يشير الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية لقيم البنود ذات الارقام (3، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14) وهي التي صنف سبعة منها على انها (مهم) واثنان على انهما (متوسطة الاهمية) على وجود عدم اتساق بين اراء افراد العينة من الفئات الثلاث حول الاهمية النسبية لتلك البنود.

2 - اما على مستوى الفئات الثلاث فرادى اي كل على حدة:

أ -اعطت فئة الفئات الاخرى الوزن الاكبر لهذا المحور يليها في ذلك فئة اصحاب المصالح ثم بعد ذلك فئة ادارة الشركات.

ب -لدى مطالعة الاوساط الحسابية لكل بند من البنود المشمولة في هذا المحور، يوجد تفاوت بين الاهمية النسبية التي اعطيت لكل بند من قبل هذه الفئات. فبالنسبة لفئة (ادارة الشركات) مثلا، احتل المراتب الثلاث الاولى من اهتماماتها البنود التالية على التوالي:

كمية المحروقات المستخدمة في انشطة الشركة ، نسبة المياه التي يتم اعادة تدويرها واستخدامها، قيمة المبالغ النقدية لمساهمة الشركة في تجميل البيئة.

أما فئة (اصحاب المصالح) فكانت على التوالي:

المواد المستخدمة في النشاط التشغيلي للشركة من حيث الحجم والوزن، كمية الطاقة الكهربائية المستخدمة في انشطة الشركة، كمية المحروقات المستخدمة في انشطة الشركة.

وبالنسبة للفئات الاخرى، كانت على التوالي:

كمية الطاقة الكهربائية المستخدمة في انشطة الشركة ، كمية المحروقات المستخدمة في انشطة الشركة ، نسبة المياه التي يتم اعادة تدويرها واستخدامها.

جـ- كما يلاحظ هنا ايضا وجود تفاوت بين الفئات الثلاث في مجال الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية المرتبطة بالبنود المشمولة في هذا المحور.

فبالنسبة لادارة الشركات مثلا، ارتبط هذا الارتفاع بثلاثة بنود فقط هي ذات الارقام (6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13).

وبالنسبة لاصحاب المصالح ارتبط هذا الارتفاع بستة بنود هي ذات الارقام (2، 3، 4، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14).

اما بالنسبة للفئات الاخرى فقد ارتبط هذا الارتفاع بأربعة بنود هي (7، 8، 9، 10، 12، 13).

وتفسر الباحثة هذا الاختلاف بطبيعة تكوين فقرات المحور نفسه. بالاضافة تنوع فئة اصحاب المصالح واختلاف اراء فئة ادارة الشركة تجاه فقرات هذا المحور. وهذا ما يفسر التنوع في نظراتها تجاه الاهمية النسبية للبنود.

جدول رقم (16)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لفقرات المحور المجتمعي من وجهة نظر الفئات الثلاث من المستجيبين

ت	المحـــور	ادارة الشركات المساهمة العامة				أصحاب المصالح				الفئات الأخرى				فئات العينة ككل			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاهمية النسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاهمية النسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاهمية النسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاهمية النسبية
-1	طبيعة وفاعلية البرامج التي تطبقها الشركة لتقييم آثار أنشطتها على المجتمع.	3.9221	.92858	7	مهم	3.7636	1.07089	10	مهم	4.0000	1.17954	7	مهم	3.8782	1.01818	7	مهم
-2	طبيعة وفاعلية النظم التي تطبقها الشركة لتقييم مخاطر عملها على المجتمع بهدف الحد من هذه المخاطر.	3.6753	.89504	14	متوسط الاهمية	3.9636	.83807	4	مهم	4.0833	1.17646	5	مهم	3.8397	.93323	9	مهم
-3	طبيعة وفاعلية اللوائح الداخلية المطبقة في الشركة للحد من الفساد الاداري والمالي.	4.0000	.90321	4	مهم	4.3273	.79476	1	مهم	4.2917	.85867	1	مهم	4.1603	.86879	1	مهم
-4	طبيعة وفاعلية اللوائح الداخلية المطبقة في الشركة للحد من احتكار السلع والخدمات.	3.7143	.77557	12	متوسط الاهمية	3.3273	1.40178	13	متوسط الاهمية	3.4583	1.44400	14	متوسط الاهمية	3.5385	1.14939	14	متوسط الاهمية
-5	مدى عدالة أسعار السلع والخدمات التي تقدمها الشركة بالمقارنة مع تلك في الشركات المنافسة.	3.8831	.84252	9	مهم	4.1636	.85556	3	مهم	4.0417	.90790	6	مهم	4.0064	.86133	4	مهم
-6	مدى توافق السلع أو الخدمات التي تنتجها الشركة مع القيم الاخلاقية السائدة في المجتمع.	4.0909	.76402	3	مهم	4.2182	.68559	2	مهم	4.1250	.74089	4	مهم	4.1410	.73132	2	مهم
-7	مدى توافق النظم واللوائح الداخلية المطبقة في الشركة مع حقوق الانسان.	4.1169	.93152	1	مهم	3.7273	.93203	11	متوسط الاهمية	4.1667	1.00722	2	مهم	3.9872	.95706	5	مهم
-8	عدد الموظفين من العمالة الوطنية المستخدمة في أنشطة الشركة.	3.8312	1.00528	11	مهم	3.9091	1.05887	7	مهم	3.8333	1.00722	10	مهم	3.8590	1.01885	8	مهم
-9	نسبة عدد الإناث في هيكل العمالة الوطنية المستخدمة في أنشطة الشركة.	3.7143	1.01122	13	متوسط الاهمية	3.9455	.91121	6	مهم	3.9583	.95458	9	مهم	3.8333	.96943	11	مهم
-10	مزايا التأمين الصحي والمزايا العينية الاخرى الموفرة لموظفي الشركة بالمقارنة مع تلك الموفرة في الشركات المنافسة.	3.8571	.98294	10	مهم	3.8727	1.01934	8	مهم	3.7083	1.26763	12	متوسط الاهمية	3.8397	1.03797	10	مهم
-11	مدى عدالة شروط العقود المبرمة مع الموظفين ومدى توافقها مع قواعد قانون العمل.	4.1039	.92600	2	مهم	3.9636	.88115	5	مهم	4.1667	.96309	3	مهم	4.0641	.91355	3	مهم
-12	عدد الورش والبرامج التدريبية التي تنظمها الشركة سنوياً لتنمية وتطوير مهارات الموظفين.	4.0000	.94591	5	مهم	3.8000	1.11222	9	مهم	4.0000	.97802	8	مهم	3.9295	1.01035	6	مهم
-13	اجمالي قيم المساهمات المالية والعينية التي تقدمها الشركة للمنظمات والجمعيات الخيرية.	3.9610	1.06920	6	مهم	3.5455	1.25931	12	متوسط الاهمية	3.8333	1.04950	11	مهم	3.7949	1.14564	12	مهم
-14	قيمة المبالغ النقدية وعدد المخالفات التي تطبق على الشركة كجزاء لعدم التوافق مع اللوائح والقوانين الصادرة عن وزارة العمل.	3.9091	1.19408	8	مهم	3.2727	1.31169	14	متوسط الاهمية	3.6667	1.30773	13	متوسط الاهمية	3.6474	1.27914	13	متوسط الاهمية
	الكـــــــــــــلي	**3.9156**	**.88631**		**مهم**	**3.5182**	**1.07567**		**متوسط الاهمية**	**3.8333**	**1.09014**		**مهم**	**3.7628**	**.99911**		**مهم**

توضح بيانات الجدول أعلاه ما يلي بخصوص المحور المجتمعي للتقرير:

1 - على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة:

أ - يشير الوسط الحسابي العام لجميع البنود المشمولة في هذا المحور وعددها (14) الى ان عينة الدراسة ترى بأن هذا المحور هو بشكل عام (مهم).

ب - لكن بالنسبة للبنود المشمولة في هذا المحور فرادى، تفاوتت الاهمية النسبية بين (مهم) بالنسبة لـــ(12) بند وبنسبة 86%، و(متوسط الاهمية) بالنسبة لـــبندين اثنين وبنسبة 14%. وقد احتل المرتبة الاولى من اهتمامات العينة البند رقم (3) طبيعة وفاعلية اللوائح الداخلية المطبقة في الشركة للحد من الفساد الاداري والمالي، في حين جاء في المرتبة الاخيرة البند رقم (4) طبيعة وفاعلية اللوائح الداخلية المطبقة في الشركة للحد من احتكار السلع والخدمات .

جـــ- يشير الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية لقيم البنود ذات الارقام (1، 4، 8، 10، 12، 13، 14) وهي التي صنفت على ان خمسة منها (مهم) واثنان (متوسطة الاهمية) على وجود عدم اتساق بين اراء افراد العينة من الفئات الثلاث حول الاهمية النسبية لتلك البنود.

2 - اما على مستوى الفئات الثلاث فرادى اي كل على حدة:

أ - اعطت فئة ادارة الشركات الوزن الاكبر لهذا المحور يليها في ذلك فئة الفئات الاخرى ثم بعد ذلك فئة اصحاب المصالح.

ب - لدى مطالعة الاوساط الحسابية لكل بند من البنود المشمولة في هذا المحور، يوجد تفاوت بين الاهمية النسبية التي اعطيت لكل بند من قبل هذه الفئات. فبالنسبة لفئة (ادارة الشركات) مثلا، احتل المراتب الثلاث الاولى من اهتماماتها البنود التالية على التوالي:

مدى توافق النظم واللوائح الداخلية المطبقة في الشركة مع حقوق الانسان، مدى عدالة شروط العقود المبرمة مع الموظفين ومدى توافقها مع قواعد قانون العمل، مدى توافق السلع والخدمات التي تقدمها الشركة مع القيم الاخلاقية السائدة في المجتمع.

أما فئة (اصحاب المصالح) فكانت على التوالي:
طبيعة وفاعلية اللوائح الداخلية المطبقة في الشركة للحد من الفساد الاداري والمالي، مدى توافق السلع والخدمات التي تقدمها الشركة مع القيم الاخلاقية السائدة في المجتمع، مدى عدالة اسعار السلع والخدمات التي تقدمها الشركة بالمقارنة مع تلك في الشركات المنافسة.

وبالنسبة للفئات الاخرى، كانت على التوالي:
طبيعة وفاعلية اللوائح الداخلية المطبقة في الشركة للحد من الفساد الاداري والمالي، مدى توافق النظم واللوائح الداخلية المطبقة في الشركة مع حقوق الانسان، مدى عدالة شروط العقود المبرمة مع الموظفين ومدى توافقها مع قواعد قانون العمل.

جـ- كما يلاحظ هنا ايضا وجود تفاوت بين الفئات الثلاث في مجال الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية المرتبطة بالبنود المشمولة في هذا المحور.
فبالنسبة لادارة الشركات مثلا، ارتبط هذا الارتفاع بثلاثة بنود فقط هي ذات الارقام (8، 9، 13، 14).
وبالنسبة لاصحاب المصالح ارتبط هذا الارتفاع بستة بنود هي ذات الارقام (1، 4، 8، 10، 12، 13، 14).
اما بالنسبة للفئات الاخرى فقد ارتبط هذا الارتفاع بأربعة بنود هي (1، 2، 4، 7، 8، 10، 13، 14).

وتفسر الباحثة هذا الاختلاف بطبيعة تكوين عينة الدراسة ما بين اصحاب العمل والعاملين لديهم، حيث يظهر هنا الاهتمام بالمصلحة الشخصية بالاضافة الى اهتمام صاحب العمل بتقليص النفقات، اذ ان جزء من البنود يكلف اصحاب العمل مبالغ والتزامات سنوية بالاضافة الى عواقب عدم الالتزام بها قد يؤدي الى مشاكل مادية عدة. وهذا ما يفسر التنوع في وجهات النظر تجاه الاهمية النسبية للبنود.

ثانيا: تقييم الاهمية النسبية للمحاور الثلاث الرئيسة لتقرير الاستدامة حسب المبادرة العالمية لاعداد التقارير (GRI) من وجهة نظر الفئات الثلاث من المستجيبين:

جدول رقم (17)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لكل محور من المحاور الثلاث لتقارير الاستدامة كل على حدة من وجهة نظر الفئات الثلاث من المستجيبين

ت	المحـــــــور	ادارة الشركات المساهمة العامة				أصحاب المصالح				الفئات الأخرى				فئات العينة ككل			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاهمية النسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاهمية النسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاهمية النسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاهمية النسبية
1-	المحور الاقتصادي	3.9675	.67051	1	مهم	3.9818	.71985	1	مهم	3.9792	.78684	2	مهم	3.9744	.70206	1	مهم
2-	المحور البيئي	3.8182	.79019	3	مهم	3.9364	.79962	2	مهم	4.0625	.77055	1	مهم	3.8974	.79050	2	مهم
3-	المحور المجتمعي	3.9156	.88631	2	مهم	3.5182	1.07567	3	متوسط الاهمية	3.8333	1.09014	3	مهم	3.7628	.99911	3	مهم
الكلي		**4.0649**	**.70874**		**مهم**	**3.7636**	**.80998**		**مهم**	**3.9583**	**.69025**		**مهم**	**3.9423**	**.75126**		**مهم**

تشير بيانات الجدول أعلاه الى ما يلي بخصوص تقييم عينة الدراسة بفئاتها الثلاث لكل محور من المحاور الثلاثة لتقرير الاستدامة:

1 - على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة:

أ -ان محتوى تقرير الاستدامة المقترح بمحاوره الثلاثة معا وكوحدة واحدة (مهم) وبوسط حسابي قدره (3.9423).

ب -لكن تتفاوت الاهمية النسبية لهذه المحاور كل على حدة حيث احتل المحور الاقتصادي المرتبة الاولى باعتباره (مهم) وبوسط حسابي قدره (3.9744). يليه في ذلك المحور البيئي وهو (مهم) ايضا وبوسط حسابي وقدره (3.8974). أما المحور المجتمعي فجاء في المرتبة الاخيرة باعتباره (مهم) ايضا ولكن بوسط حسابي قدره (3.7628).

جـــ- لدى مطالعة أرقام الانحرافات المعيارية بين هذه المحاور، فإنها تشير الى وجود اتساق بين وجهات نظر تلك الفئات تجاه تقييمها للأهمية النسبية لتلك المحاور اذا ما أُخذت معا كوحدة واحدة.

2 -على مستوى الفئات الثلاث فرادى أي كل على حدة:

أ -اعطت فئة (الادارة) الوزن الاكبر لمحتوى التقرير باعتباره وحدة واحدة وبوسط حسابي (4.0649). تلاها في ذلك (الفئات الاخرى) بوسط حسابي (3.9583). أما فئة (اصحاب المصالح) فجاءت في المرتبة الاخيرة وبوسط حسابي (3.7636).

ب - ولدى تقييم الاهمية النسبية لكل محور من المحاور الثلاثة من وجهة نظر تلك الفئات، نجد ان فئة (الادارة) اتفقت مع فئة (اصحاب المصالح) في ترتيب المحور الاقتصادي مع الاختلاف في وزنه النسبي، كما ان فئة (اصحاب المصالح) اتفقت مع (الفئات الاخرى) في ترتيب المحور المجتمعي ولكن بتفاوت في الوزن النسبي له من (متوسط الاهمية) عند فئة اصحاب المصالح الى (مهم) عند الفئات الاخرى. كما نلاحظ ان الوزن النسبي لكل محور كان (مهم) من وجهة نظر فئتي (الادارة) و (الفئات الاخرى) ونجد ان فئة (اصحاب المصالح) اتفقت مع الفئتين السابقتين في المحورين الاقتصادي والبيئي بوزن نسبي (مهم) ولكن اختلفت معهما في المحور المجتمعي الذي كان وزنه النسبي (متوسط الاهمية). وتلخيصا لاولويات المحاور بالنسبة للفئات، نجد ان المحور

الاقتصادي كان ترتيبه الاول بالنسبة لفئتي الادارة واصحاب المصالح واتى بالترتيب الثاني للفئات الاخرى، اما المحور البيئي فكان ترتيبه الاول عند الفئات الاخرى والثاني عند اصحاب المصالح والثالث عند فئة الادارة. وبالبنسبة للمحور المجتمعي فكان ترتيبه الثاني عند فئة الادارة واخذ الترتيب الثالث عند كل من اصحاب المصالح والفئات الاخرى.

جـــ- ولدى مطالعة الانحرافات المعيارية الخاصة بكل محور على حدة وعلى مستوى كل فئة من الفئات الثلاث، يلاحظ بأنه فيما عدا عدم الاتساق الذي ظهر في تقييم (اصحاب المصالح والفئات الاخرى) للأهمية النسبية للمحور المجتمعي، حيث كان هذا الانحراف مرتفعا نسبيا، فإن اراء تلك الفئات تجاه تلك المحاور كانت متسقة.

بعد استخلاص النتائج وقياس درجة الاهمية النسبية لبنود المحاور الثلاث نتمكن من الوصول الى البنية الاساسية للنموذج المقترح لتقرير الاستدامة والتي ستتضمن (37) بنداً مقسما الى المحاور الثلاثة التالية:

المحـــــــــور	عدد البنود
1 -المحور الاقتصادي	13
2 -المحور البيئي	12
3 -المحور المجتمعي	12

وهكذا ومراعاة منها لبعض المبادىء الاساسية ذات العلاقة باعداد التقارير ومن ثم حدود الافصاح عن المعلومات المناسبة فيها مثل: مبدأ الجدوى الاقتصادية، مبدأ الاستعاذة، مبدأ الملاءمة، ومبدأ القابلية للمقارنة وغيرها، رأت الباحثة ان يتكون النموذج المستهدف لتقرير

الاستدامة من (37) بندا حسب الموضح في الجدول (15). كما رأت ايضا توفير بعض النواحي الشكلية الاضافية على هيكل التقرير والتي لم يشر اليها نموذج التقرير الثلاثي الصادر عن (GRI)، مثل:

1- تحديد الجهة أو الجهات التي سيوجه لها التقرير.
2- مقدمة.
3- تخصيص خانة في التقرير لابراز رقم (الايضاح) الذي قد تبرز الحاجة اليه لشرح تفاصيل بعض البنود التي تظهر في صلب أو (متن) التقرير. على أن تكون هذه الايضاحات ملحقة بالتقرير على نفس النمط المطبق بالنسبة للتقارير المالية التقليدية.
4- تخصيص خانة لابراز مقدار التغير الحادث في قيم المؤشرات المستخدمة في تقييم الانجازات المتحققة بين الفترة الجارية والفترة السابقة وذلك سواء بالزيادة أو بالنقص.
5- تخصيص خانة لابراز الاداء المستهدف بالنسبة لكل مؤشر من مؤشرات الاداء وذلك كي يكون جزءا من الخطة الاستراتيجية للشركة، وكذلك مرجعية في تحديد المخصصات اللازمة للصرف على محاور هذا التقرير لدى اعداد الموازنة التقديرية السنوية للشركة.
6- تخصيص صفحة لتقرير مدقق الحسابات عن أداء الشركة في مجال الاستدامة في حال تطبيق ما يعرف بتدقيق الاستدامة (Sustainability Audit) في المستقبل.

وفيما يلي النموذج المقترح لتقرير الاستدامة:

شركة ....

تقرير الاستدامة للسنة المالية

المنتهية في 0000/12/31

1 -الى السادة/ ....

2 -مقدمة (كلمة موجزة لرئيس مجلس الادارة، أو الرئيس التنفيذي).

3 -محتوى التقرير.

4 -تقرير مدقق حسابات الاستدامة.

جدول رقم (18)

محتوى الأنموذج المطور والمقترح لتقرير الاستدامة

محاور الاستدامة	م	بنود التقرير	وحدة مؤشرات الاداء	مؤشرات الاداء				
				للسنة الحالية	رقم الايضاح	للسنة السابقة	التغير بالزيادة (بالنقص)	الاداء المستهدف للسنة القادمة
المحور الاقتصادي	-1	القيمة السوقية للشركة.	دينار اردني					
	-2	جودة خدمات ما بعد البيع المقدمة للعملاء.	انخفاض في السلع المرتجعة					
	-3	جودة المنتج او الخدمة التي تنتجها الشركة.	شهادات الجودة					
	-4	الايرادات التشغيلية للشركة.	دينار اردني					
	-5	الارباح السنوية والارباح المحتجزة.	دينار اردني					
	-6	التكاليف التشغيلية للشركة.	دينار اردني					
	-7	توزيعات الارباح السنوية على المساهمين.	نسب توزيع الارباح					
	-8	جودة العلاقة مع العملاء (الزبائن).	زيادة في عدد العملاء					
	-9	المستوى العام للرواتب والاجور التي تدفعها بالمقارنة مع الحد الادنى للاجور على المستوى المحلي.	دينار اردني					
	-10	الحصة السوقية للشركة في مجال الصناعة التي تعمل بها.	نسبة من السوق					
	-11	المنح والمساعدات المالية التي تحصل عليها الشركة من الحكومة.	دينار اردني					
	-12	المنح والمساعدات والقروض التي تقدمها الشركة للمشروعات الريادية او الصغيرة والمتوسطة الحجم.	دينار اردني					
	-13	الانفاق الرأسمالي للشركة على البنية التحتية والخدمات المقدمة للبيئة التي تعمل فيها.	دينار اردني					
المحور البيئي	-14	كمية المحروقات المستخدمة في انشطة الشركة.	متر مكعب					
	-15	كمية الطاقة الكهربائية المستخدمة في أنشطة الشركة.	كيلو واط/ساعة					
	-16	كمية المواد الخام المستخدمة في نشاط الشركة من حيث الحجم او الوزن.	حسب وحدة القياس					
	-17	نسبة المياه التي يتم اعادة تدويرها واستخدامها.	نسبة مئوية					
	-18	قيمة المبالغ النقدية التي تدفعها الشركة لغرامات تفرض عليها بسبب عدم الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية.	دينار اردني					
	-19	نسبة المواد المستخدمة في النشاط التشغيلي كموارد يتم اعادة تدويرها.	نسبة مئوية					
	-20	المبادرات التي تقوم بها الشركة لتخفيض الاستهلاك من المحروقات.	معدل الوفورات في الطاقة المستخدمة					
	-21	قيمة المبالغ النقدية لمساهمة الشركة في تجميل البيئة.	دينار اردني					
	-22	اجمالي حجم المخلفات من الانشطة التشغيلية وطرق التخلص منها.	حسب وحدة القياس					
	-23	المبادرات التي تقوم بها الشركة لاعتماد الطاقة المتجددة.	عدد المبادرات					
	-24	المبادرات التي تقوم بها الشركة لتخفيض الاستهلاك من الطاقة الكهربائية.	معدل الوفورات في الطاقة المستخدمة					
	-25	المبادرات التي تقوم بها الشركة لتخفيض الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة من استخدام الطاقة.	عدد المبادرات					
المحور المجتمعي	-26	طبيعة وفاعلية اللوائح الداخلية المطبقة في الشركة للحد من الفساد الاداري والمالي.	عدد القضايا المرفوعة على الشركة					
	-27	مدى توافق السلع والخدمات التي تنتجها الشركة مع القيم الاخلاقية السائدة في المجتمع.	عدد المخالفات المسجلة ضد الشركة					
	-28	مدى عدالة شروط العقود المبرمة مع الموظفين ومدى توافقها مع قواعد قانون العمل.	عدد القضايا المرفوعة على الشركة من قبل الموظفين					
	-29	مدى عدالة أسعار السلع والخدمات بالمقارنة مع تلك في الشركات المنافسة.	قوائم الاسعار للشركة والمنافسين					
	-30	مدى توافق النُظم واللوائح الداخلية المطبقة في الشركة مع حقوق الانسان.	عدد القضايا المسجلة على الشركة بهذا الخصوص					
	-31	عدد الورش والبرامج التدريبية التي تنظمها الشركة سنويا لتنمية وتطوير مهارات الموظفين.	عدد الدورات والورش					
	-32	طبيعة وفاعلية البرامج التي تطبقها الشركة لتقييم اثار انشطتها على المجتمع.	عدد المخالفات					
	-33	عدد الموظفين من العمالة الوطنية منسوبا الى اجمالي العمالة الموظفة فيها.	نسبة مئوية					
	-34	طبيعة وفاعلية النظم التي تطبقها الشركة لتقييم مخاطر عملها على المجتمع بهدف الحد من هذه المخاطر.	ابحاث علمية ونظم مطبقة					
	-35	مزايا التأمين الصحي والمزايا العينية الاخرى التي توفرها الشركة بالمقارنة مع تلك التي توفرها الشركات المنافسة.	بوالص التأمين					
	-36	نسبة عدد الاناث في هيكلة العمالة المستخدمة في أنشطة الشركة.	نسبة مئوية					
	-37	اجمالي قيمة المساهمات المالية والعينية التي تقدمها الشركة للمنظمات والجمعيات الخيرية.	دينار اردني					

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1- النتائج.

2- التوصيات.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة الى ابراز اهم ما يحكم اعداد تقارير الاستدامة بالاضافة الى القاء الضوء على ابرز مزايا تقارير الاستدامة وما تعكسه من ايجابيات للاطراف ذات العلاقة. كما كان من ابرز اهداف الدراسة تقصي مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية بنشر معلوماتها عن الاستدامة. وفي ضوء ما تم عرضه من نتائج الاختبارات واستجابات العينة وقياس درجة الاهمية النسبية للمحاور الثلاث الرئيسة للتقرير المقترح من وجهة نظر فئات العينة، تمكنت الباحثة من الوصول الى أهم النتائج والتوصيات وكما هي موضحة أدناه:

1- النتائج.

أ -فيما يلي أهم النتائج التي توصل اليها الاسلوب الاختباري للدراسة:

1- تبين ان كافة الشركات المساهمة العامة المشمولة ضمن العينة والبالغ عددها (161) شركة، تنشر وبنسبة 100% معلومات سنوية عن الاستدامة.

2- هناك عدد قليل جداً من الشركات المذكورة اعلاه ضمن العينة تنشر تقرير استدامة مستقل وبلغ عددها ثلاث شركات، أي بنسبة 2%، مع العلم ان اثنتين منها فقط تستند لدى اعدادها للتقرير على مبادىء ومؤشرات المبادرة العالمية لاعداد التقارير، ما يؤهلها للحصول على شهادات مستوى من المنظمة نفسها، تعمل كحافز لها للاهتمام الاكثر بانشطتها تجاه بيئتها الداخلية والبيئة

المحيطة بها وذلك بسبب ادراكها لاهمية ومزايا هذا النوع من التقارير. أما الثالثة فلا تصدر تقريرها بناء على مبادىء ومؤشرات المبادرة.

3- تهتم باقي الشركات ضمن العينة والبالغ عددها 157 شركة، اي بنسبة 98% بنشر معلوماتها عن الاستدامة على شكل افصاحات مرفقة مع قوائمها المالية السنوية، وتجدر الاشارة هنا الى ان تلك الافصاحات غطت وبنسبة عالية المحاور الثلاث الرئيسة للمبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI بنسبة 100% للمحورين الاقتصادي، والمجتمعي، اما الاقل تغطية كان المحور البيئي بنسبة 60%، وبصورة عامة تعتبر نسب التغطية ممتازة ما يجعلنا نتفاءل بامكانية قيام هذه الشركات باصدار تقرير استدامة مستقل والحصول منه على مستويات تقديرية تشجعها على تحسين وتطوير انشطتها المستقبلية ما يوفر لها ولمحيطها فرصة الاستفادة من مزايا تقارير الاستدامة.

ب- النتائج التي توصل اليها الاسلوب المسحي من الدراسة:

1- تبين ان نسبة 64.1% من افراد الفئات المستجيبة اطلعت على معلومات استدامة منشورة، سواء كانت على شكل تقرير مستقل او افصاحات مرفقة بالتقارير السنوية، ونسبة 53.2% أيدت وبقوة قيام الشركات المساهمة العامة الاردنية باصدار تقرير استدامة مستقل. أما بخصوص ان يكون اصدار الشركات لتقرير الاستدامة الزامي أو اختياري فكانت نسبة من يرى بأن يكون الزامي 57.7%، ونسبة 67.9% كان رأيها أن تكون طريقة نشر المعلومات في شكل تقرير مستقل. وتشير هذه النسب الى وعي كافي من قبل المستجيبين لأهمية تقرير الاستدامة واهمية

التزام الشركات باصداره، حيث يعمل على سعي الشركات الى تطوير انشطتها وخدماتها لترتقي اعلى مستويات التقييم الخاصة بهذا النوع من التقارير.

2- كشفت نتائج تحليل اجابات الفئات المشمولة في عينة الدراسة على الاسئلة المطروحة في الجزء الثاني من الاستبانة، بأن الاولوية من محتويات نموذج التقرير المقترح هي للمحور الاقتصادي، يليه في ذلك المجتمعي، ثم البيئي. واختلاف درجة الاهمية يعكس ان هناك اختلاف في وجهات النظر بسبب تنوع افراد الفئات وكذلك بالنسبة لبنود كل محور التي يختلف على درجة اهميتها افراد العينات كل حسب مصلحته مع دراية كافية بأهمية هذه البنود وأهمية ومزايا هذا النوع من التقارير الذي يترجم واقع طبيعة وفاعلية انشطة الشركات المصدرة له والذي بدوره يكون نقطة اهتمام لاصحاب المصالح بكافة فئاتهم.

3- وبالاستناد الى نتائج الاسلوب الاختباري، والمسحي، تمكنت الباحثة من الوصول الى نموذج مقترح لتقرير الاستدامة مبني على مبادىء ومؤشرات المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI ومناسبا للبيئة الاردنية.

2- التوصيات

في ظل النتائج التي توصلت اليها الدراسة، توصي الباحثة بما يلي:

1- قيام الجهات المختصة بتعزيز وعي الشركات المساهمة العامة الاردنية بأهمية هذا النوع من التقارير لأهميته في تنمية وتطوير المجتمعات المحلية وايصالها الى مرحلة الاكتفاء الذاتي،

وقد يكون ذلك من خلال نشرات ومواد اعلانية وكذلك برامج توعية تبث من خلال التلفزيون أو عبر المذياع.

2- ان تشجع الجهات الرسمية الشركات المساهمة العامة الاردنية بكافة قطاعاتها على اصدار تقرير استدامة مستقل سنوي ولو بصفة اختيارية، يعكس مدى مساهمتها ضمن المحاور المشار اليها في النموذج المقترح. وقد يأتي التشجيع من خلال منح اعفاء ضريبي خاصة لمن يقوم باستيراد الاجهزة الخاصة بالبيئة ومنع تلوثها، أو استيراد مواد اولية صديقة للبيئة، ويمكن اعادة تدويرها.

3- انشاء دائرة حكومية خاصة لهذا النوع من التقارير اسوة بالتقارير المالية السنوية تقوم بتصنيف مستوى اداء الشركات في مجال الاستدامة ومنح الشركة المُصدرة للتقرير شهادة تقييم تعتمد على نسبة البنود التي تم تغطيتها من قبل الشركة في تقريرها الصادر، تماشيا مع المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI.

4- انشاء دائرة حكومية خاصة بالرقابة على تقارير الاستدامة والتحقق من مصداقية محتواها.

5- قيام المؤسسات والجمعيات التي تهتم بأمور البيئة وحقوق الانسان بزيادة وعي الشركات بأهمية التزامها ومسؤولياتها تجاه البيئة والمجتمع.

6- قيام هيئة الأوراق المالية بالزام الشركات المساهمة العامة الاردنية باصدار تقارير استدامة مستقلة ليتم نشرها اسوة بالتقارير المالية السنوية التقليدية.

7- زيادة نسبة الاهتمام بمحاسبة الاستدامة ضمن المناهج الجامعية بما يتماشى مع تطورها عالميا وبالتالي زيادة الوعي المجتمعي بأهمية أثر محاسبة الاستدامة على المجتمع. وفي هذا

الصدد تثمن الباحثة ما بادرت به الجامعة الاردنية الى تأسيس برنامج جديد لمنح درجة الماجستير في التنمية المستدامة.

8 -أن يتولى باحثون اخرون اجراء دراسات لاحقة على نمط هذه الدراسة، والتركيز على أهمية اصدار الشركات المساهمة العامة الاردنية هذا النوع من التقارير.

9 -توصي الباحثة الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق النموذج الذي تم تطويره بما يتناسب مع البيئة الاردنية من خلال هذه الدراسة ليكون تقريرا مستقلا يصدر عنها بما يتماشى مع المبادىء والمؤشرات الصادرة عن المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

1 - ابو زر، عفاف اسحق، (2011)، الابلاغ المالي والاستدامة: واقع وآفاق. ورقة عمل قدمت في **المؤتمر العلمي المهني الدولي التاسع** المنعقد في عمان بتنظيم من جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين خلال الفترة من 28 – 29 ايلول2011 .

2 - أبو سمرة، حامد أحمد (2009). معوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية (من وجهة نظر مدققي الحسابات وادارات الشركات)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية – غزة.

3 - جريجز، ديفيد (2013). اعادة تعريف التنمية المستدامة، **جريدة الغد**، عدد يوم الأحد 21 نيسان 2013 بالتعاون مع بروجيكت سنديكيت.

4 - الجوزي، جميلة (2012). أهمية المحاسبة البيئية في إستدامة التنمية. ورقة عمل قدمت إلى **المؤتمر العلمي الدولي تحت عنوان "حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية**

المستدامة والعدالة الإجتماعية" ، خلال يومي 20 و 21 تشرين الثاني 2012، كلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير – جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر.

5 - الحسن، عبد الرحمن محمد (2011). التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها . بحث مقدم لملتقى "**إستراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**"، خلال يومي 15 و 16 تشرين الثاني 2011، جامعة المسلية، السودان .

6 - زاهر، ضياء الدين (2003). **التعليم العربي وثقافة الاستدامة** ، كراسات مستقبلية، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة. ص26.

7 - سراج الدين، اسماعيل، (2005)، **التنمية المستدامة وثروات الشعوب**، القاهرة ، دار المعارف للنشر. ص19.

8 - الشرايري، ماجد والمومني، غازي،(2006) ، مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الإجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين – جامعة القاهرة**، العدد 67 ، ص61 – 98.

9 - الصفار، هادي رضا (2006). المحاسبة عن البيئة المستدامة، بحث مقدم إلى **المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس بعنوان: "أخلاقيات الأعمال ومجتمع المعرفة"**، خلال الفترة من 17 – 19 نيسان 2006، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الزيتونة الاردينة، عمان – الاردن.

10 - عبد المنعم، اسامة والعجلوني، احمد طه. (2013). تقارير الاستدامة: التجسيد الحقيقي للحاكمية المؤسسية في الشركات. (دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الاردنيين). **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية**. المجلد 5 (10)، 153–180.

11 - العرموطي، أحمد عدنان (2013). أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصّناعية المساهمة العامة الأردنّية المدرجة في بورصة عمّان، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط ، عمان، الاردن.

12 - الغامدي، عبد العزيز بن صقر (2006). تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة **للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم** ، خلال الفترة من 23 – 26 نيسان 2006، بيروت.

13 - الفضل، مؤيد، وآخرون (2002)، **المشاكل المحاسبية المعاصرة**، الطبعة الأولى، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع.

14 - لطفي، امين السيد احمد (2005)، **المراجعة البيئية**، الاسكندرية: الدار الجامعية، ص28.

15 - المزرعوني عبدالكريم (2011): الاستدامة والافصاح والشفافية. ورقة عمل قدمت في **المؤتمر العلمي المهني الدولي التاسع** المنعقد في عمان بتنظيم من جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين خلال الفترة من 28 – 29 ايلول 2011.

16 - مطر، محمد ، والسويطي، موسى (2012). محاسبة الإستدامة "الإطار المفاهيمي وتطبيقاته في الممارسة المهنية". ورقة عمل قدمت في **المؤتمر العلمي الرابع تحت عنوان "الابداع والتميز في منظمات الأعمال**" ، خلال الفترة من 4/30 – 2012/5/1، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان – الاردن.

17 - منصوري، كمال محمد، ورمزي، جودي محمد (2008)، المراجعة البيئية كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة. ورقة عمل قدمت في **المؤتمر العلمي الدولي تحت عنوان "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"**، خلال الفترة من 7–

8/ابريل،2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة فرحات عباس–صطيف، الجزائر.

18 - نيوتن، ليزا هـ (2006). **نحو شركات خضراء: مسؤولية مؤسسات الاعمال نحو الطبيعة،** (ترجمة ايهاب عبد الرحيم محمد)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ص194. (الكتاب الاصلي منشور سنة 1978).

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1- Adams, Carol A. & Frost, Geoffrey R. (2008). Integrating sustainability reporting into management practices. ***Accounting Forum*** 32, 288-302.

2- Bansal, T., Ivey, R., (2013). ***The Financial Times Ltd***, School of Business, University of Western Ontario

3- Bartlett, B. (2012). The Effect of Corporate Sustainability Reporting On Firm Value. **CMC Senior Thesis**. Paper 489, Claremont Graduate University.

4- Brammer, Stephen & Pavelin, Stephen (2008). Factors Influencing the Quality of Corporate Environmental Disclosure. ***Business Strategy and the Environment*** 17, 120-136.

5- Brandt, C. (2011). Sustainability Reporting in the Electric Utility Sector, Connecting leading reporting indicators with risks- Using ldaho, Power Company as an example, **Lund, Sweden, September 2011.**

6- Brown, H.S; Jong, M. & Levy, L. (2009). Building institutions based on information disclosure: lessons from GRI's sustainability reporting. ***Journal of Cleaner Production*** 17, 571-580.

7- Clark and Dickson (2003). "Sustainability science: The emerging research program" ‹ ***PNAS*** ‹Volume. 100, No. 14, June 6, 2003, pages (59- 61).

8- CorporateRegister.com. (2011). *CR Reporting Awards 11 Official Report: Global Winners & Reporting Trends.*

9- Daub, Claus-Heinrich (2007). Assessing the quality of sustainability reporting: an alternative methodological approach. ***Journal of Cleaner Production***, Volume 15, Issue 1, 75-85.

10- Davidson, K, (2010). Reporting Systems for Sustainability: What are they measuring? **Springer Science & Business Media**, B.V. May 2010.

11- Davis, G. & Searcy, C. (2010). A review of Canadian corporate sustainable development reports. ***Journal of Global Responsibility***, Volume. 1 No. 2, 316-329.

12- Deegan, C. (2002). 'Introduction: The legitimizing effect of social and environmental disclosures - a theoretical foundation', ***Accounting, Auditing and Accountability Journal***, 15(3), 282-311.

13- Dimaggio, P. & Powell, W. (1983). The iron cage revisited: Institution isomorphism and collective rationally in organizational fields, ***American Sociological Review*** (48), 146-160.

14- Donovan, G. (2002). Environmental disclosures in the Annual Report: Extending the Applicability and Predictive Power of Legitimacy Theory: ***Accounting, Auditing & Accountability Journal, 15 (3), 344-371.***

15- Dumay, J.; Guthrie, J. and Farneti, F. (2010). GRI Sustainability Reporting Guidelines for Public and Third Sector Organization. ***Public Management Review***, 12, (4), 2010, 531-548.

16- Eccles, Robert G. & Mavrinac, Sarah C. (1995). Improving the corporate disclosure process. ***Sloan Management Review***, Volume. 36, No. 4, 11-25.

17- Eccles, Robert; Herz, Robert; Keegan, Mary & Philips, David (2001). ***The Value Reporting TM Revolution. Moving Beyond the Earnings Game***. John Wiley & Sons Ltd: New York.

18- Finergy. (2002). Corporate social responsibility of the energy industry - **Guide To Businesses** Freeman, R. E. (1984). **Strategic Management**: A Stakeholder Approach Boston.

19- Global Reporting Initiative GRI. (2009). Sustainability Reporting Guidelines & Electric Utility Sector Supplement.

20- Global Reporting Initiative (GRI) (2011). G3.1 Guidelines including Technical Protocol. On line available:-
https://www.globalreporting.org/resourcelibrary/G3.1
Guidelines-Incl-Technical-Protocol.pdf

21- Global Reporting Initiative, on line available:-
https://www.globalreporting.org.

22- Gray, R. (2010). Is Accounting for Sustainability Actually Accounting for Sustainability and How Would Know? An Exploration of Narratives of Organizations and the Planet. ***Accounting Organizations and Society***, 35 (1), 47-62.

23- Guenther, E., Hoppe, H. & Poser, C. (2007). 'Environmental CSR of firms in the mining and oil and gas industries: Current status quo of reporting following GRI guidelines', ***Greener Management International,*** 53, 7-25.

24- Hamnen, K., and Lorentzon, C. (2009). Framework for a Sustainability Report, “How could a sustainability report for Chalmers be designed and what components should it contain? Department of Energy and Environment, Division of Environmental System Analysis, Chalmers University of Technology , Goteborg, Sweden, 2009.

25- Hausman, Alex (2008): ***CSR Reporting: Rainbows Versus ROI***. http://www.environmentalleader.com/2008/03/13/csr-reporting-rainbows-versus-roi/.

26- Hedberg, CJ & Von Malmborg, F. (2003). The Global Reporting Initiative and corporate sustainability reporting in Swedish companies’, ***Corporate Social Responsibility and Environmental Management*** **,** Volume. 10, iss. 3, pp. 153-64.

27- Ioannou, and Serafeim, (2011). The Consequences of Mandatory Corporate Sustainability Reporting. **Harvard Business School**, Working Paper, 11-100, October 26,2012.

28- Iucn/unep/wwf (1991) .Caring for the Earth: A Strategy for Sustainable Living ".**Gland, Switzerland**. Retrieved on: 2009-03-29.

29- Joseph, G. (2007). 'Implications of a stakeholder view on corporate reporting', ***Accounting and the Public Interest***, 7, 50-65.

30- Kaenzig, Josef; Friot, Damien; Saadé, Myriam; Margni, Manuele & Jolliet, Olivier (2011). Using Life Cycle Approaches to Enhance the Value of Corporate Environmental Disclosures. ***Business Strategy and the Environment*** 20, 38-54.

31- Kates, R. W., ed. (2010). Readings in Sustainability Science and Technology - an introduction to the key literature of sustainability science CID Working Paper No. 213. **Center for International Development**, Harvard University. Cambridge, MA: Harvard University, December 2010.

32- Kaur, A. and Lodhia, S.K. (2010). The state of disclosures on stakeholder engagement in sustainability reporting in Australian local councils. Paper submitted to the 1[0th] A-CSEAR Conference, Launceston, School of Commerce, University of South Australia, Australia 2010.

33- Kolk, A. (2004). A Decade of Sustainability Reporting: Developments and Significance. ***Int. J. Environment and Sustainable Development***. Volume. 3. No.1 . 2004.

34- KPMG (2011). International Survey of Corporate Responsibility Reporting 2011. On line available:-

http://www.kpmg.com/PT/pt/IssuesAndInsights/Documents/corporateresponsibility2011.

35- KPMG & Sustainability (2008). Count Me In: The Readers' Take on Sustainability Reporting. On libe available:- https://www.globalreporting.org/resourcelibrary/Count-Me-In-The-Readers-take-on-Sustainability-Reporting.pdf.

36- Lingenfelder D. , Thomas A. (2011). Stakeholder inclusiveness in sustainability reporting by mining companies listed on the Johannesburg Securities Exchange. ***African Journal of Business Ethics***, 5:1-13.

37- Lohman, L. (2009). Toward a Different Debate in Environmental Accounting: The Cases of Carbon and Cost-Benefit: ***Accounting Organizations and Society***, 34 (3-4).

38- MacLean, Richard & Rebernak, Kathee (2007). Closing the Credibility Gap: The Challenges of Corporate Responsibility Reporting. *Environmental Quality Management*, Summer, 1-6.

39- Manetti, G. (2011). The quality of stakeholder engagement in sustainability reporting: empirical evidence and critical points. ***Corporate Social Responsibility and Environmental Management***,

Volume 18, Issue 2, (/doi/10.1002/csr.v18.2/issuetoc) pages 110-122, March/April 2011.

40- Moneva, J.M.; Archel, P. & Correa, C. (2006). GRI and the camouflaging of corporate unsustainability. ***Accounting Forum*** 30, 121-137.

41- Nielsen, A. E., & Thomsen, C. (2004). Reporting consistently on CSR - Choosing appropriate discourse strategies. In M. Morsing & S. C. Beckmann (Eds.), ***Strategic CSR Communication*** (pp. 277-296). Copenhagen: Jurist- og Okonomforbundets Forlag.

42- Nikolaeva, R. & Bicho, M. (2011). The role of institutional and reputational factors in the voluntary adoption of corporate social responsibility reporting standards. ***Journal of the Academy of Marketing Science***, 39, 136-157.

43- O’Dwyer, B.; Owen, D.(2007). "Seeking Stakeholder Centric Assurance: An Examination of Recent Sustainability Assurance Practice", ***Journal of Corporate Citizenship***, Volume.25, pp. 77-94.

44- Orij, R. (2010). Corporate social disclosure in the context of national cultures and stakeholder theory. ***Accounting, Auditing and Accountability Journal.*** Volume. 23, no. 7, pp. 868-89.

45- Park, J., & Brorson, T. r. (2005). Experiences of and views on third-party assurance of corporate environmental and sustainability reports. [Article]. ***Journal of Cleaner Production***, 13(10/11), 1095-1106.

46- Pojasek, R. B. (2009). Sustainability reports: An alternative view. [Article]. ***Environmental Quality Management***, 18(3), 85-92.

47- Pojasek, R. B., & Hollist, J. T. (2011). Improving sustainability results with performance frameworks. [Article]. Environmental ***Quality Management***, 20(4), 81-96.

48- Popa, Adina Simona & Peres, Ion (2008). Aspects regarding corporate mandatory and voluntary disclosure. ***Annals of Faculty of Economics***, Volume. 3, issue 1, 1407-1411.

49- Pricewaterhouse Coopers (PwC), (2011): PwC: yritysvastuubarometri 2011: Yritysvastuulla vielä matkaa johdon agendalle. www.pwc.com/fi/yritysvastuubarometri

50- Rankin. M., Stanton. P., McGowan. S., Ferlauto. K., & Tilling. M. (2012). ***Contemporary Issues in Accounting***, (1st ed.), New York: Wiley & Sons.

51- Roca, Laurence Clement & Searcy, Cory (2012). An analysis of indicators disclosed in corporate sustainability reports. ***Journal of Cleaner Production*** 20, 103-118.

52- Schadewitz, Hannu & Niskala, Mikael (2010). Communication via Responsibility Reporting and its Effect on Firm Value in Finland. ***Corporate Social Responsibility and Environmental Management***, 17, 96-106.

53- Schallegger S., and Wagner, M. (2006). Integrative Management of Sustainability Performance, measurement and reporting: ***International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation***. (3), (1), p (1-19).

54- Schuchard, R. (2010). Understanding the Benefits of CSR. from: http://www.bsr.org/en/our-insights/blog-view/understanding-the-benefits-of-csr

55- Sekaran, Uma (2003). "***Research Method for Business*** **:** *A Skill Bulding Approach*" (4th Ed.), New York: John Wiley & sons, Inc.

56- Sherman, W. R. (2009). The Global Reporting Initiative: What Value is Added? ***International Business & Economics Research Journal***, 8, (5), 9-21.

57- Skouloudis, A. & Evangelinos, K. (2009). Sustainability reporting in Greece: ***Environmental Quality Management Journal***, Autumn, 2009: 4, (1) p (27-38).

58- Stoch, H. & Wang, D. (2011). Navigating the Path to Effective Sustainability Disclosure: Practical Lessons from the Field. ***Industry Insights*** · December 2011. ICABCIndustryInsights@ica.bc.ca.

59- Sullivan, Rory (2011). Valuing Corporate Responsibility: ***How Do Investors Really Use Corporate Responsibility Information***? Sheffield: Greenleaf Publishing Limited.

60- Ting, H. (2006). 'Corporate governance and firm value', ***Journal of American Academy of Business***, 5(2), 196-204.

61- Ullmann, AA. (1985). Data in search of a theory: a critical examination of the relationship among social disclosure and economic performance of US firms', ***Academy of Management Review***, Volume. 10, no. 3, pp. 540-57.

62- Unerman, J. (2008). Strategic reputation risk management and corporate social responsibility reporting: ***Accounting, Auditing & Accountability Journal***, 21 (3), p. (362-364).

63- Unerman, J. & O'Dwayer, M. (2010). Evaluation of Risk, Opprtunity and The Business Case Embedding: ***Connected Reporting at BT. London:*** Earthscan.

64- United Nations General Assembly, (2005). **World Summit Outcome ‹Resolution** A/60/1, adopted by the General Assembly on 15 September 2005. Retrieved on: 2009-02-17.

65- Van der Laan, Sandra (2009). The Role of Theory in Explaining Motivation for Corporate Social Disclosures. ***The Australasian Accounting Business & Finance Journal***, Volume. 3, No. 4, 15-29.

66- Vurro, Clodia & Perrini, Francesco (2011). Making the most of corporate social responsibility reporting: disclosure structure and its impact on performance. ***Corporate Governance***, Volume. 11, No. 4, 459-474.

67- World Business Council for Sustainable Development (WBCSD) (2002): ***Sustainable Development Reporting: Striking the Balance***. World Business Council for Sustainable Development, Geneva.

68- World Business Council for Sustainable Development (WBCSD). (2003). ***Sustainable development reporting: Striking the balance***. On line available:-

http://www.wbcsd.org/DocRoot/fBBNXf7oYVJuJAG77hUt/20030106_sdreport.pdf.

69- Williams, B. ; Wilmshurst, T. and Clift, R. (2010). The role of accountants in sustainability reporting – **a local government study.**

Conference Proceedings, APIRA 2010, 11-13 July 2010, Sydney Australia EJ (2010) (Referred Conference Paper).

70- Willis, A. (2003). The Role of the Global Reporting Initiative's Sustainability Reporting Guidelines in the Social Screening of Investments. ***Journal of Business Ethics*** 43, 233- 237.

71- World Commission on Environment and Development (1987). Our Common Future, **Oxford University Press**, Geneva, Switzerland.

المراجع الالكترونية :

1- http://www.guardian.co.uk/sustainable-business/online-panel-discussion-sustainability-reporting. as seen on 25-8-2013

2- www.exchange.jo بورصة عمان – تاريخ الزيارة 25-9-2013

3- http://www.gdrc.org/uem/lca/lca-define.html. as seen on 12-10-2013

4- http://epa.gov/nrmrl/research.htmlstd/lca/lca.html as seen on 12-10-2013

5- www.globalreporting.org/reporting/G3/guidelines-online as seen on 5-11-2013

6- www.deloitte.com/ca/sustainability-disclosure as seen on 12-11-2013

قائمـــة المـــلاحق

الملحق رقم (1) : أسماء الشركات المساهمة العامة الأردنية بكافة قطاعاتها.

الملحق رقم (2) : بيانات الشركات المساهمة العامة للاعوام 2010 و 2011 و 2012

الملحق رقم (3) : أداة الدراسة (الاستبـــــانة).

ملحق رقم (1)

اسماء الشركات المساهمة العامة الأردنية

ت	ت	اسم الشركة	رمزها
		البنوك	
1	1	البنك العربي	ARBK
2	2	بنك الاسكان	THBK
3	3	بنك الاردن	BOJX
4	4	بنك المال	EXFB
5	5	البنك الاهلي	AHLI
6	6	بنك الإسلامي الأردني	JOIB
7	7	بنك الإتحاد	UBSI
8	8	بنك سوسيته جنرال - الأردن	SGBJ
9	9	بنك االمؤسسة العربية	ABCO
10	10	بنك الاستثمار العربي	AJIB
11	11	الأردني الكويتي	JOKB
12	12	بنك القاهرة عمان	CABK
13	13	البنك الاستثماري	INVB
14	14	أردن دبي الإسلامي	JDIB
15	15	البنك التجاري الأردني	JCBK
		التأمين	
16	1	التأمين الاردنية	JOIN
17	2	الأولى للتأمين	FINS
18	3	الشرق الأوسط للتأمين	MEIN
19	4	المنارة للتأمين	ARSI
20	5	الشرق العربي للتأمين	AOIC
21	6	الاردن الدولية للتأمين	JIJC
22	7	التأمين الاسلامية	TIIC
23	8	المجموعة للتأمين	ARGR
24	9	الالمانية للتأمين	AGICC
25	10	النسر العربي للتأمين	AAIN
26	11	ميد غلف- الأردن	MDGF
27	12	الأردنية الفرنسية	JOFR
28	13	الاتحاد العربي	AIUI
29	14	دلتا للتأمين	DICL
30	15	التأمين الوطنية	NAAI
31	16	العرب للتأمين	ARIN
32	17	القدس للتأمين	JERY
33	18	اليرموك للتأمين	YINS
34	19	المتحدة للتأمين	UNIN
35	20	العربية الأوروبية	AMMI
36	21	العامة العربية	AICJ
37	22	بركة تكافل	ARAI
38	23	الضامنون العرب	ARAS
39	24	الأردنية الإماراتية للتأمين	JEIC
40	25	الاراضي المقدسة	HOLI
41	26	فيلادلفيا للتأمين	PHIN
42	27	جراسا للتأمين	GERA
		الخدمات الماليه المتنوعة	
43	1	المستثمرون المتحدون	UAIC
44	2	الأردن الأولى	FRST
45	3	الاتحاد للاستثمارات	UINV

AEIV	شرق عربي للاستثمارات	4	46
FUTR	المستقبل العربية	5	47
FFCO	الأولى للتمويل	6	48
JOIT	الثقة للاستثمارات	7	49
ISRA	اسراء تمويل اسلامي	8	50
SANA	السنابل الدولية	9	51
IBFM	العالمية للوساطة	10	52
JEIH	الاستثمارية القابضة	11	53
CARD	البطاقات العالمية	12	54
DARA	دارات	13	55
AMAL	الأمل للاستثمارات	14	56
AFIN	العربية للاستثمارات	15	57
BLAD	البلاد للاستثمارات	16	58
DRKM	داركم	17	59
JLGC	ضمان القروض	18	60
AAFI	الامين للاستثمار	19	61
JEDI	أبعاد للاستثمارات	20	62
MHFZ	المحفظة الوطنية	21	63
DMAN	الضمان للاستثمار	22	64
SHBC	شيركو	23	65
THMA	تهامة للاستثمارات	24	66
SABK	سبانك	25	67
UCFI	المتحدة المالية	26	68
EJAD	إجادة للإستثمارات المالية	27	69
KAFA	الكفاءة للاستثمارات	28	70
SFWA	صفوة	29	71
JOMC	الأردنية للاستشارات	30	72
	العقارات		
TAMR	تعمير الأردنية القابضة	1	73
REDV	تطوير العقارات	2	74
JDPC	الأردن دبي للأملاك	3	75
ULDC	تطوير الاراضي	4	76
PROF	المهنية	5	77
DERA	ديرة	6	78
ARED	عرب كورب	7	79
JRCD	العقارية الأردنية	8	80
IEAI	الصناعية العقارية	9	81
SPIC	التجمعات الاستثمارية	10	82
IDMC	مجمع الضليل	11	83
EMAR	إعمار للتطوير العقاري	12	84
MSKN	مساكن	13	85
MEET	ميثاق	14	86
AMON	عمون الدولية للاستثمار	15	87
HIPR	الكفاءة	16	88
ATTA	المتكاملة لتطوير الاراضي والاستثمار	17	89
JOMA	الموارد للتنمية والاستثمار	18	90
PETT	المحفظة العقارية	19	91
JIIG	الدولية للاستثمار	20	92
JNTH	التجمعات لخدمات التغذية والاسكان	21	93
REAL	الشرق العربي العقارية	22	94
SHRA	شراع	23	95
AMAD	عمد للاستثمار	24	96
INMA	الانماء العربية	25	97
COHO	المعاصرون	26	98
ENTK	الانتقائية	27	99
PRED	القصور	28	100
IHCO	الإحداثيات العقارية	29	101
UNAI	اتحاد المستثمرون	30	102

THDI	التحديث	31	103
MEDI	الشرق الاوسط المتعددة	32	104
VFED	الشامخة العقارية	33	105
ZAHI	زهرة الأردن	34	106
الخدمات الصحيه			
CICO	المجموعة الاستشارية	1	107
IBNH	مستشفى ابن الهيثم	2	108
ABMS	البلاد الطبية	3	109
ICMI	الدولية الطبية	4	110
الخدمات التعليميه			
AIEI	الدولية للتعليم	1	111
PEDC	البتراء للتعليم	2	112
ITSC	مدارس الاتحاد	3	113
PIEC	جامعة فيلادلفيا	4	114
ZEIC	الزرقاء للتعليم	5	115
AIFE	الإسراء للتعليم	6	116
الفنادق و السياحة			
ZARA	زارة للاستثمار	1	117
TAJM	التجمعات للمشاريع السياحية	2	118
MDTR	البحر المتوسط	3	119
MALL	الدولية للفنادق والاسواق	4	120
AIHO	العربية الدولية للفنادق	5	121
FOOD	النموذجية للمطاعم	6	122
JPTD	تطوير المشاريع	7	123
AIPC	الشرق للمشاريع	8	124
WIVA	وادي الشتا	9	125
SURA	سُرى	10	126
JOHT	الفنادق والسياحة	11	127
RICS	الركائز	12	128
النقل			
RJAL	الملكية الأردنية	1	129
ABUS	المتكاملة للنقل	2	130
MSFT	مسافات للنقل	3	131
SITT	السلام للنقل	4	132
RUMM	رم للنقل والاستثمار	5	133
NAQL	المقايضة للنقل	6	134
SHIP	الخطوط البحرية	7	135
JETT	النقليات السياحة/جت	8	136
ALFA	النقل السياحي/الفا	9	137
UGLT	المجموعة المتحدة	10	138
TRTR	الثقة للنقل	11	139
FATI	الفاتحون العرب	12	140
TRUK	العبور	13	141
التكنولوجيا و الإتصالات			
JTEL	الاتصالات الأردنية	1	142
الإعلام			
PRES	الرأي	1	143
JOPP	الدستور	2	144
الطاقة و المنافع			
JOEP	الكهرباء الاردنية	1	145
JOPT	مصفاة الاردن /جوبترول	2	146
IREL	كهرباء اربد	3	147
الخدمات التجاريه			
MANE	آفاق للطاقة	1	148
SECO	الجنوب للإلكترونيات	2	149
OFTC	أوفتك القابضة	3	150
BIND	بندار	4	151

JOTF	التسهيلات التجارية	5	152
DKHS	الخليلي و اولاده	6	153
LIPO	انجاز	7	154
JDFS	الاسواق الحرة	8	155
LEAS	المتكاملة للتأجير التمويلي	9	156
SIJC	الاستثمارات المتخصصة	10	157
JITC	المركز الاردني	11	158
SPTI	المتخصصة للتجارة	12	159
JMIL	الجميل	13	160
NOTI	نوبار للتجارة	14	161
الأدويه و الصناعات الطبيه			
DADI	دار الدواء	1	162
JPHM	الأردنية للأدوية	2	163
MPHA	شرق أوسط دوائية	3	164
HPIC	الحياة الدوائية	4	165
APHC	المركز العربي /دوائي	5	166
PHIL	فيلادلفيا للأدوية	6	167
الصناعات الكيماويه			
JOIR	الموارد الصناعية	1	168
MBED	العربية للمبيدات	2	169
ICAG	الانتاج	3	170
NATC	الوطنية للكلورين	4	171
IPCH	البتروكيماويات	5	172
JOSL	السلفوكيماويات	6	173
INOH	المتكاملة للمشاريع المتعددة	7	174
JOIC	الصناعات الكيماوية	8	175
UNIC	العالمية الكيماوية	9	176
ACDT	المتصدرة	10	177
INMJ	جيمكو	11	178
صناعات الورق و الكرتون			
APCT	العربية الاستثمارية	1	179
JOPC	الورق والكرتون	2	180
PERL	اللؤلؤة	3	181
الطباعة و التغليف			
EKPC	الاقبال للطباعة	1	182
UADI	الاتحاد المتطورة	2	183
الأغذية و المشروبات			
NATP	الوطنية للدواجن	1	184
JPPC	تسويق الدواجن	2	185
SNRA	سنيورة	3	186
AIFF	الدولية للأغذية	4	187
GENI	الاستثمارات العامة	5	188
NDAR	دار الغذاء	6	189
AMAN	أمانة الزراعية	7	190
UMIC	العالمية للزيوت	8	191
FNVO	الأولى للزيوت النباتية	9	192
JVOI	الاردنية للزيوت	10	193
JODA	الألبان الأردنية	11	194
التبغ والسجائر			
EICO	الإقبال للاستثمار	1	195
UTOB	الاتحاد للسجائر	2	196
الصناعات الاستخراجية والتعدينية			
APOT	البوتاس العربية	1	197
JOPH	الفوسفات	2	198
JOCM	الاسمنت	3	199
NCCO	الشمالية	4	200
JOST	حديد الأردن	5	201

MANS	المناصير للحديد	6	202
NATA	الوطنية للالمنيوم	7	203
AALU	الألمنيوم/آرال	8	204
JOSE	الصخر الزيتي	9	205
TRAV	ترافكو	10	206
JMCO	رخام الأردن	11	207
SLCA	صناعات السيليكا	12	208
NAST	الصلب	13	209
GENM	تعدينكو	14	210
الصناعات الهندسية و الانشائيه			
RMCC	الباطون الجاهز	1	211
AQRM	القدس الخرسانية	2	212
BLOK	الأساس	3	213
GLCI	الخرسانة الخفيفة	4	214
ASPMM	المواسير المعدنية	5	215
IENG	رم علاء الدين	6	216
WOOD	جوايكو	7	217
JOPI	الأنابيب الأردنية	8	218
AJFM	الجنوب للفلاتر	9	219
الصناعات الكهربائيه			
UCIC	الكابلات المتحدة	1	220
JNCC	مسك_الأردن	2	221
WIRE	الوطنية للكوابل	3	222
AEIN	العربية الكهربائية	4	223
صناعات الملابس و الجلود و النسيج			
ELZA	الزي لصناعة الألبسة	1	224
JOWM	الآجواخ الأردنية	2	225
ARWU	النساجون العرب	3	226
CEIG	العصر للاستثمار	4	227
CJCC	الألبسة الأردنية	5	228
WOOL	عقاري	6	229
الصناعات الزجاجيه و الخزفيه			
ICER	الصناعات الخزفية	1	230
JOCF	الخزف الأردنية	2	231

عدد الشركات في هذا الجدول بناء على الموقع الألكتروني لبورصة عمان والذي تم زيارته بتاريخ 25-9-2013. (www.exchange.jo)

ملحق رقم (2)

بيانات الشركات المساهمة العامة الأردنية للاعوام 2010 و 2011 و 2012

اسم الشركة				العام 2010		العام 2011		العام 2012				
				تقرير مستقل	ايضاح	تقرير مستقل	ايضاح	تقرير مستقل	ايضاح	ايضاحات		
										اقتصادي	بيئي	مجتمعي
البنوك												
1	1	البنك العربي	ARBK	X		X		X		x	x	x
2	2	بنك الاسكان	THBK		X		X		X	x	x	x
3	3	بنك الاردن	BOJX		X		X		X	x	x	x
4	4	البنك الاهلي	AHLI	X		X		X		x	x	x
5	5	بنك الإسلامي الأردني	JOIB		X		X		X	x	x	x
6	6	بنك الاستثمار العربي	AJIB		X		X		X	x		x
7	7	الأردني الكويتي	JOKB	X		X		X		x	x	x
8	8	بنك القاهرة عمان	CABK		X		X		X	x	x	x
9	9	بنك الاتحاد	UBSI		X		X		X	x	x	x
10	10	بنك المؤسسة العربية	ABCO		X		X		X	x	x	x
11	11	بنك الاردن دبي الاسلامي	JDIB		X		X		X	x	x	x
التأمين												
12	1	الشرق الأوسط للتأمين	MEIN		X		X		X	x	x	x
13	2	المنارة للتأمين	ARSI		X		X		X	x		x
14	3	الاردن الدولية للتأمين	JIJC		X		X		X	x		x
15	4	المجموعة للتأمين	ARGR		X		X		X	x		x
16	5	الالمانية للتأمين	AGICC		X		X		X	x		x
17	6	النسر العربي للتأمين	AAIN		X		X		X	x	x	x
18	7	ميد غلف- الأردن	MDGF		X		X		X	x		x
19	8	الأردنية الفرنسية	JOFR		X		X		X	x	x	x
20	9	الاتحاد العربي	AIUI		X		X		X	x		x
21	10	دلتا للتأمين	DICL		X		X		X	x		x
22	11	التأمين الوطنية	NAAI		X		X		X	x		x
23	12	العرب للتأمين	ARIN		X		X		X	x		x
24	13	اليرموك للتأمين	YINS		X		X		X	x		x
25	14	العربية الأوروبية	AMMI		X		X		X	x		x
26	15	الضامنون العرب	ARAS		X		X		X	x		x
27	16	الاراضي المقدسة	HOLI		X		X		X	x		x
28	17	فيلادلفيا للتأمين	PHIN		X		X		X	x		x
29	18	جراسا للتأمين	GERA		X		X		X	x		x
الخدمات الماليه المتنوعة												
30	1	المستثمرون المتحدون	UAIC		X		X		X	x		x
31	2	الأردن الأولى	FRST		X		X		X	x		x
32	3	الاتحاد للاستثمارات	UINV		X		X		X	x		x
33	4	شرق عربي للاستثمارات	AEIV		X		X		X	x		x
34	5	المستقبل العربية	FUTR		X		X		X	x	x	x
35	6	الأولى للتمويل	FFCO		X		X		X	x		x
36	7	الثقة للاستثمارات	JOIT		X		X		X	x		x
37	8	اسراء تمويل اسلامي	ISRA		X		X		X	x		x
38	9	السنابل الدولية	SANA		X		X		X	x		x
39	10	العالمية للوساطة	IBFM		X		X		X	x		x

x		x	X		X		X		CARD	البطاقات العالمية	11	40
x	x	x	X		X		X		DARA	دارات	12	41
x		x	X		X		X		AMAL	الأمل للاستثمارات	13	42
x	x	x	X		X		X		AFIN	العربية للاستثمارات	14	43
x		x	X		X		X		BLAD	البلاد للاستثمارات	15	44
x		x	X		X		X		JLGC	ضمان القروض	16	45
x		x	X		X		X		SHBC	شيركو	17	46
x		x	X		X		X		THMA	تهامة للاستثمارات	18	47
x		x	X		X		X		UCFI	المتحدة المالية	19	48
x		x	X		X		X		KAFA	الكفاءة للاستثمارات	20	49
x		x	X		X		X		JOMC	الأردنية للاستشارات	21	50
										العقارات		
x	x	x	X		X		X		TAMR	تعمير الأردنية القابضة	1	51
x		x	X		X		X		REDV	تطوير العقارات	2	52
x	x	x	X		X		X		JDPC	الأردن دبي للأملاك	3	53
x		x	X		X		X		ULDC	الاتحاد لتطوير الاراضي	4	54
x		x	X		X		X		PROF	المهنية للاستثمارات	5	55
x	x	x	X		X		X		DERA	ديرة	6	56
x	x	x	X		X		X		IEAI	الصناعية العقارية	7	57
x	x	x	X		X		X		SPIC	التجمعات الاستثمارية	8	58
x	x	x	X		X		X		IDMC	مجمع الضليل	9	59
x	x	x	X		X		X		EMAR	إعمار للتطوير العقاري	10	60
x		x	X		X		X		MSKN	مساكن	11	61
x	x	x	X		X		X		MEET	ميثاق	12	62
x		x	X		X		X		AMON	عمون الدولية للاستثمار	13	63
x		x	X		X		X		HIPR	الكفاءة	14	64
x		x	X		X		X		ATTA	المتكاملة لتطوير الاراضي والاستثمار	15	65
x		x	X		X		X		JOMA	الموارد للتنمية والاستثمار	16	66
x		x	X		X		X		PETT	المحفظة العقارية	17	67
x		x	X		X		X		REAL	الشرق العربي العقارية	18	68
x		x	X		X		X		INMA	الانماء العربية	19	69
x		x	X		X		X		COHO	المعاصرون	20	70
x		x	X		X		X		PRED	القصور	21	71
x		x	X		X		X		UNAI	اتحاد المستثمرون	22	72
x	x	x	X		X		X		MEDI	الشرق الاوسط المتعددة	23	73
x	x	x	X		X		X		VFED	الشامخة العقارية	24	74
x		x	X		X		X		ZAHI	زهرة الأردن	25	75
										الخدمات الصحيه		
x	x	x	X		X		X		CICO	المجموعة الاستشارية	1	76
x	x	x	X		X		X		IBNH	مستشفى ابن الهيثم	2	77
x		x	X		X		X		ICMI	الدولية الطبية	3	78
										الخدمات التعليميه		
x		x	X		X		X		AIEI	العربية الدولية للتعليم	1	79
x	x	x	X		X		X		PEDC	البتراء للتعليم	2	80
x	x	x	X		X		X		PIEC	جامعة فيلادلفيا	3	81
x	x	x	X		X		X		ZEIC	الزرقاء للتعليم	4	82
										الفنادق و السياحة		
x	x	x	X		X		X		ZARA	زارة للاستثمار	1	83
x	x	x	X		X		X		MDTR	البحر المتوسط	2	84
x	x	x	X		X		X		MALL	الدولية للفنادق والاسواق	3	85

x	x	x	X		X		X		AIHO	العربية الدولية للفنادق	4	86
x		x	X		X		X		AIPC	الشرق للمشاريع	5	87
x		x	X		X		X		WIVA	وادي الشتا	6	88
x		x	X		X		X		SURA	سُرى	7	89
x	x	x	X		X		X		JOHT	الفنادق والسياحة	8	90
										النقل		
x	x	x	X		X		X		RJAL	الملكية الأردنية	1	91
x	x	x	X		X		X		ABUS	المتكاملة للنقل	2	92
x		x	X		X		X		MSFT	مسافات للنقل	3	93
x	x	x	X		X		X		SITT	السلام للنقل	4	94
x	x	x	X		X		X		RUMM	رم للنقل والاستثمار	5	95
x	x	x	X		X		X		SHIP	الخطوط البحرية	6	96
x	x	x	X		X		X		JETT	النقليات السياحة/جت	7	97
x	x	x	X		X		X		ALFA	النقل السياحي/الفا	8	98
x	x	x	X		X		X		TRTR	الثقة للنقل	9	99
										التكنولوجيا و الإتصالات		
x	x	x	X		X		X		JTEL	الاتصالات الأردنية	1	100
										الإعلام		
x	x	x	X		X		X		PRES	الرأي	1	101
										الطاقة و المنافع		
x	x	x	X		X		X		JOEP	الكهرباء الاردنية	1	102
x	x	x	X		X		X		JOPT	مصفاة الاردن /جوبترول	2	103
										الخدمات التجاريه		
x	x	x	X		X		X		MANE	آفاق للطاقة	1	104
x	x	x	X		X		X		SECO	الجنوب للإلكترونيات	2	105
x		x	X		X		X		OFTC	أوفتك القابضة	3	106
x		x	X		X		X		JOTF	التسهيلات التجارية	4	107
x		x	X		X		X		LIPO	انجاز	5	108
x		x	X		X		X		JDFS	الاسواق الحرة	6	109
x		x	X		X		X		SIJC	الاستثمارات المتخصصة	7	110
x	x	x	X		X		X		JITC	المركز الاردني	8	111
x		x	X		X		X		JMIL	الجميل	9	112
x		x	X		X		X		NOTI	نوبار للتجارة	10	113
										الأدويه و الصناعات الطبيه		
x	x	x	X		X		X		DADI	دار الدواء	1	114
x	x	x	X		X		X		JPHM	الأردنية للأدوية	2	115
x	x	x	X		X		X		MPHA	شرق أوسط دوائية	3	116
x	x	x	X		X		X		HPIC	الحياة الدوائية	4	117
										الصناعات الكيماويه		
x		x	X		X		X		JOIR	الموارد الصناعية	1	118
x	x	x	X		X		X		MBED	العربية للمبيدات	2	119
x	x	x	X		X		X		NATC	الوطنية للكلورين	3	120
x	x	x	X		X		X		IPCH	البتروكيماويات	4	121
x	x	x	X		X		X		INOH	المتكاملة للمشاريع المتعددة	5	122
x	x	x	X		X		X		JOIC	الصناعات الكيماوية	6	123
x		x	X		X		X		ACDT	المتصدرة	7	124
x	x	x	X		X		X		INMJ	جيمكو	8	125
										صناعات الورق و الكرتون		
x	x	x	X		X		X		JOPC	الورق والكرتون	1	126

x		x	X		X		X		PERL	اللؤلؤة	2	127
										الطباعة و التغليف		
x	x	x	X		X		X		UADI	الاتحاد المتطورة	1	128
										الأغذية و المشروبات		
x	x	x	X		X		X		NATP	الوطنية للدواجن	1	129
x	x	x	X		X		X		AIFF	الدولية للأغذية	2	130
x	x	x	X		X		X		GENI	الاستثمارات العامة	3	131
x	x	x	X		X		X		NDAR	دار الغذاء	4	132
x	x	x	X		X		X		AMAN	أمانة الزراعية	5	133
x	x	x	X		X		X		UMIC	العالمية للزيوت	6	134
x	x	x	X		X		X		FNVO	الأولى للزيوت النباتية	7	135
x	x	x	X		X		X		JODA	الألبان الأردنية	8	136
										التبغ والسجائر		
x	x	x	X		X		X		UTOB	الاتحاد للسجائر	1	137
										الصناعات الاستخراجية والتعدينية		
x	x	x	X		X		X		APOT	البوتاس العربية	1	138
x	x	x	X		X		X		JOPH	الفوسفات	2	139
x	x	x	X		X		X		JOCM	الاسمنت	3	140
x	x	x	X		X		X		NATA	الوطنية للالمنيوم	4	141
x	x	x	X		X		X		AALU	الألمنيوم/آرال	5	142
x	x	x	X		X		X		JOSE	الصخر الزيتي	6	143
x	x	x	X		X		X		TRAV	ترافكو	7	144
x	x	x	X		X		X		SLCA	صناعات السيليكا	8	145
x	x	x	X		X		X		NAST	الصلب	9	146
x	x	x	X		X		X		GENM	تعدينكو	10	147
										الصناعات الهندسية و الانشائيه		
x	x	x	X		X		X		RMCC	الباطون الجاهز	1	148
x	x	x	X		X		X		AQRM	القدس الخرسانية	2	149
x	x	x	X		X		X		ASPMM	المواسير المعدنية	3	150
x	x	x	X		X		X		WOOD	جوايكو	4	151
x	x	x	X		X		X		JOPI	الأنابيب الأردنية	5	152
x	x	x	X		X		X		AJFM	الجنوب للفلاتر	6	153
										الصناعات الكهربائيه		
x	x	x	X		X		X		UCIC	الكابلات المتحدة	1	154
x	x	x	X		X		X		JNCC	مسك_الأردن	2	155
x	x	x	X		X		X		AEIN	العربية الكهربائية	3	156
										صناعات الملابس و الجلود و النسيج		
x	x	x	X		X		X		ELZA	الزي لصناعة الألبسة	1	157
x	x	x	X		X		X		JOWM	الآجواخ الأردنية	2	158
x	x	x	X		X		X		CJCC	الألبسة الأردنية	3	159
x	x	x	X		X		X		WOOL	عقاري	4	160
										الصناعات الزجاجيه و الخزفيه		
x	x	x	X		X		X		ICER	الصناعات الخزفية	1	161

الملحق رقم (3) – نموذج الاستبانة

جامعة الشرق الأوسط
كلية الاعمال
قسم المحاسبة والتمويل

استبانة بحث

السادة المحترمون: ....

تحية طيبة وبعد ،،،،

تشكل هذه الاستبانة جزءاً من رسالة بعنوان " **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار تقرير استدامة وتطوير أنموذج لهذا التقرير وفقاً لمبادىء المبادرة العالمية للتقارير** " تعدها الباحثة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط بإشراف **الاستاذ الدكتور محمد مطر.**

تعالج الدراسة موضوعاً في غاية الأهمية ضمن القضايا المطروحة في عالمنا المعاصر وهو الاستدامة Sustainability. بمحاروها الرئيسة الثلاثة: الاقتصادي، والبيئي، والمجتمعي، إذ توضح التأثير الاقتصادي لتلك الشركات على المجتمع ككل ومن ثم القيمة الاقتصادية المضافة التي تنتج عن نشاطاتها التشغيلية. كما تعالج الدراسة أيضا الانفاق المالي لتلك الشركات على البيئة المحيطة بها مع اهتماماتها بتطبيق حقوق الانسان في تعاملها مع القضايا العمالية، وكذلك ما تقدمه من منح وتبرعات للمنظمات والجمعيات الخيرية في نطاق مسؤوليتها المجتمعية.

وقد استرشدت الباحثة في إعداد هذه الاستبانة بنموذج تقرير الاستدامة Sustainability Report الصادر بهذا الخصوص عن منظمة المبادرة العالمية لاعداد التقارير Global Reporting Initiative (GRI)، وذلك بقصد استطلاع ارائكم بشأن البنود المناسبة لتصميم نموذج مقترح لتقرير الاستدامة الذي يصلح للاصدار من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية.

والباحثة إذ تشكر لكم سلفاً جهدكم المبذول في تعبئة الاستبانة، ترجو التكرم بالاجابة على الاسئلة المطروحة فيها بكل دقة وموضوعية لما لذلك من أهمية قصوى في تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

ملاحظة : **بشأن أي أستفسار عــن محتوى الاستبانة يرجى الاتصال بالباحثة على الهــاتف 0797125003**

الباحثة
عشتار قسطنطين قليتا

الجزء الأول : خصائص عينة الدراسة

1- الإسم / الجهة (إختياري) : ....

2- المؤهل : ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس / ليسانس

☐ ماجستير ☐ دكتوراه

3- التخصص : ☐ إدارة أعمال ☐ محاسبة

☐ إقتصاد ☐ قانون

☐ إجتماع ☐ أخرى

4- الخبرة المهنية : ☐ أقل من 5 سنوات ☐ 5 - أقل من 10 سنوات

☐ 10 - أقل من 20 سنة ☐ 20 سنة وأكثر

5- هل سبق وان أطلعت على معلومات منشورة عن الاستدامة سواء كانت ضمن الايضاحت المرفقة بالتقارير السنوية او كتقرير استدامة مستقل؟

☐ نعم ☐ لا

6- ما رأيك الشخصي بضرورة قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار تقرير استدامة مستقل يتضمن انجازاتها في المجالات المختلفة للاستدامة ؟

☐ أويد بقوة ☐ أويد الى حد ما ☐ لا أويد

7- هل ترى أن تكون معلومات الاستدامة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الأردنية :

☐ اختيارية ☐ الزامية

8- ما رأيك ان تقوم الشركات المساهمة العامة الاردنية بنشر معلومات الاستدامة ضمن:

- تقرير استدامة مستقل؟ ☐

- أم في معلومات ضمن الايضاحات المرفقة بالتقرير السنوي؟ ☐

الجزء الثاني : أسئلة الاستبانة

السؤال الأول :

ما يلي مجموعة مختارة من بنود نموذج تقرير الاستدامة الصادر عن المبادرة العالمية للتقارير GRI ضمن محاوره الرئيسة الثلاثة: الاقتصادي، والبيئي، والمجتمعي.

فيرجى ابداء الرأي حول الأهمية النسبية لكل بند من تلك المحاور كي يكون جزءاً من أنموذج مقترح لتقرير الاستدامة السنوي المناسب للاصدار من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية.

التسلسل	البيــــــــــــــــان	درجة الأهمية				
		مهم جدا	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
أولا: محور الأداء الاقتصادي :						
1-	الايرادات التشغيلية للشركة .					
2-	التكاليف التشغيلية للشركة.					
3-	الأرباح السنوية وأرباحها المحتجزة.					
4-	توزيعات الأرباح السنوية على المساهمين.					
5-	القيمة السوقية للشركة (عدد اسهمها × السعر السوقي للهم).					
6-	المنح والمساعدات والقروض التي تقدمها الشركة للمشروعات الريادية أو الصغيرة والمتوسطة الحجم.					
7-	المنح والمساعدات المالية التي تحصل عليها الشركة من الحكومة.					
8-	المستوى العام للرواتب والأجور التي تدفع لموظفي الشركة بالمقارنة مع الحد الأدنى للأجور على المستوى المحلي.					
9-	الانفاق الرأسمالي للشركة على البنية التحتية والخدمات المقدمة للبيئة التي تعمل فيها.					
10-	الحصة السوقية للشركة في مجال الصناعة التي تعمل فيها.					
11-	جودة المنتج أو المنتجات التي تصنعها الشركة.					
12-	جودة العلاقة مع العملاء (الزبائن).					
13-	جودة خدمات ما بعد البيع المقدمة للعملاء.					
14-	القيم النقدية للغرامات الكبيرة التي تدفعها الشركة لعدم الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بمواصفات المنتج أو الخدمة.					

التسلسل	البيـــــــــــــــــــــــــــــان	درجة الأهمية				
		مهم جدا	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
ثانيا: محور الأداء البيئي:						
1-	**المواد المستخدمة في النشاط التشغيلي للشركة من حيث الحجم والوزن.**					
2-	**نسبة المواد المستخدمة في النشاط التشغيلي كموارد يتم إعادة تدويرها.**					
3-	**كمية المياه المستهلكة في أنشطة الشركة.**					
4-	**نسبة المياه التي يتم اعادة تدويرها واستخدامها.**					
5-	**كمية الطاقة الكهربائية المستخدمة في أنشطة الشركة.**					
6-	**كمية المحروقات المستخدمة في أنشطة الشركة.**					
7-	**المبادرات التي تقوم بها الشركة لتخفيض الاستهلاك من الطاقة الكهربائية.**					
8-	**المبادرات التي تقوم بها الشركة لتخفيض الاستهلاك من المحروقات.**					
9-	**المبادرات التي تقوم بها الشركة لتخفيض الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة من استخدام الطاقة.**					
10-	**المبادرات التي تقوم بها الشركة لاعتماد الطاقة المتجددة.**					
11-	**اجمالي حجم المخلفات من الأنشطة التشغيلية وطرق التخلص منها.**					
12-	**موقع ومساحة الأراضي المملوكة والمستأجرة التي تشغلها أنشطة الشركة.**					
13-	**قيمة المبالغ النقدية لمساهمة الشركة في تجميل البيئة.**					
14-	**قيمة المبالغ النقدية التي تدفعها الشركة لغرامات تفرض عليها بسبب عدم الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية.**					

التسلسل	البيـــــــــــــــــــــــان	درجة الأهمية				
		مهم جدا	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
ثالثا: محور الأداء المجتمعي:						
1-	طبيعة وفاعلية البرامج التي تطبقها الشركة لتقييم آثار أنشطتها على المجتمع.					
2-	طبيعة وفاعلية النظم التي تطبقها الشركة لتقييم مخاطر عملها على المجتمع بهدف الحد من هذه المخاطر.					
3-	طبيعة وفاعلية اللوائح الداخلية المطبقة في الشركة للحد من الفساد الاداري والمالي.					
4-	طبيعة وفاعلية اللوائح الداخلية المطبقة في الشركة للحد من احتكار السلع والخدمات.					
5-	مدى عدالة أسعار السلع والخدمات التي تقدمها الشركة بالمقارنة مع تلك في الشركات المنافسة.					
6-	مدى توافق السلع أو الخدمات التي تنتجها الشركة مع القيم الاخلاقية السائدة في المجتمع.					
7-	مدى توافق النظم واللوائح الداخلية المطبقة في الشركة مع حقوق الانسان.					
8-	عدد الموظفين من العمالة الوطنية المستخدمة في أنشطة الشركة.					
9-	نسبة عدد الإناث في هيكل العمالة الوطنية المستخدمة في أنشطة الشركة.					
10-	مزايا التأمين الصحي والمزايا العينية الاخرى الموفرة لموظفي الشركة بالمقارنة مع تلك الموفرة في الشركات المنافسة.					
11-	مدى عدالة شروط العقود المبرمة مع الموظفين ومدى توافقها مع قواعد قانون العمل.					
12-	عدد الورش والبرامج التدريبية التي تنظمها الشركة سنوياً لتنمية وتطوير مهارات الموظفين.					
13-	اجمالي قيم المساهمات المالية والعينية التي تقدمها الشركة للمنظمات والجمعيات الخيرية.					
14-	قيمة المبالغ النقدية وعدد المخالفات التي تطبق على الشركة كجزاء لعدم التوافق مع اللوائح والقوانين الصادرة عن وزارة العمل.					

السؤال الثاني :

هل لديكم بنوداً لم يتضمنها السؤال الأول وتقترحون إضافتها .

يرجى التكرم بتقديمها مع تحديد المحور المناسب لها في الانموذج المقترح للتقرير.

التسلسل	نص البند	رقم المحور
1-		
2-		
3-		
4-		
5-		

شاكرين لكم حُسن تعاونكم ،،،،،

الباحثة

عشتار قسطنطين قليتا